

# بلوغ النبعة فى بيان وتدريب معنى البدعة

تأليف  
القذافى بدرى محمد

الطبعة الأولى  
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م



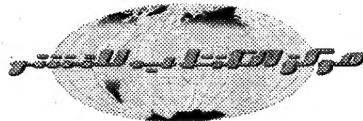
## حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

تليفون: ٦٣٨١٣٨٩

محمول: ٠١٠١٣١١٨٦٢

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م



مصر الجديدة: ٢١ شارع الخليفة المأمون - القاهرة

تليفون: ٢٩٠٨٢٠٣ - ٢٩٠٦٣٥٠ - فاكس: ٢٩٠٦٢٥٠

مدينة نصر: ٧١ شارع ابن النفيس - المنطقة السادسة - ت: ٢٧٢٣٣٩٨

<http://www.top25books.net/bookcp.asp>  
E.mail: bookcp@menanet.net

نموذج رقم « ١٧ »

بسم الله الرحمن الرحيم

AL - AZHAR AL - SHARIF  
ISLAMIC RESEARCH ACADEMY  
GENERAL DEPARTMENT  
For Research, Writting & Translation

الأزهر الشريف  
مجمع البحوث الإسلامية  
الإدارة العامة  
للبحوث والتأليف والترجمة

{ ٢١٠٢ }

السيد / الشيخة أفى . بسندى محمد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد :

بناء على الطلب الخاص بفحص ومراجعة كتاب : بلنبوغ الفجعية . في بيان  
وحديد . معلن الهدمة تاليفكم .....

نفيد بأن الكتاب المذكور ليس فيه ما يتعارض مع العقيدة الإسلامية ولا مانع  
من طبعه ونشره على نفقتكم الخاصة .

مع التأكيد على ضرورة العناية التامة بكتلية الآيات القرآنية والأحاديث  
النبوية الشريفة والالتزام بتسليم ٥ خمس نسخ لكتبة الأزهر الشريف بعد الطبع .

والله الموفق ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

مدير عام  
إدارة البحوث والتأليف والترجمة

محرر



تحريرا في ١١ / ٥ / ١٤٢٢ هـ  
الموافق ١ / ٨ / ٢٠٠١ م

إهداء إلى

أعظم حبيب

أعظم معلم أعظم مخلوق

سيرنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه وبارك وسلم

## مقدمة

### بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله - تعالى - من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾<sup>(١)</sup>. نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله - صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وبارك وسلم.

وبعد..

فلما كان الله - تعالى - قد أخذ الميثاق على الذين أوتوا العلم أن يبينوه للناس ولا يكتُموه، ولما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد حذر من يكتُم العلم، وبين أن من يفعل ذلك يلجمه الله يوم القيامة بلجام من نار؛ فقد شددت منزرى، وعمدت إلى القضايا التي تشير خلافا بين بعض المسلمين - سواء أكانت قضايا قديمة أو محدثة - أبين بتوفيق الله ومده - وجه الصواب فيها ما استطعت، ناهجا في ذلك الأسلوب العلمي الأمثل، القائم على العلم والدراسة، المستند على الأدلة والقواعد، واضعا نصب عيني الحق أنى كان، متوخيا الحذر من الوقوع في هوة الإفراط أو التفريط، حارصا على تدوين ما يعضد الحق ويقويه ويشهد له، دارعا الحشو، وما لا فائدة منه - قدر الاستطاعة - ناشدا مؤلفا خاليا من الإطناب الممل والتقصير المخل<sup>(٢)</sup>.

ولما كان موضوع البدعة من المواضيع التي جدَّ خطرُها نظرا لتعلقها بالأحكام الشرعية من حلال وحرام ومباح ومكروه ومندوب؛ رأيتني من منطلق أمانة الدعوة التي شرفني الله - تعالى - بحملها - أن أدلى بدلوى في هذا الموضوع المهم جدا، أجلى حقيقته جلاء تاما يرفع - بمشيئة الله - تعالى - الخلاف الذي طالما استمر أحقابا مديدة، وكلما خمدت نيران هذا الخلاف وجدت من ينفث فيها فتناجح، والذين ينفثون هم أهل الجهل الذين

(١) سورة الكهف آية «١٧».

(٢) وإن ظهر في بعض مباحته إطنابا في التدليل فما ذلك إلا لكثرة المعارضة وشدة تعنت المعارضين.

حصلوا بعض المعلومات ، أو قرءوا بعض الكتبيات ، ونصبوا من أنفسهم علماء وفقهاء ومفتين ، وتجرعوا على الفتيا بدون علم : فقالوا على كل شئ هذه بدعة وكل بدعة حرام .. وهكذا .. أصدروا أحكاما باطلة ، ونسبوا للشرع ، والشرع منها براء ؛ فحق عليهم قول ربهم : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ (١).

لذا رأيتني أولى هذا الموضوع اهتماما بالغا ، وأفرده بالتأليف ، وأجعله أول مؤلف لى . وقد قمت بتقسيمه إلى فصلين ، كل فصل يشتمل على عدة مباحث .  
الفصل الأول يشتمل على خمسة مباحث هى :

( ١ ) تعريف البدعة .

( ٢ ) الأحاديث الواردة فى البدعة ، وأقوال العلماء فى ذلك .

( ٣ ) أقسام البدعة .

( ٤ ) القرآن الكريم يؤيد البدعة الحسنة .

( ٥ ) أنواع البدعة .

والفصل الثانى يشتمل على ثلاثة مباحث هى :

( ١ ) الأدلة على تخصيص حديث « وكل بدعة ضلالة » .

( ٢ ) كلام بعض المعارضين للجمهور ومناقشتهم .

( ٣ ) نبذة مما أحدثه الصحابة - بعد النبى - صلى الله عليه وسلم -

راجيا أن يؤتى أكله كل حين بإذن ربه . وقد رتبته ترتيبا ، ونسقته تنسيقا ، بعد أن بذلت فيه جهدا جهيدا ، وقطعت فيه سفرا طويلا حتى خرج بهذا المظهر دانية قطوفه ، يانعة ثماره ، زاهية أزهاره .

ولست بذلك أدعى فخراً أو كمالا ، فإنما هو لله وحده ، وحسبى أن أجد وأجتهد وأعمل ، ولا أدخر وسعا فى سبيل ما أعمل .

﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾ (٢) .

( ١ ) سورة النحل آية « ١١٦ » .

( ٢ ) سورة النحل آية « ٩٠ » .

# الفصل الأول

## المبحث الأول : (تعريف البدعة).

قال الراغب الأصفهاني في مفردات القرآن<sup>(١)</sup> : الإبداع : إنشاء صنعة بلا احتذاء واقتداء ، ومنه قيل : رَكِيَّةٌ بديع<sup>(٢)</sup> أى : جديدة الحفر وإذا استعمل في الله - تعالى - فهو : إيجاد الشئ بغير آلة ولا مادة ولا زمان ولا مكان ، وليس ذلك إلا لله .

والبديع يقال للمبدع نحو قوله - تعالى - : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(٣)</sup> . ويقال للمبدع نحو : رَكِيَّةٌ بديع ، وكذلك البدع يقال لهما جميعا بمعنى الفاعل والمفعول .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ ﴾<sup>(٤)</sup> . قيل : معناه : مبدعا لم يتقدمنى رسول ، وقيل : مبدعا فيما أقوله .

والبدعة فى المذهب : إيراد قول لم يستنَّ قائلها وفاعلها فيه بصاحب الشريعة وأمائلها المتقدمة وأصولها المتقنة .

وروى : « وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار »<sup>(٥)</sup> .

وفى النهاية فى غريب الحديث والأثر<sup>(٦)</sup> لابن الأثير - بعد أن ذكر حديث سيدنا عمر - رضى الله عنه - فى قيام رمضان - : « نعمت البدعة هذه »<sup>(٧)</sup> - : البدعة بدعتان بدعة هدى ، وبدعة ضلالة ، فما كان فى خلاف ما أمر الله به ورسوله - صلى الله عليه وسلم - فهو فى حيز الذم والإنكار ، وما كان واقعا تحت عموم ما ندب الله إليه وحض عليه الله أو رسوله فهو فى حيز المدح ، وما لم يكن له مثال موجود - كنوع من الجود والسخاء ، وفعل

(١) ص ٣٦ ط . دار الفكر . تحقيق نديم مرعشلى .

(٢) الركبة البئر .

(٣) سورة البقرة آية « ١١٧ » .

(٤) سورة الأحقاف آية « ٩ » .

(٥) السنن الكبرى . البيهقى ح ١٧٨٦ باب كيفية الخطبة ، المعجم الكبير . الطبرانى ح ٨٥٢١ .

(٦) ح ١٠٦ ، ص ١٠٧ ط . عيسى الحلبى وشركاه .

(٧) فتح البارى شرح صحيح البخارى . الحافظ ابن حجر العسقلانى ص ١٨٠ ح ٤ ط ١ المطبعة الخيرية .

المعروف - فهو من الأفعال الحمودة، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد الشرع به؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد جعل له في ذلك ثوابا، فقال: «من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها»<sup>(١)</sup>.

وقال في ضده: «ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها»<sup>(٢)</sup>، وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله - صلى الله عليه وسلم - ومن هذا النوع قول سيدنا عمر - رضى الله عنه - : «نعمت البدعة هذه»<sup>(٣)</sup>.

لما كانت من أفعال الخير، وداخلة في حيز المدح سماها بدعة ومدحها؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يسنها لهم، وإنما صلاها ليالى ثم تركها، ولم يحافظ عليها، ولا جمع الناس لها، ولا كانت في زمن أبى بكر، وإنما عمر - رضى الله عنه - جمع الناس عليها وندبهم إليها؛ فهذا أسماها بدعة، وهى على الحقيقة سنة؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم - : «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر»<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا التأويل يحمل الحديث الآخر: «وكل محدثة بدعة»<sup>(٦)</sup>، إنما يريد ما خالف أصول الشريعة ولم يوافق السنة.

وفى المصباح المنير<sup>(٧)</sup> للفيومي: أبدع الله تعالى الخلق إبداعا: خلقهم لا على مثال. وأبدعت الشيء وابتدعته: استخرجته وأحدثته، ومنه قيل للحالة المخالفة: بدعة، وهى اسم من الابتداع كالرفعة من الارتفاع، ثم غلب استعمالها فيما هو نقص فى الدين أو زيادة، لكن قد يكون بعضها غير مكروه فيسمى بدعة مباحة، وهو ما شهد لجنسه أصل في الشرع أو اقتضته مصلحة يندفع بها مفسدة كاحتجاب الخليفة عن أخلاط الناس.

(١) سيأتى تخريجه كاملا.

(٢) سيأتى تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) المعجم الأوسط الطبرانى ح ٦٦، الثقات. ابن حبان ج ٢ ص ١٥١، نصب الراية. الزيلعى ج ١ ص ١٢٥.

(٥) المستدرک ج ١ ص ٤٤٥١، سنن الترمذى ج ٥ ص ٣٦٦٢، مجمع الزوائد ج ٩ ص ٥٣ وعزاه إلى الطبرانى.

(٦) فيض القدير ج ٢ ص ١٧٢، المعجم الكبير ج ٩ ص ٨٥٣١، الزهد لهناد ج ١ ص ٩٨.

(٧) ج ١ ص ٥٣. ط ٦ المطبعة الأميرية ١٩٢٥.



وفى القاموس المحيط للفيروز أبادى : والبدعة بالكسر : الحدث فى الدين بعد الإكمال ،  
أو ما استحدث بعد النبى - صلى الله عليه وسلم - من الأهواء والأعمال<sup>(١)</sup> .  
وقد نسب الرأى الأخير لليث<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن السكيت : البدعة كل محدثة<sup>(٣)</sup> .  
قال المحدث الغمارى - رحمه الله - تعالى - : ويستخلص مما سبق أن كل محدثة بدعة  
فى اللغة والشرع ، وأن البدعة فى عرف الشرع نوعان : محمودة ومذمومة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) ج ٣ ص ٣ ، ط ٤ . مصطفى البابى الحلبى ١٣٧١ هـ - ١٩٥٣ م .

(٢، ٣) إتقان الصنعة فى تحقيق معنى البدعة . الغمارى ص ٥ .

(٤) السابق ص ٥ .

## المبحث الثاني

### الأحاديث الواردة في البدعة وأقوال العلماء في ذلك:

أخرج ابن ماجه في سننه من طريق يحيى بن أبي المطاوع قال : سمعت العرياض بن سارية يقول : قام فينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم فوعظنا موعظة بليغة وجلت منها القلوب ، وذرفت منها العيون ، فقليل : يا رسول الله وعظتنا موعظة مودع ، فاعهد إلينا بعهد ، فقال : «عليكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة ، وإن عبدا حبشيا ، وسترون من بعدى اختلافا شديدا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم والأموال محدثات فإن كل بدعة ضلالة»<sup>(١)</sup>.

وأخرج نحوه الترمذى من طريق عبد الرحمن بن عمرو السلمي عن العرياض بن سارية ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو بكر بن العربي في شرحه : قوله : « وإياكم ومحدثات الأمور » : اعلّموا علمكم الله أن المحدث على قسمين : محدث ليس له أصل إلا الشهوة ، والعمل بمقتضى الإرادة فهذا باطل قطعاً ، ومحدث يحمل النّظير على النّظير فهذه سنة الخلفاء والأئمة الفضلاء . وليس المحدث والبدعة مذموما للفظ محدث وبدعة ولا لمعناها ؛ فقد قال الله - تعالى - : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ ﴾<sup>(٣)</sup> وقال عمر : « نعمت البدعة هذه ».

وإنما يذم من البدعة ما خالف السنة ، ويذم من المحدثات ما دعا إلى ضلالة<sup>(٤)</sup> وفي تحفة الأحوذى<sup>(٥)</sup> يقول الشارح : وفي رواية لأبي داود<sup>(٦)</sup> : « وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل

---

(١) ابن ماجه . السنن ج١ . المقدمة . حديث رقم ٤٢ ط . دار الدعوة . قال المحدث الغمارى - رحمه الله - : رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم . انظر اتقان الصنعة ص ٧ . وهذا التخريج نقله عن الحافظ ابن حجر في فتح البارى

(٢) عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى . أبو بكر بن العربي المالكي ج١ ص ١٤٣ ، ص ١٤٤ ط . دار الرحي احمدي .

(٣) سورة الأنبياء آية ٢ .

(٤) السابق ج١ ص ١٤٧ .

(٥) تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى . محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ج٧ ص ٤٣٩ ، ٤٤٠ باب : الأخذ بالسنة واجتناب البدعة . حديث رقم ٢٨١٥ .

(٦) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود . شمس الحق عبد العظيم أبادى .

محدثه بدعة وكل بدعة ضلالة» وينقل عن الحافظ ابن رجب - في كتابه النفيس (جامع العلوم والحكم) - كلاما نفيسا سيأتي - إن شاء الله - تعالى - .

عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا خطب أحمرت عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول : صبحكم ومساكم ، ويقول : «بعثت أنا والساعة كهاتين ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى ، ويقول : أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة ، ثم يقول : أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، من ترك مالا فلأهله ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلى وعلى»<sup>(١)</sup> .

قال النووي : قوله - صلى الله عليه وسلم - : « وكل بدعة ضلالة » .

هذا عام مخصوص ، والمراد غالب البدع ، قال أهل اللغة هي<sup>(٢)</sup> ( كل شئ عمل على غير مثال سابق )<sup>(٣)</sup> .

وأخرجه النسائي في سننه<sup>(٤)</sup> . قال السيوطي في شرحه : « وشر الأمور محدثاتها » قال القرطبي : يعنى المحدثات التى ليس لها فى الشريعة أصل يشهد لها بالصحة ، وهى المسماة بالبدع .

وذكر كلام النووي السابق . وقال السندي فى حاشيته «محدثاتها» يريد المحدثات التى ليس فى الشريعة أصل يشهد لها بالصحة ، وهى المسماة بالبدع . كذا ذكره القرطبي ، والمراد : المحدثات فى الدين ، وعلى هذا فقوله : « وكل بدعة ضلالة » على عمومها<sup>(٥)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر : والمحدثات بفتح الدال جمع محدثة ، والمراد بها : ما أحدث وليس له أصل فى الشرع ، ويسمى فى عرف الشرع بدعة ، وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس ببدعة .

فالبدعة فى عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة ، فإن كل شئ أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محموداً أو مذموماً ، وكذا القول فى المحدثات أو فى الأمر المحدث الذى ورد فى حديث عائشة : « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »<sup>(٦)</sup> .

(١) مسلم بشرح النووي ج٤ ص ١٥٣ ، ١٥٤ ط المطبعة المصرية .

(٢) أى : البدعة . (٣) السابق ص ١٥٤ . (٤) كتاب صلاة العيدين ج٢ ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٥) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي ج٢ ص ١٨٨ ، ١٨٩ ط . دار الدعوة .

(٦) صحيح البخارى . باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ح ٢٥٥٠ ، صحيح مسلم . باب نقض الأحكام الباطلة ح ١٧١٨ ، المنتقى لابن الجارود باب ما جاء فى الأحكام ح ١٠٠٢ .

ونقل<sup>(١)</sup> عن الإمام الشافعي قوله: «البدعة بدعتان بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالفها فهو مذموم».

قال الحافظ: وأخرجه أبو نعيم بمعناه من طريق إبراهيم بن الجنيد عن الشافعي. وجاء عن الشافعي - أيضا - أخرجه البيهقي في مناقبه<sup>(٢)</sup> قال: «الأحداث ضربان: ما أحدث يخالف كتابا أو سنة أو أثرا أو إجماعا فهذه بدعة الضلالة، وما أحدث من الخير لا يخالف شيئا من ذلك فهي محدثة غير مذمومة<sup>(٣)</sup>».

وقال أيضا: وأما قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث العرباض: «فإن كل بدعة ضلالة» بعد قوله: «وإياكم ومحدثات الأمور» فإنه يدل على أن المحدث يسمى بدعة، وقوله: «وكل بدعة ضلالة» قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها، أما منطوقها فكأن يقال: حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة فلا تكون من الشرع؛ لأن الشرع كله هدى، فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحت المقدمتان وأنتجتا المطلوب.

والمراد بقوله: «وكل بدعة ضلالة» ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام<sup>(٤)</sup>.

قال المحدث الغماري - رحمه الله - : ما أحدث وله أصل في الشرع يشهد له يسمى سنة حسنة، كذلك سماه النبي - صلى الله عليه وسلم - ومقابلته يسمى بدعة، كما يسمى سنة سيئة<sup>(٥)</sup>.

عن المنذر بن جرير عن أبيه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من سن سنة حسنة فعمل بها كان له أجرها ومثل أجر من عمل بها لا ينقص من أجورهم شيئا، ومن سن سنة سيئة فعمل بها كان عليه وزرها ووزر من عمل بها لا ينقص من أوزارهم شيئا»<sup>(٦)</sup>.

(١) أي الحافظ ابن حجر . (٢) مناقب الشافعي . البيهقي .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري . الحافظ ابن حجر العسقلاني ج ١٣ ص ١٩٦ ط . المطبعة الخيرية .

(٤) السابق ص ١٩٦ . (٥) إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ص ٧ .

(٦) رواه ابن ماجه في سننه . المقدمة ح ٢٠٣ ص ٧٤ ط . دار الدعوة وفي رواية أخرى لهذا الحديث : عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فحث عليه ، فقال رجل : عندي كذا وكذا ، قال : فما بقى في المجلس رجل إلا تصدق عليه بما قل أو كثر ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من استن خير فاستن به كان له أجره كاملا ، ومن أجور من استن به لا ينقص من أجورهم شيئا ، ومن استن سنة سيئة فاستن به فعله وزره كاملا ومن أوزار الذي استن به لا ينقص من أوزارهم شيئا» . قال الهيثمي : رواه أحمد والبراز والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح إلا أبا عبيدة ابن حذيفة وقد وثقه ابن حبان . مجمع الزوائد ج ١ ص ١٦٧ .

وعن المنذر بن جرير عن أبيه قال : كنا عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في صدر النهار قال : فجاءه قوم حفاة عراة مجتابى النمار أو العباء<sup>(١)</sup> متقلدى السيوف ، عامتهم من مضر ، بل كلهم من مضر ، فتمعر<sup>(٢)</sup> وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما رأى بهم من الفاقة ، فدخل ثم خرج فأمر بلالا فأذن وأقام فصلى ثم خطب ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، والآية التي في الحشر ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾<sup>(٤)</sup> . « تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من ثوبه ، من صاع بره ، من صاع تمره حتى قال : « ولو يشق تمره » ، قال فجاء رجل من الأنصار بصرة كادت كفه تعجز عنها بل قد عجزت ، قال : ثم تتابع الناس حتى رأيت كومين من طعام أو ثياب حتى رأيت وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتهلل كأنه مذهبة<sup>(٥)</sup> ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شئ ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شئ »<sup>(٦)</sup> .

قال الإمام السندی في حاشيته على شرح جلال الدين السيوطي لسنن النسائي<sup>(٧)</sup> : « من سن في الإسلام سنة حسنة .... إلخ » أى : أتى بطريقة مرضية يقتدى به فيها كما فعل الأنصارى الذى أتى بالصرقة « فله أجرها » أى : أجر عملها .

روى أبو داود فى سننه : حدثنا أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن عمر السلمى وحجر بن حجر قالوا : أتينا العرباض بن سارية - وهو من نزل فيه : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٨)</sup> ، فسلمنا ، وقلنا أتيناك زائرين ،

(١) مجتابى النمار أو العباء : النمار بكسر النون جمع غرة ، وهى الثياب من الصوف فيها تنمير ، والعباء بالمد وفتح العين : جمع عباءة وعباية لغتان ، وقوله : مجتابى النمار أو العباء : خرقوها وقوروا وسطها .

(٢) تمعر أى : تغير .

(٣) سورة النساء آية « ١ » .

(٤) سورة الحشر آية « ١٨ » .

(٥) يتهلل كأنه مذهبة أى : يستنير فرحا وسرورا كأنه فضة مذهبة فهو أبلغ فى حسن الوجه وإشراقه .

(٦) مسلم بشرح النووى . باب الزكاة ج ٧ ص ١٠٢ - ١٠٤ ط . المطبعة المصرية .

(٧) كتاب الزكاة ص ٧٦ .

(٨) سورة التوبة آية ٩٢ .

وعائدين، ومقتبسين، فقال العرباض: صلى بنا رسول الله - ﷺ - ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب؛ فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: أوصيكم بتقوى الله، والسمع، والطاعة، وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدى فسيروا اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»<sup>(١)</sup>.

ونقل شارحه شمس الحق عبد العظيم أبادى ما ذكره الحافظ ابن رجب فى كتابه (جامع العلوم والحكم) قوله - صلى الله عليه وسلم - : «وإياكم ومحدثات الأمور ..... إلخ» فيه تحذير للأمة من اتباع الأمور المحدثّة المبتدعة، وأكد ذلك بقوله: «وكل بدعة ضلالة»، والمراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له فى الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً وإن كان بدعة لغة، فقوله - صلى الله عليه وسلم - : «وكل بدعة ضلالة» من جوامع الكلم، لا يخرج عنه شئ، وهو أصل عظيم من أصول الدين، وأما ما وقع فى كلام السلف من استحسان بعض البدع فإنما ذلك فى البدع اللغوية لا الشرعية، فمن ذلك قول عمر - رضى الله عنه - فى التراويح: «نعمت البدعة هذه» وروى فيه أنه قال: «إن كانت هذه بدعة فنعمت البدعة» ومن ذلك أذان الجمعة الأول زاده عثمان لحاجة الناس إليه وأقره على، واستمر عمل المسلمين عليه<sup>(٢)</sup>.

عن أم المؤمنين أم عبد الله<sup>(٣)</sup> عائشة - رضى الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»<sup>(٤)</sup>.

وفى رواية لمسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»

قال الحافظ ابن رجب - رحمه الله - تعالى: - : هذا الحديث أصل عظيم من أصول الإسلام، كما أن حديث: «الأعمال بالنيات»<sup>(٥)</sup>. ميزان للأعمال فى باطنها وهو ميزان

(١) عون المعبود شرح سنن أبى داود ص ٣٥٨ ج ١. حديث رقم ٤٥٨٣ ط. المكتبة السلفية.

(٢) السابق ص ٣٦٠.

(٣) نسبة إلى ابن أختها عبد الله بن الزبير.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) صحيح البخارى ج ١ ح ١، أبو داود ج ٢ ح ٢٢٠١، ابن ماجه ج ٢ ح ٤٢٢٧، المعجم الأوسط ج ١ ح ٤٠.

للأعمال في ظاهرها، فكما أن كل عمل لا يراد به وجه الله - تعالى - فليس لعامله فيه ثواب، فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله فهو مردود على عامله. وكل من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله فليس من الدين في شيء<sup>(١)</sup>.

فهذا الحديث يدل بمنطوقه على أن كل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود ويدل بمفهومه على أن كل عمل عليه أمره فهو غير مردود.

والمراد بأمره ونهيه هنا دينه وشرعه كالمراد بقوله في الرواية الأخرى: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد».

فالمعنى - إذا - : أن من كان عمله خارجا عن الشرع ليس متقيدا بالشرع فهو مردود. وقوله: «ليس عليه أمرنا» إشارة إلى أن أعمال العاملين كلهم ينبغي أن تكون تحت أحكام الشريعة، فتكون أحكام الشريعة حاکمة عليها بأمرها ونهيها، فمن كان عمله جاريا تحت أحكام الشريعة موافقا لها فهو مقبول، ومن كان خارجا عن ذلك فهو مردود.

والأعمال قسمان: عبادات ومعاملات. فأما العبادات فما كان منها خارجا عن حكم الله ورسوله بالكلية فهو مردود على عامله، وعامله يدخل تحت قوله - تعالى - : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

فمن تقرب إلى الله بعمل لم يجعله الله ورسوله قربة إلى الله فعمله باطل مردود عليه، وهو شبيه بحال الذين كانت صلاتهم عند البيت مكاء وتصدية<sup>(٣)</sup>، وهذا كمن تقرب إلى الله - تعالى - بسماع الملاهى أو بالرقص أو بكشف الرأس في غير الإحرام، وما أشبه ذلك من المحدثات التي لم يشرع الله ورسوله التقرب بها بالكلية<sup>(٤)</sup>. وليس ما كان قربة في عبادة يكون قربة في غيرها مطلقا، فقد رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلا قائما في الشمس فسأل عنه فقيل: إنه نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل،

(١) جامع العلوم والحكم. ابن رجب الحنبلي ص ٥١ ط ٣. مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٢ م.

(٢) سورة الشورى آية «٢١».

(٣) المكاء: إدخالهم أصابعهم في أفواههم، التصدية: الصغير.

(٤) السابق ص ٥٢.

وأن يصوم. «فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يقعد ويستظل ، وأن يتم صومه»<sup>(١)</sup>، فلم يجعل قيامه، وبروزه في الشمس قربة يوفى بنذرهما. وقد روى أن ذلك كان في يوم الجمعة عند سماع خطبة النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو على المنبر، فنذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ما دام النبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب إعظاما لخطبة النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك قربة يوفى بنذره مع أن القيام عبادة في موضع آخر كالصلاة والأذان والدعاء بعرفة. والبروز للشمس قربة للمحرم، فدل على أنه ليس كل ما كان قربة في موطن يكون قربة في كل المواطن. وكذلك من تقرب بعبادة نهى عنها بخصوصها كمن صام يوم العيد، أو صلى وقت النهي. وأما من عمل عملا أصله مشروع وقربة ثم أدخل فيه ما ليس بمشروع ، أو أدخل فيه مشروع فهذا أيضا مخالف للشرعية بقدر إخلاله بما أدخل به أو إدخاله ما أدخل فيه .

وهل يكون عمله من أصله مردودا عليه أم لا؟ فهذا لا يطلق القول فيه برد ولا قبول، بل ينظر فيه، فإن كان ما أدخل به من أجزاء العمل أو شروطه موجبا لبطلانه في الشريعة كمن أدخل بالطهارة للصلاة مع القدرة عليها أو كمن أدخل بالركوع أو السجود مع الطمأنينة فيها فهذا عمله مردود عليه، وعليه إعادته إن كان فرضا، وإن كان ما أدخل به لا يوجب بطلان العمل كمن أدخل بالجماعة للصلاة المكتوبة - عند من يوجبها ولا يجعلها شرطا - فهذا لا يقال: إن عمله مردود من أصله، بل هو ناقص.

وإن كان قد زاد في العمل المشروع ما ليس بمشروع فزيادته مردودة عليه بمعنى: أنها لا تكون قربة ولا يثاب عليها، ولكن تارة يبطل بها العمل من أصله فيكون مردودا كمن زاد ركعة عمدا في صلاته مثلا، وتارة لا يبطله ولا يرده من أصله كمن توضأ أربعاً أربعاً، أو صام الليل مع النهار وواصل في صيامه.

وقد يبطل بعض ما يؤمر به في العبادة بما هو منهي عنه كمن ستر عورته في الصلاة بثوب محرم أو توضأ للصلاة بماء مغصوب ، أو صلى في بقعة غصب فهذا قد اختلف

(١) فتح الباري ج ١١ ص ٥٨٦، الاستيعاب ج ١ ص ٢٨٤.



العلماء فيه . هل عمله مردود من أصله أو أنه غير مردود وتبرأ به الذمة من عهدة الواجب ؟ وأكثر الفقهاء على أنه ليس بمردود من أصله . وقد حكى عبد الرحمن بن مهدي عن قوم من أصحاب الكلام يقال لهم (الشمريّة) أصحاب أبي شمر أنهم يقولون : من صلى في ثوب كان في ثمنه درهم حرام أن عليه إعادة صلاته ، وقال : ما سمعت قولاً أخبث من قولهم . نسأل الله العافية .

وعبد الرحمن بن مهدي من أكابر فقهاء أهل الحديث المطلعين على مقالات السلف ، وقد استنكر هذا القول ، وجعله بدعة ، فدل على أنه لم يعلم عن أحد من السلف القول بإعادة الصلاة في مثل هذا .

ويشبه هذا الحج بمال حرام . وقد ورد في حديث أنه مردود على صاحبه<sup>(١)</sup> ، ولكنه حديث لا يثبت . وقد اختلف العلماء هل يسقط به الفرض أم لا ؟ وقريب من ذلك : الذبح بآلة محرمة<sup>(٢)</sup> ، أو ذبح من لا يجوز له الذبح كالسارق ، فأكثر العلماء قالوا : إنه تباح الذبيحة بذلك ، ومنهم من قال : هي محرمة . وكذا الخلاف في ذبح الحرم الصيد ، لكن القول بالتحريم فيه أشهر وأظهر لأنه منهي عنه بعينه ، فلهذا فرق العلماء بين أن يكون النهي لمعنى يختص بالعبادة فيبطلها ، وبين ألا يكون مختصاً بها فلا يبطلها . فالصلاة بالنجاسة أو بغير طهارة أو بغير ستارة أو إلى غير القبلة يبطلها لاختصاص النهي بالصلاة بخلاف الصلاة في الغضب ، ويشهد لهذا أن الصيام لا يبطله إلا ارتكاب ما نهى عنه فيه بخصوصه وهو جنس الأكل والشرب والجماع بخلاف ما نهى عنه الصائم لا بخصوص الصيام كالكذب والغيبة عند الجمهور ، وكذلك الحج لا يبطله إلا ما نهى عنه فيه بخصوصه وهو الجماع ، ولا يبطله مالا يختص بالإحرام من المحرمات كالقتل ، والسرقه ، وشرب الخمر . وكذلك الاعتكاف إنما يبطل بما ينهي عنه فيه بخصوصه وهو الجماع .

وإنما يبطل بالسكر عندنا<sup>(٣)</sup> ، وعند الأكثرين لنهْي السكران عن قرب المسجد ودخوله على أحد التأويلين في قوله - تعالى - : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾<sup>(٤)</sup> :

(١) الحديث ذكره المناوي في فيض القدير جـ ١ ص ٣٢٨ ونقل عن ابن الجوزي أنه حديث لا يصح ، وذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء جـ ٣ ص ١٠٦ ، المعجلوني في كشف الخفا جـ ١ ص ٢١٩ وقال : ضعيف .

(٢) كآلات الموسيقى - مثلاً - عند من يقول بحرمتها . (٣) أي الحنابلة .

(٤) سورة النساء آية ٤٣ .

إن المراد مواضع الصلاة، فصار كالحائض، ولا يبطل الاعتكاف بغيره من ارتكابه الكبائر عندنا، وعند كثير من العلماء، وقد خالف في ذلك طائفة من السلف منهم: عطاء، والزهرى، والثوري، ومالك.

وأما المعاملات، كالعقود، والفسوخ ونحوهما، فما كان منها مغير الأوضاع الشرعية كجعل حد الزنا عقوبة مالية وما أشبه ذلك فإنه مردود من أصله لا ينتقل به الملك؛ لأن هذا غير معهود في أحكام الإسلام، ويدل على ذلك أن النبي - صلي الله عليه وسلم - قال للذي سأله: «إن ابني كان عسيفاً<sup>(١)</sup> على فلان فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم». فقال النبي - صلي الله عليه وسلم - : «المائة شاة والخادم ردُّ عليك، وعلى ابنك مائة جلدة وتغريب عام»<sup>(٢)</sup>، وما كان منها عقداً منهياً عنه في الشرع، إما لكون المعقود عليه ليس محلاً للعقد أو لفوات شرط فيه أو لظلم يحصل به للمعقود معه وعليه أو لكون العقد يشغل عن ذكر الله - عز وجل - الواجب عند تضايق وقته أو غير ذلك، فهذا العقد هل هو مردود بالكلية لا ينتقل به الملك أم لا؟ هذا الموضع قد اضطرب فيه الناس اضطراباً كثيراً وذلك أنه ورد في بعض الصور أنه مردود لا يقيد الملك، وفي بعضها أنه يقيده فحصل الاضطراب فيه بسبب ذلك.

والأقرب - إن شاء الله - تعالى - أنه إن كان النهي عنه لحق الله - تعالى - فإنه لا يقيد الملك بالكلية. ومعنى أنه يكون الحق لله أنه لا يسقط برضا المعتدين عليه. وإن كان النهي عنه لحق آدمي معين بحيث يسقط برضاه به فإنه يقف على رضاه به، فإن رضى لزم العقد واستمر الملك، وإن لم يرض به فله الفسخ. فإن كان الذي يلحقه الضرر لا يعتبر رضاه بالكلية كالزوجة والعبد في الطلاق والعتاق فلا عبرة برضاه ولا بسخطه، وإن كان النهي رفقا بالنهي، خاصة لما يلحقه من المشقة فخالف وارتكب المشقة لم يبطل بذلك عمله<sup>(٣)</sup>.

(١) أي أجيراً. النهاية في غريب الحديث والأثر ج٣ ص ٢٣٦، الغريب لابن سلام ج١ ص ١٥٨.

(٢) البخاري ج٢ ص ٢٥٧٥ ج٣ ص ١٦٩٧.

(٣) جامع العلوم والحكم. ابن رجب الحنبلي ص ٥٢ وما بعدها.

## المبحث الثالث

### أقسام البدعة

قال الإمام النووي - رحمه الله - في شرحه لصحيح مسلم<sup>(١)</sup>: قال العلماء: البدعة خمسة أقسام: واجبة، ومندوبة، ومحرمة، ومكروهة، ومباحة. فمن الواجب: نظم أدلة المتكلمين للرد على الملاحدة والمبتدعين، وشبه ذلك، ومن المندوبة: تصنيف كتب العلم، وبناء المدارس، والربط، وغير ذلك، ومن المباح: التبسط في ألوان الأطعمة، وغير ذلك، والحرام والمكروه ظاهران. وقد أوضحت<sup>(٢)</sup> المسألة بأدلتها المبسوطة في (تهذيب الأسماء واللغات)<sup>(٣)</sup> فإذا عرف ما ذكرته علم أن الحديث من العام الخصوص، وكذا ما أشبهه من الأحاديث الواردة، ويؤيد ما قلناه قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في التراويح: «نعمت البدعة» ولا يمنع من كون الحديث عاما مخصوصا قوله: «وكل بدعة» مؤكدا بكل، بل يدخله التخصيص مع ذلك كقوله - تعالى -: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>(٤)</sup>. قال المحدث الغماري رحمه الله - في كتابه (إتقان الصنعة): وقال الشيخ الإمام المجمع على إمامته وجلالته وتمكنه من أنواع العلوم وبراعته أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام - رحمه الله - في آخر كتاب (القواعد): البدعة منقسمة إلى واجبة، ومحرمة، ومندوبة، ومكروهة، ومباحة، قال: والطريق في ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة، فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، أو في قواعد التحريم فمحرمة، أو الندب فمندوبة، أو المكروه فمكروهة، أو المباح فمباحة.

وللبدع الواجبة أمثلة، منها: الاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله - تعالى - وكلام رسوله - ﷺ - وذلك واجب؛ لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى حفظها إلا بذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

(١) جزء ص ١٥٤، ١٥٥ ط. المطبعة المصرية.

(٢) الكلام للإمام النووي.

(٣) أحد مؤلفاته.

(٤) سورة الأحقاف آية ٢٥.

الثاني : حفظ غريب الكتاب والسنة .

الثالث : تدوين أصول الدين وأصول الفقه .

الرابع : الكلام فى الجرح والتعديل ، وتمييز الصحيح من السقيم . وقد دلت قواعد الشريعة على أن حفظ الشريعة فرض كفاية فيما زاد على المتعين ، ولا يتأتى ذلك إلا بما ذكرناه .

وللبدع المحرمة أمثلة ، منها : مذاهب القدرية والجبرية والمرجئة والخجسمة . والرد على هؤلاء من البدع الواجبة .

وللبدع المندوبة أمثلة ، منها : إحداث الربط ، والمدارس ، وكل إحسان لم يعهد فى العصر الأول ، ومنها : التراويح<sup>(١)</sup> ، والكلام فى دقائق التصوف ، وفى الجدل ، ومنها : جمع المحافل للاستدلال إن قصد بذلك وجه الله - تعالى - .

وللبدع المكروهة أمثلة : كزخرفة المساجد ، وتزييق المصاحف .

وللبدع المباحة أمثلة ، منها : المصافحة عقب الصبح والعصر<sup>(٢)</sup> ، ومنها : التوسع فى اللذيق من المأكول والمشارب والملابس والمساكن ، ولبس الطيالة ، وتوسيع الأكمام ، وقد يختلف فى بعض ذلك ، فيجعله بعض العلماء من البدع المكروهة ، ويجعله آخرون من السنة المفعولة فى عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فما بعده ، وذلك كالاتعاذة فى الصلاة والبسملة<sup>(٣)</sup> .

قال المحدث الغمارى - بعد أن ذكر ذلك عن العز بن عبد السلام - : وكذا نقله الحافظ فى الفتح<sup>(٤)</sup> وسلمه ، وهو حقيق بالتسليم<sup>(٥)</sup> .

قلت : وللإمام القرافى تلميذ الإمام العز بن عبد السلام كلام نفيس ، من الفائدة ذكره ، قال - رحمه الله - فى مؤلفه النفيس (الفروق) : اعلم أن الأصحاب - فيما رأيت - متفقون على إنكار البدع ، نص على ذلك ابن أبى زيد وغيره ، والحق التفصيل ، وأنها خمسة أقسام :

(١) يقصد جمع الناس عليها بالطريقة التى جمعهم عليها سيدنا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - .

(٢) وغيرهما من بقية الصلوات .

(٣) إتقان الصنعة فى تحقيق معنى البدعة . عبد الله بن الصديق الغمارى ص ٨ ، ٩ .

(٤) ج ١٣ ص ١٩٦ ، ١٩٧ . (٥) إتقان الصنعة ص ٩ .

قسم واجب : وهو ما تناولته قواعد الوجوب وأدلته من الشرع كتدوين الشرائع إذا خيف عليها الضياع ، فإن التبليغ لمن بعدنا من القرون واجب إجماعاً ، وإهمال ذلك حرام إجماعاً ، فمثل هذا النوع لا ينبغي أن يختلف فى وجوبه .

القسم الثانى محرم : وهو بدعة تناولتها قواعد التحريم وأدلته من الشريعة كالمكوس<sup>(١)</sup> ، والمحدثات من المظالم المنافية لقواعد الشريعة كتقديم الجهال على العلماء ، وتولية المناصب الشرعية من لا يصلح لها بطريق التوارث ، وجعل المستند لذلك كون المنصب كان لأبيه ، وهو فى نفسه ليس بأهل .

القسم الثالث من البدع مندوب إليه : وهو ما تناولته قواعد الندب وأدلته من الشريعة كصلاة التراويح<sup>(٢)</sup> ، وإقامة صور الأئمة والقضاة وولاة الأمور على خلاف ما كان عليه أمر الصحابة بسبب أن المصالح والمقاصد الشرعية لا تحصل إلا بعظمة الولاة فى نفوس الناس . وكان الناس فى زمن الصحابة معظم تعظيمهم إنما هو بالدين وسابق الهجرة ، ثم اختل النظام وذهب ذلك القرن ، وحدث قرن آخر لا يعظمون إلا بالصور ، فيتعين تفخيم الصور حتى تحصل المصالح ، وقد كان عمر يأكل خبز الشعير والملح ، ويفرض لعامله نصف شاة كل يوم لعلمه بأن الحالة التى هو عليها لو عملها غيره لهان فى نفوس الناس ، ولم يحترموه ، وتجاسروا عليه باخالفه ، فاحتاج إلى أن يضع غيره فى صورة أخرى لحفظ النظام ، ولذلك لما قدم ووجد معاوية بن أبى سفيان قد اتخذ الحجاب ، وأرخى الحجاب ، واتخذ المراكب النفيسة ، والثياب الهائلة العلية ، وسلك ما يسلكه الملوك ، فسأله عن ذلك ؛ فقال : إنا بأرض نحن فيها محتاجون لهذا ، فقال له : لا أمرك ولا أنهاك . ومعناه : أنت أعلم بحالك ، هل أنت محتاج إلى هذا فيكون حسناً ، أو غير محتاج إليه ، فدل ذلك من عمر وغيره - على أن أحوال الأئمة ، وولاة الأمور تختلف باختلاف الأعصار والأمصار والقرون والأحوال ؛ فلذلك يحتاجون إلى تجديد زخارف وسياسات لم تكن قديماً ، وربما وجبت فى بعض الأحوال .

(١) الضرائب التى يأخذها الماكس . وأصل المكس : الجباية . لسان العرب ج٦ ص ٢٢٠ .

(٢) أي : جمع الناس عليها بالطريقة التى جمعهم عليها سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - .

القسم الرابع بدع مكروهة: وهى ما تناولته أدلة الكراهة من الشريعة وقواعدها كتخصيص الأيام الفاضلة أو غيرها بنوع من العبادات، ومن ذلك في الصحيح ما أخرجه مسلم وغيره: «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن تخصيص يوم الجمعة بصيام أو ليلته بقيام»، ومن هذا الباب الزيادة فى المندوبات المحددات كما ورد في التسبيح عقيب الصلوات ثلاث وثلاثون فيفعل مائة، وورد صاع في زكاة الفطر فيجعل عشرة آصع بسبب أن الزيادة فيها إظهار الاستظهار على الشارع، وقلة أدب معه، بل شأن العظماء إذا حدودا شيئا وقف عنده<sup>(١)</sup>، والخروج عنه قلة أدب، والزيادة في الواجب أو عليه أشد في المنع لأنه يؤدي إلى أن يعتقد أن الواجب هو الأصل والمزيد عليه، ولذلك نهى مالك عن إيصال ست من شوال لتلا يعتقد أنها من رمضان. وخرج أبو داود في سننه «أن رجلا دخل إلى مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فصلى الفرض، وقام ليصلى ركعتين، فقال له عمر بن الخطاب: «اجلس حتى تفصل بين فرضك ونفلك؛ فبهذا هلك من كان قبلنا، فقال له - عليه السلام - أصاب الله بك يا ابن الخطاب»<sup>(٢)</sup>.

يريد عمر: أن من قبلنا وصلوا النوافل بالفرائض فاعتقدوا الجميع واجبا، وذلك تغيير للشرائع، وهو حرام إجماعا<sup>(٣)</sup>.

القسم الخامس البدع المباحة: وهى ما تناولته أدلة الإباحة وقواعدها من الشريعة، كاتخاذ المناخل للدقيق، ففي الآثار: «أول شئ أحدثه الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اتخاذ المناخل للدقيق»<sup>(٤)</sup> لأن تليين العيش وإصلاحه من المباحات، فوسائله مباحة. فالبدعة إذا عرضت تعرض على قواعد الشريعة وأدلتها، فأى شئ تناولها من الأدلة والقواعد ألحقت به من إيجاب أو تحريم أو غيرهما، وإن نظر إليها من حيث الجملة بالنظر إلى كونها بدعة مع قطع النظر عما يتقاضاها كرهت، فإن الخير كله في الاتباع، والشر كله في الابتداع. ولبعض السلف الصالح يسمى أبا العباس الأبياتى من أهل الأندلس ثلاث لو كتبت في ظفر لوسعهن، وفيهن خير الدنيا والآخرة: (اتبع ولا تبتدع، اتضع ولا ترتفع، من تورع لا يتسع)<sup>(٥)</sup>.

(١) قلت: هذا الكلام لا ينطبق على من أخرجهما بالزيادة مع علمه أنها ليست من الواجب فى شئ، وإنما أخرجهما تطوعاً وشكراً لله - تعالى - على ما أولاه من نعم، بل هو مأجور.

(٢) سنن أبى داود باب فى الرجل يتطوع فى مكانه الذى صلى فيه المكتوبة ج١ ح ١٠٠٧.

(٣) الفروق. القرافى ص ٢٠٢ - ٢٠٤ ج٤. ط دار إحياء الكتب العربية.

(٤) فتح البارى ج٩ ح ٥٠٩٤، المعجم الكبير ج٦ ح ٥٨٤٦، الطبقات الكبرى ج١ ص ٤٠٨.

(٥) الفروق. القرافى ص ٢٠٤، ٢٠٥.

قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> - عند تعرضه لشرح قول سيدنا عمر - رضى الله عنه - :  
( نعم البدعة ) : في بعض الروايات : ( نعمت البدعة ) بزيادة تاء . والبدعة أصلها :  
ما أحدث على غير مثال سابق ، وتطلق في الشرع في مقابل السنة ، فتكون مذمومة .  
والتحقيق : أنها إن كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة ، وإن كانت مما  
تدرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة ، وإلا فهي من قسم المباح ، وقد تنقسم إلى  
الأحكام الخمسة<sup>(٢)</sup> .

---

( ١ ) فتح الباري ص ١٨٠ ج ٤ ط ١٠ المطبعة الخيرية .

( ٢ ) أى : واجبة ، ومندوبة ، ومحرومة ، ومكروهة ، ومباحة . قلت وهو الصواب وهو الذى عليه جماهير العلماء .  
وانظر إتقان الصنعة . الغمارى .

## المبحث الرابع

### القرآن الكريم: يؤيد البدعة الحسنة

للمحقق القاضى أبى بكر بن العربى كلام نفيس فى هذه المسألة، قال - رحمه الله - :  
قال - تعالى - : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ <sup>(١)</sup> فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى : (الرهبانية) فعلائية من الرهب كالرحمانية، وقد قرئت بالضم (الرهبانية) كالرُضوانية من الرضوان. والرهب هو الخوف، كنى به عن فعل التزم خوفا من الله ورهبا من سخطه.

المسألة الثانية فى تفسيرها، وفيها أربعة أقوال :

الأول : أنها رفض النساء، وقد نسخ ذلك فى ديننا.

الثانى : اتخاذ الصوامع للعزلة، وذلك مندوب عند فساد الزمان.

الثالث : سياحتهم ، وهى نحو منه.

الرابع : روى الكوفيون عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «هل تدرى أى الناس أعلم؟ قال : قلت : الله ورسوله أعلم. قال : أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس فيه، وإن كان مقصرا فى العمل، وإن كان يزحف على إسته. وافترق من كان قبلنا على اثنتين وسبعين فرقة، نجما منها ثلاث، وهلك سائرهما، فرقة آزت <sup>(٢)</sup> الملوك وقاتلتهم على دين الله، ودين عيسى حتى قتلوا، وفرقة لم يكن لهم طاقة بموازاة الملوك، أقاموا بين ظهرائى قومهم، يدعونهم إلى دين الله، ودين عيسى بن مريم، فأخذتهم الملوك وقتلتهم، وقطعتهم بالمناشير، وفرقة لم تكن لهم طاقة بموازاة الملوك، ولا بأن يقيموا بين ظهرائى قومهم، فيدعوههم إلى ذكر الله ودينه، ودين عيسى ابن مريم، فساحوا فى الجبال، وترهبوا فيها، وهى التى قال فيها الله ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

(١) سورة الحديد آية ٢٧.

(٢) آزت : قاومت. النهاية فى غريب الحديث والأثر ج١ ص ٤٧.

(٣) المعجم الأوسط ج٤ ح ٤٤٧٩، والحلية ج٤ ص ١٧٧، ومسند الشافى ج٢ ح ٧٧٢.



المسألة الثالثة: روى عن أبي أمانة الباهلي - واسمه صدي بن عجلان - أنه قال: (أحدثم قيام رمضان، ولم يكتب عليكم، إنما كتب عليكم الصيام، فدوموا على القيام إذا فعلتموه، ولا تتركوه؛ فإن ناسا من بنى إسرائيل ابتدعوا بدعا لم يكتبها الله عليهم ابتغوا بها رضوان الله، فما رعوها حق رعايتها؛ فعاتبهم الله بتركها، فقال: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَائِهَا﴾ يعني: تركوا ذلك؛ فعوقبوا عليها<sup>(١)</sup>.

المسألة الرابعة: قد بينا أن قوله - تعالى -: ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ من وصف الرهبانية، وأن قوله - تعالى -: ﴿ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ متعلق بقوله - تعالى -: ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾. وقد زاع قوم عن منهج الصواب، فظنوا أنها رهبانية كتبت عليهم بعد أن التزموها، وليس يخرج هذا من قبيل مضمون الكلام، ولا يعطيه أسلوبه، ولا معناه، ولا يكتب على أحد شيء إلا بشرع أو نذر، وليس في هذا اختلاف بين أهل الملل<sup>(٢)</sup>.

قال - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾. قال أبو بكر<sup>(٣)</sup>: أخبر عما ابتدعوه من القرب والرهبانية، ثم ذمهم على ترك رعايتها بقوله: ﴿فما رعوها حق رعايتها﴾. والابتداع قد يكون بالقول، وهو ما ينذره ويوجهه على نفسه، وقد يكون بالفعل بالدخول فيه، وعمومه يتضمن الأمرين؛ فافتضى ذلك أن كل من ابتدع قرينة قولاً أو فعلاً فعليته رعايتها وإتمامها. فوجب على ذلك أن من دخل في صلاة أو صوم أو حج أو غيرها من القرب فعليته إتمامها إلا وهي واجبة عليه فيجب عليه القضاء

(١) أحكام القرآن: أبو بكر بن العربي ص ١٧٤٤ - ١٧٤٥ ح ٤٤ ط عيسى الحلبي. والحديث عزاه الغماري في (إتقان الصنعة) إلى الطبراني في (الأوسط) وقال: في سنده زكريا بن أبي مريم، ذكره ابن حبان في (الثقات)، قال النسائي: ليس بالقوي، قال الدارقطني: يعتبر به. قال الغماري: وما استنبطه أبو أمانة - رضي الله عنه - صحيح؛ فإن الآية لم تعب أولئك الناس على ابتداع الرهبانية لأنهم قصدوا بها رضوان الله، بل عاتبهم على أنهم لم يرعوها حق رعايتها، وهذا يفيد مشروعية البدعة الحسنة كما هو ظاهر. إتقان الصنعة ص ١٦.

(٢) السابق ١٧٤٦.

(٣) أي: أبو بكر بن العربي.

إذا أفسدها . وروى عن أبى أمانة الباهلى قال : كان ناس من بنى إسرائيل ابتدعوا بدعا لم يكتبها الله عليهم ابتغوا بها رضوان الله ، فلم يرعوها حق رعايتها ؛ فعابهم الله بتركها ، فقال : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَائِهَا ﴾ (١) .

﴿ وَرَهْبَانِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا ﴾ أى من قبل أنفسهم ، والأحسن أن تكون الرهبانية منصوبة بإضمار فعل . قال أبو على : « وابتدعوها رهبانية ابتدعوها » ، وقيل معطوف على الرأفة والرحمة ، والمعنى على هذا : أن الله - تعالى - أعطاهم إياها ، فغيروا وابتدعوا فيها . قال المارودى : وفيها قراءتان : إحداهما بفتح الراء ، وهى الخوف من الرهب ، والثانية : بضم الراء ، وهى منسوبة إلى الرهبان كالرُضوانية من الرُضوان ؛ وذلك لأنهم حملوا أنفسهم على المشقات فى الامتناع من الطعام والمشرب والنكاح ، والتعلق (٢) بالكهوف والصوامع ، وذلك أن ملوكهم غيروا وبدلوا ، وبقي نفر قليل فترهبوا وتبتلوا . قال الضحاك : إن ملوكا بعد عيسى - عليه السلام - ارتكبوا المحارم ثلاثمائة سنة فأنكرها عليهم من كان بقى على منهج عيسى فقتلوهم ؛ فقال قوم بقوا بعدهم : نحن إذا نهيناكم قتلونا ؛ فليس يسعنا المقام بينهم ؛ فاعتزلوا الناس ، واتخذوا الصوامع . وقال قتادة : الرهبانية التى ابتدعوها : رفض النساء ، واتخاذ الصوامع . وروى سفيان الثورى عن ابن عباس فى قوله - تعالى - : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا ﴾ قال : كانت ملوك بعد عيسى بدلوا التوراة والإنجيل ، وكان فيهم مؤمنون يقرءون التوراة والإنجيل ، ويدعون إلى دين الله - تعالى - فقال أناس لملكهم : لو قتلنا هذه الطائفة . فقال المؤمنون : نحن نكفيكم أنفسنا ، فطائفة قالت : ابنوا لنا أسطوانة ارفعونا فيها ، وأعطونا شيئا نرفع به طعامنا وشرابنا ، ولا نرد عليكم . وقالت طائفة : دعونا نهيم فى الأرض ، ونسيح ، ونشرب كما تشرب الوحوش فى البرية ، فإذا قدرتم علينا فاقتلونا . وطائفة قالت : ابنوا لنا دورا فى الفيافي (٣) ، ونحتفر الآبار ، ونحترث

(١) أحكام القرآن . الجصاص ص ٣٠١ ج ٥ ط . دار المصنف .

(٢) أى : وتعلقوا .

(٣) الفيافي : البرارى الواسعة . لسان العرب ج ٩ ص ٢٧٥ .

البقول، فلا تروننا - وليس أحد من هؤلاء إلا وله حميم منهم - ففعلوا، فمضى أولئك على منهاج عيسى، وخلف قوم من بعدهم ممن قد غير الكتاب، فقالوا: نسيح ونتعبد كما تعبد أولئك - وهم على شركهم، لا علم لهم بإيمان من تقدم من الذين اقتدوا بهم - فذلك قوله - تعالى - : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾ يقول: ابتدعها هؤلاء الصالحون ﴿ فَمَا رَعَوْهَا ﴾ المتأخرون ﴿ حَقَّ رِعَايَتُهَا ﴾ ﴿ فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ﴾ يعنى الذين ابتدعوها أولا ورعوها. ﴿ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ يعنى المتأخرين. فلما بعث الله محمدا - ﷺ - ولم يبق منهم إلا قليل، جاءوا من الكهوف والصوامع والغيران فآمنوا بمحمد - ﷺ - وهذه الآية دالة على أن كل محدثة بدعة، فينبغى لمن ابتدع خيرا أن يدوم عليه، ولا يعدل عنه إلى ضده؛ فيدخل فى الآية (١).

(١) الجامع لأحكام القرآن. القرطبي ص ٢٦٣، ٢٦٤ ج ١٧. ط. دار إحياء التراث العربى.

## المبحث الخامس

### أنواع البدعة:

البدعة نوعان: بدعة تتعلق بأصول الدين، وبدعة تتعلق بفروعه، فأما البدعة التي تتعلق بأصول الدين، فهي التي حدثت في العقائد، وما يناسبها، ولها أمثلة:

١ - بدعة إنكار القدر: وأول من أظهرها (معبد الجهني) بالبصرة، كما في صحيح مسلم عن يحيى بن يعمر. واعتقدها طائفة من المبتدعة يتسمون بالقدرية، وهم صنفان: صنف يزعمون أن الله لا يعلم الحوادث قبل وقوعها، وهؤلاء كفار وقد انقضوا - والحمد لله - وصنف يزعمون أن الله لا يقدر الشر ولا يريده، وهم المعتزلة، ويزعمون مع ذلك أن القرآن مخلوق، وأن المسلم المرتكب لكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، بل هو فاسق، في منزلة بين المنزلتين، وأن المسلم العاصي مخلد في النار، وينكرون الشفاعة في العصاة، وينكرون عذاب القبر والحوض والميزان والصراط ورؤية الله في الجنة، ويزعمون أن العبد خالق لأفعاله، وأوجبوا على الله رعاية مصالح العباد، إلى غير ذلك من عقائدهم الباطلة المخالفة للكتاب والسنة<sup>(١)</sup>.

٢ - بدعة الجهمية: أتباع (جهنم بن صفوان) وهو جبري، يقول: إن العبد مجبور في أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله - تعالى - الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات، ويفرغ على ذلك أن التكليف جبر، والثواب والعقاب جبر، وهذا يصادم بدائه العقول، وصرائح النقول<sup>(٢)</sup>.

٣ - بدعة مشبهة الحشوية: يشبهون الله بخلقه، أجازوا عليه المماساة والمصافحة، وأجروا ما جاء في الآيات والأحاديث من ألفاظ الاستواء والوجه واليدين والعين والجنب والجنى والإتيان والفوقية، وغير ذلك على ظاهرها الذي يفهم عند إطلاقها على الأجسام، حتى قال (داود الخوارى) من زعمائهم: أعفوني عن الفرج واللحية، واسألوني ما وراء

(١) إتيان الصنعة ص ١٦، ١٧.

(٢) السابق ص ١٧.

ذلك . ومعنى هذه العبارة : أنه يثبت لله جميع الجوارح غير اللحية والفرج<sup>(١)</sup> .

٤ - بدعة الخوارج : وهم فرق يجمعهم القول بالتبرى من عثمان وعلى - رضى الله عنهما - ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك ، ويكفرون أصحاب الكبائر .

ومن الخوارج طائفة الأزارقة : كفروا عليا وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله بن عباس - رضى الله عنهم - .

وذكر (الحسين الكرابيسى) فى كتابه الذى حكى فيه مقالات الخوارج : أن الميمونية طائفة منهم من يجيزون نكاح بنات البنات ، وبنات الأولاد ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات ، وقالوا : إن الله حرم نكاح البنات وبنات الإخوة والأخوات ، ولم يحرم نكاح بنات هؤلاء .

وحكى (الأشعرى) و(الكعبى) عنهم : إنكار كون سورة (يوسف) من القرآن . قلت<sup>(٢)</sup> : حكى عن العجاردة أيضا إنكار سورة (يوسف) وقالوا : لا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن .

٥ - بدعة القاديانية : أتباع (غلام أحمد القاديانى) ظهر فى أوائل هذا القرن ، وزعم أنه نبي ، وأن نبوته ظلية بمعنى : أنها ليست ناسخة للإسلام ، بل متممة له ، ثم زعم أنه المسيح الموعود بنزوله فى آخر الزمان ، وأنه أفضل من المسيح بن مريم - عليهما السلام - وكان يحض أتباعه على الولاء للإنجليز ويحمد الله على أنه ولد فى بلد ترفرف عليه الراية الإنجليزية ، وكان دسياسة استعمارية جنده المستعمرون لتفريق كلمة المسلمين فى الهند ، وتشكيكهم فى عقيدتهم ، ولذلك كان إذا ذهب لمناظرة مع علماء المسلمين أو لمحاضرة فى أتباعه يصحبه حرس إنجليزى لحمايته من المسلمين . وكانت نهايته بيده من حيث لا يشعر ، وذلك أنه دعا علماء المسلمين بالهند إلى المباهلة ، فدعا فى ابتهاله أمام

(١) السابق ص ١٧ .

(٢) الكلام للشيخ الغمارى .

أتباعه أن يعجل الله بهلاك الكاذب من الفريقين، كما ابتهل العلماء بذلك أيضا، فابتلاه الله بإسهال شديد أضعفه وأضناه، ولم يمر عليه عام حتى دخل حفرته مذموما مدحورا<sup>(١)</sup>.

هذه نماذج من المحدثات في أصول الدين، وهي وما شابهها من أقوال الفرق الضالة ينزل عليها قول النبي - ﷺ -: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وقوله - ﷺ -: «وكل بدعة ضلالة»؛ لأن تلك الأقاويل تخالف الكتاب والسنة، وما أجمع عليه الصحابة والتابعون، وعلماء السنة، فكانت باطلة مردودة، وضلالة بدون استثناء، وأصحابها هم المرادون بقول النبي - ﷺ -: «ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين. ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي الجماعة»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية لأبي داود: «وأنه سيخرج من أمتي أقوام تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخلة»<sup>(٣)</sup>.

وأما البدعة التي تتعلق بالفروع فليست بضلالة؛ لأنها من جملة الحوادث التي تحدث على مر الزمن، ويطلب حكمها من دلائل الشريعة وقواعدها العامة المبنية على مراعاة المصالح والمفاسد. وعدم وجودها في عهد النبي - ﷺ - أو عدم فعله لها لا يقتضى أن تكون محرمة فضلا عن أن تكون ضلالة. ومعلوم أن النبي - ﷺ - لم يفعل جميع المباحات ولا جميع المندوبات. وهذا مقرر في علم الأصول على أتم وجه<sup>(٤)</sup>.

ولتوضيح ذلك وتقريبه نذكر بعض الأمثلة:

١ - تعدد الجمعة لم يكن في عهد النبي - ﷺ - ولا في عهد الصحابة والتابعين.

روى البيهقي في المعرفة من طريق أبي داود في المراسيل عن بكير بن الأشج قال: كان

(١) إتيان الصنعة. الغمارى ص ١٩.

(٢) عزاه الغمارى في (إتيان الصنعة) ص ١٩ إلى أحمد وأبي داود من حديث معاوية.

(٣) السابق ص ٢٠. والكلب بفتح الكاف واللام: داء يعرض للإنسان إذا عضه كلب مسعور.

(٤) إتيان الصنعة. المحدث الغمارى ص ٢٠، ٢١.

في المدينة تسعة مساجد مع مسجده - ﷺ - يسمع أهلها أذان بلال فيصلون في مساجدهم. زاد يحيى: ولم يكونوا يصلون الجمعة في شيء من تلك المساجد إلا مسجد النبي - ﷺ - (١).

قال الحافظ: ويشهد له صلاة أهل العوالي مع النبي - ﷺ - الجمعة، كما في الصحيح، وصلاة أهل قباء معه، كما رواه ابن ماجة وابن خزيمة (٢).

وروى البيهقي: أن أهل ذى الحليفة كانوا يجمعون بالمدينة (٣).

وقال البيهقي: ولم ينقل أنه أذن لأحد في إقامة الجمعة في شيء من مساجد المدينة ولا في القرى التي بقربها (٤).

وقال الأثرم لأحمد أجمع جمعتين في مصر قال: لا أعلم أحدا فعله (٥).

وقال ابن المنذر: لم يختلف الناس أن الجمعة لم تكن تصلى في عهد النبي - ﷺ - وفي عهد الخلفاء الراشدين إلا في مسجد النبي - ﷺ - . وفي تعطيل الناس مساجدهم يوم الجمعة واجتماعهم في مسجد واحد أبين البيان بأن الجمعة خلاف سائر الصلوات، وأنها لا تصلى إلا في مكان واحد (٦).

وذكر الحافظ ابن عساكر في مقدمة (تاريخ دمشق): أن عمر كتب إلى عماله إلى (أبي موسى)، وإلى (عمرو بن العاص) وإلى (سعد بن أبي وقاص): أن يتخذ مسجدا جامعاً ومسجدا للقبائل، فإذا كان يوم الجمعة انضموا إلى المسجد الجامع، فشهدوا الجمعة (٧).

وذكر الحافظ الخطيب في (تاريخ بغداد): أن أول جمعة أحدثت في الإسلام في بلد مع قيام الجمعة القديمة، في أيام المعتضد، في دار الخلافة، يعني (بغداد) من غير بناء مسجد لإقامة الجمعة؛ وسبب ذلك خشية الخلفاء على أنفسهم، وذلك في سنة ثمانين، ومائتين. ثم بنى في أيام المكتفى مسجد؛ فجمعوا فيه.

(١) إتقان الصنعة. احدث القمارى ص ٢٠.

(٢-٥) إتقان الصنعة. احدث القمارى ص ٢٠.

(٦) إتقان الصنعة. احدث القمارى ص ٢٠.

(٧) إتقان الصنعة. ص ٢١.

وقال ابن المنذر: لا أعلم أحدا قال بتعدد الجمعة غير (عطاء)<sup>(١)</sup> اهـ. وهو ابن أبي رياح، وقال بتعددتها أيضا (داود الظاهري) و(ابن حزم) و(ابن العربي المعافري)<sup>(٢)</sup>. وعلى التعدد استمر عمل المسلمين في البلاد الإسلامية، ولم يقل أحد إنه بدعة ضلالة، وأن الذين أجازوه مبتدعة ضالون؛ لأنه فرع فقهي اختلفت أنظار العلماء فيه بحسب ما ظهر لهم من الأدلة<sup>(٣)</sup>.

٢ - قراءة الحزب جماعة بعد الصبح والمغرب<sup>(٤)</sup>: لم تكن في العهد النبوي، فهي بدعة، ولكنها ليست بحرام، ومن ادعى تحريمها فقد كذب على الله؛ حيث حرم ما لم يأت تحريمه في الكتاب ولا في السنة، كيف وتلاوة القرآن مطلوبة على العموم<sup>(٥)</sup>؟! قال الحافظ (حرب الكرماني) تلميذ الإمام (أحمد): رأيت أهل (دمشق) وأهل (حمص) وأهل (مكة) وأهل (البصرة) يجتمعون على القرآن بعد صلاة الصبح، ولكن أهل (الشام) يقرءون القرآن كلهم جماعة من سورة واحدة بأصوات عالية وأهل (البصرة) وأهل (مكة) يجتمعون فيقرأ أحدهم عشر آيات، والناس ينصتون، ثم يقرأ آخر عشر آيات حتى فرغوا. قال (حرب): وكل ذلك حسن جميل<sup>(٦)</sup>. وأنكر مالك على أهل الشام ذلك. روى أبو بكر النيسابوري في (مناقب مالك) عن زيد بن عبيد الدمشقي قال: قال لي مالك بن أنس: بلغني أنكم تجلسون حلقا تقرأون، فأخبرته بما كان يفعل أصحابنا، قال مالك: عندنا كان المهاجرون والأنصار، ما نعرف هذا. قال زيد: فقلت: هذا طريف. قال مالك: وطريف رجل يقرأ ويجتمع الناس حوله<sup>(٧)</sup>.

(١) السابق ص ٢١.

(٢) قال المعافري: وله: أي: لابن العربي المعافري في ذلك رسالة خاصة، أخبرني بها مولانا الإمام الوالد - رحمه الله، ورحمى عنه - إتيان الصنعة ص ٢١.

(٣) السابق ص ٢١.

(٤) وغيرهما من الأوقات.

(٥-٦) إتيان الصنعة ص ٢٥.

(٧) قلت: ما ذكره الإمام مالك هو الصواب؛ لأنه تطبيق لقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الأعراف آية ٢٠٤ وهو أقرب إلى التدبر وأبعد عن التداخل.



وروى أبو بكر النيسابورى - أيضا - عن إسحاق بن محمد الغروى ، قال : سمعنا مالك بن أنس يقول : الاجتماع بكرة بعد صلاة الصبح لقراءة القرآن بدعة ، ما كان أصحاب رسول الله - ﷺ - ولا العلماء بعدهم على هذا<sup>(١)</sup> ، كانوا إذا صلوا يخلو كل بنفسه ، ويقرأ ، ويذكر الله - تعالى - ثم ينصرفون من غير أن يكلم بعضهم بعضا ، اشتغالا بذكر الله ، فهذه كلها محدثة<sup>(٢)</sup> .

وروى النيسابورى - أيضا - عن ابن وهب قال : سمعت مالكا يقول : لم تكن القراءة في المسجد من أمر الناس القديم ، وأول من أحدثها في المسجد (الحجاج بن يوسف) ، قال مالك : وأنا أكره ذلك الذى يقرأ فى المسجد فى المصحف<sup>(٣)</sup> .

٣ - قراءة القرآن على الميت : حرمها المنتطعون ، وهذا من جملة كذبهم على الله ، والتقول على دينه بغير علم<sup>(٤)</sup> .

وقراءة القرآن على الميت من المسائل الفرعية المختلف فيها بين العلماء ، وليست من مسائل العقيدة ، فالتهويل فى شأنها ، والمبالغة فى إنكارها جهاد فى غير عدو ، وإنكار لما ليس بمنكر ، فلم يأت دليل يحرم قراءة القرآن على الميت ، لا من القرآن ولا من السنة ، ولا صرح به أحد من أئمة المذاهب ، فكيف يتجرأ بعض الناس اليوم على التصريح بتحريم قراءة القرآن على الميت<sup>(٥)</sup> .

---

(١) بنى هذا الحكم على أساس أن أحداً من الصحابة أو العلماء لم يفعله ، وقد تقدم أن عدم الفعل أى الترك لا يصلح دليلاً للاحتجاج به لأن الترك ليس بحكم ، وسيأتى بيان ذلك تفصيلاً - إن شاء الله - تعالى - عند مناقشة ابن تيمية . وللمحدث الغمارى رسالة نفيسة اسمها (حسن التفهم والدرك لمسألة الترك) بين فيها هذه المسألة بياناً شافياً .

(٢) إتقان الصنعة .. الغمارى ص ٢٥ .

(٣) تعقبه الغمارى فقال : قلت : حديث مسلم عن أبى هريرة : «وما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ، ويتدارسونه فيما بينهم إلا نزلت عليهم السكينة ، وغشيتهم الرحمة ، وذكرهم الله فيمن عنده» يفيد مشروعية تلاوة القرآن جماعة فى المسجد ، فلا ينبغى نسبة إحداثها إلى الحجاج أو غيره اهـ إتقان الصنعة ص ٢٥ ، ٢٦ .

قلت : ولو سلمنا أن الحجاج بالفعل أحدثها لكان مأجوراً ؛ لأنه سن سنة حسنة إذ إنها تندرج تحت مستحسن فى الشرع . وفى صحيح مسلم عن أبى موسى الأشعرى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : «تعاهدوا القرآن فو الذى نفسى بيده لهُو أشد تفصيلاً من الإبل فى عقلها» ومعنى تفصيلاً أى : تفلتاً . وقراءة الحزب من طرق تعاهد القرآن ، فهو مشروع بهذا الحديث أيضاً . إتقان الصنعة ص ٢٦ .

(٤) قال تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ

لَا يُفْلِحُونَ﴾ سورة النحل آية ١١٦ .

(٥) توضيح البيان لوصول ثواب القرآن ، الغمارى ص ١٢ .

ولشيخنا المحدث الجليل عبد الله بن الصديق الغمارى رسالة نفيسة اسمها (توضيح البيان لوصول ثواب القرآن) وهى رسالة قليلة الصفحات كثيرة العلم والفهم، رد بها على المنكرين لوصول ثواب القرآن للميت رداً سديداً يستند إلى الدليل القوى والفهم الواعى. ولما كان لهذه الرسالة فوائد جمة حيث إن موضوعها يتعلق بالمسلم من حيث كونه واهبا أو موهوباً له رأيت أن أذكر هنا من هذه الرسالة ما يشفى الصدور، ويجيب عن كافة التساؤلات، ويزيل ما يثيره البعض بين الحين والآخر من اتهام للناس بالجهل تارة وبالابتداع تارة أخرى.

قال الشيخ الغمارى - رحمه الله - : اختلف العلماء فى إهداء قراءة القرآن للميت .

هل يصل ثوابها إليه ؟

فمشهور مذهب مالك والشافعى : أن قراءة القرآن لا تصل للميت .

ومذهب أحمد وأكثر المتقدمين أنها تصل . وهو الذى رجحه متأخروا المالكية ، وغيرهم . قال النووى فى الأذكار - بعد حكاية الإجماع على أن الدعاء يصل للميت وينفعه ثوابه - ما نصه : واختلف العلماء فى وصول ثواب قراءة القرآن .

فالمشهور من مذهب الشافعى وجماعة : أنه لا يصل . وذهب أحمد وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعى إلى أنه يصل . فالاختيار : أن يقول القارئ - بعد فراغه - : اللهم أوصل ثواب ما قرأته إلى فلان<sup>(١)</sup> . اهـ . وقال ابن القيم : واختلفوا فى العبادة البدنية

---

(١) قلت : كأنه أراد أن يقول إن هذه الصيغة أخرجت الموضوع من كونه عمل من الغير أهدى للغير مختلف فيه إلى كونه دعاء غير مختلف فيه وهو الذى يفهم من كلام الإمام الغمارى حيث يقول : والذين قالوا بعدم الوصول صرحوا بأن القارئ إذا دعا بعد قراءته بإيصال ثوابها إلى الميت وصلت بلا خلاف ؛ لأنها تكون حينئذ من قبيل الدعاء المجمع على وصوله اهـ . انظر : (توضيح البيان لوصول ثواب القرآن) . الغمارى ص ١٢ .

قلت : هذا الكلام فيه نظر ، فأنا لا أرى فرقاً بين من يقرأ ناوياً إهداء القراءة إلى ميتة ، وبين من دعا بعد الفراغ من القراءة بإيصال ثواب ذلك إلى ميتة ، لأن الغاية منهما واحدة ، والقاعدة تقول : (العبرة للمقاصد والمعانى لا للألفاظ والمباني) إلا إذا قصدوا أن الميت لا ينتفع بمجرد القراءة فقط . أى : ليس له ثواب الاستماع ، فهذا صحيح لأنه ليس فى دار التكليف ، إنما الخلاف يكمن فى الإجابة عن التساؤلات المطروحة : هل ينتفع المرء بعمل غيره أم لا ؟ وهل كل عمل ينتفع به ؟ وبناء عليه ينتفع من لم يصل الفرائض بصلاة غيره عنه بعد موته ، وبالتالي تبرأ ذمة الميت من هذه الفريضة ، أم الانتفاع مقصور على مجرد إيهاب الثواب للغير لا يتعداه ، كما لو صلى تطوعاً أو تصدق ، ودعا بإيصال ثواب هذا إلى ميتة اهـ .

كالصوم والصلاة وقراءة القرآن والذكر . فمذهب الإمام أحمد وجمهور السلف وصوله ، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة ، وبه أفتى ابن رشد وابن هلال من المالكية ، وقال الحافظ ابن حجر فى (الجواب الكافى عن السؤال الخافى) : والحاصل أن أكثر المتقدمين من العلماء على الوصول ، وأن اختار الوقف عن الجزم فى المسألة<sup>(١)</sup> .

### دليل المانعين

استدلوا بقوله تعالى : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٢)</sup> قال الحافظ ابن كثير فى تفسيره : ومن هذه الآية استنبط الشافعى - رحمه الله - ومن اتبعه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى ؛ لأنه ليس من عملهم ولا كسبهم ، ولهذا لم يندب إليه رسول الله ﷺ - أمته ، ولا حشهم عليه ، ولا أرشدهم إليه بنص ولا إيماء ، ولم ينقل ذلك عن أحد من الصحابة - رضى الله عنهم - ولو كان خيرا ما سبقوا إليه ، وباب القربات يقتصر فيه على النصوص ، ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء<sup>(٣)</sup> ، فأما الدعاء والصدقة فذاك مجمع على وصولهما ، ومنصوص من الشارع عليهما<sup>(٤)</sup> اهـ .

### الرد عليهم ومناقشتهم:

أما الآية فالجواب عنها من وجوه :

الأول : أنها لم تبق على عمومها ، بل أخرج منها الدعاء والصدقة والصيام والحج ، وفى حجية العام بعد تخصيصه خلاف كبير بين الأصوليين ، وإن كان الراجح بقاءها ، ففى الاستدلال بالآية نزاع كما ترى .

الثانى : أن للإنسان ما عمل بحق وله ما عمل غيره بهبة العامل له فجاءت الآية فى إثبات الحقيقة دون ما زاد عليها .

(١) توضيح البيان لوصول ثواب القرآن . الغمارى ص ١ ، ٢ بتصرف .

(٢) سورة النجم آية ٣٩ .

(٣) قال الغمارى : مخالف لما قرره أهل الأصول والفقه . قلت : وهو الحق .

(٤) تفسير ابن كثير ج ٣ ط . دار الصابونى ص ٤٠٤ .

الثالث : أن ليس للإنسان إلا ما سعى من طريق العدل فأما من باب الفضل فجائز أن يزيده الله - تعالى - ما شاء . قاله (الحسين بن الفضل) .

الرابع : أنها لم تنف انتفاع الرجل بسعى غيره ، وإنما نفت ملكه لغير سعيه ، وبين الأمرين فرق لا يخفى ، فأخبر الله - تعالى - أن الإنسان لا يملك إلا سعيه ، أما سعى غيره فهو ملك لساعيه ، فإن شاء أن يبذله لغيره ، وإن شاء أن يقيه لنفسه ، وهو - سبحانه - لم يقل : لا ينتفع إلا بما سعى . قال (ابن القيم) : وكان شيخنا - يعني ابن تيمية - يختار هذه الطريقة ، ويرجحها . وقال القرطبي : وقيل : إن الله - عز وجل - إنما قال : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ ولام الخفض معناها في العربية الملك والإيجاب ، فلم يجب للإنسان إلا ما سعى ، فإذا تصدق عليه غيره فليس يجب له شئ إلا أن الله - عز وجل - يتفضل عليه بما لا يجب له ، كما يتفضل على الأطفال بإدخالهم الجنة بغير عمل<sup>(١)</sup> .

الخامس : أن الإنسان بسعيه وحسن عشرته اكتسب الأصدقاء ، وأولاد الأولاد ، ونكح الأزواج ، وأسدى الخير ، وتودد إلى الناس ، فترحموا عليه ، وأهدوا له العبادات ، وكان ذلك أثر سعيه ، كما قال - ﷺ - : «إن أطيب ما أكل الرجل من كسب يده ، وإن ولده من كسبه»<sup>(٢)</sup> . قاله (أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي) . قال ابن القيم : وهذا جواب متوسط يحتاج إلى تمام ، فإن العبد بإيمانه وطاعته لله ورسوله قد سعى في انتفاعه بعمل إخوانه المؤمنين مع عمله ، كما ينتفعون بعمله في الحياة مع عملهم ؛ فإن المؤمنين ينتفع بعضهم بعمل بعض في الأعمال التي يشتركون فيها كالصلاة في الجماعة ، فإن كل واحد منهم تضاعف صلاته إلى سبعة وعشرين ضعفا لمشاركة غيره له في الصلاة ، فعمل غيره كان سببا لزيادة أجره ، وكذلك اشتراكهم في الجهاد والحج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى ، وقد قال النبي - ﷺ - : «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا»<sup>(٣)</sup> . وشبك بين أصابعه . ومعلوم أن هذا بأمر الدين أولى منه بأمر الدنيا ،

(١) توضيح البيان لوصول ثواب القرآن . الغماري ص ٣ ، ٤ .

(٢) سنن الترمذي ح ٣٠١٣٥٨ .

(٣) صحيح البخاري ح ١٠٦٧٤ ، صحيح مسلم ح ٤٠٨٥٥ .

فدخول المسلم مع جملة المسلمين في عقد الإسلام من أعظم الأسباب في وصول نفع كل المسلمين إلى صاحبه في حياته وبعد موته، ودعوة المسلمين تحيط من ورائهم، وقد أخبر الله عن حملة العرش ومن حوله أنهم يستغفرون للمؤمنين ويدعون لهم، وأخبر عن دعاء رسله واستغفارهم للمؤمنين، كنوح وإبراهيم ومحمد - ﷺ - فالعبد بإيمانه قد تسبب في وصول هذا الدعاء إليه، فكأنه من سعيه، ويوضحه أن الله - سبحانه وتعالى - جعل الإيمان سببا لانتفاع صاحبه بدعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتى به فقد سعى في السبب الذي يوصل إليه ذلك، وقد دل على ذلك قوله - ﷺ - لعمر بن العاص: «إن أباك لو كان أقر بالتوحيد نفعه ذلك»<sup>(١)</sup> يعنى العتق الذي فعل عنه بعد موته، فلو أتى بالسبب لكان قد سعى في عمل يوصل إليه ثواب العتق، وهذه طريقة لطيفة حسنة جدا. والحديث الذي أشار إليه رواه أحمد وغيره عن عبد الله بن عمرو أن (العاص بن وائل) نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة، وأن (هشام بن العاص) نحر خمسا وخمسين، وأن عمرا سأل النبي - ﷺ - عن ذلك فقال: «أما أبوك فلو أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك» أفاد الحديث أن السبب في انتفاع الميت بما يهدى إليه من الأعمال إيمانه وتوحيده.. وفي تفسير الآلوسی ما نصه: وقال بعض أجلة المحققين: إنه ورد في الكتاب والسنة ما هو قطعى في حصول الانتفاع بعمل الغير، وهو ينافى ظاهر الآية، فتقيد بما لا يهيبه العامل. وسأل والي (خراسان) (عبد الله بن طاهر) (الحسين بن الفضل) عن هذه الآية مع قوله - تعالى - ﴿وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>. فقال: ليس له بالعدل إلا ما سعى، وله بالفضل ما شاء الله - تعالى - فقبل عبد الله رأس الحسين. وقال الآلوسی أيضا بعد إيراد بعض أجوبة عن الآية ما نصه: والذي أميل إليه كلام الحسين، ونحوه كلام ابن عطية قال: والتحرير عندي في هذه الآية أن ملاك المعنى هو اللام من قوله - سبحانه - ﴿لِلْإِنْسَانِ﴾ فإذا حققت الشئ الذي يحق للإنسان أن يقول فيه لى كذا لم تجده إلا سعيه، وما يكون من رحمة بشفاعته أو رعاية أب صالح أو ابن صالح أو تضعيف حسنات أو نحو

(١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ح ١٩٢ رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وهو مدلس. نيل الأوطار ح ١٤٠ ص ١٤٠.

(٢) سورة البقرة آية ٢٦١.

ذلك فليس هو الإنسان ولا يسعه أن يقول لي كذا وكذا إلا على تجوز، وإلحاق بما هو حقيقة اهـ، ويعلم من مجموع ما تقدم أن استدلال المعتزلة بالآية على أن العبد إذا جعل ثواب عمله أى عمل كان لغيره لا يجعل ويلغو جعله غير تام، وكذا استدلال الشافعى بها على أن ثواب القراءة لا يلحق الأموات<sup>(١)</sup>. اهـ كلام الآلوسى. وما نقله عن المعتزلة ليس متفقاً عليه بينهم، فالزمخشري وهو من كبارهم يقول بالوصول، قال فى (الكشاف) عند تفسير هذه الآية ما نصه: فإن قلت أما صح فى الأخبار الصدقة عن الميت والحج عنه وله الإضعاف، قلت فيه جوابان، أحدهما: أن سعى غيره لما لم ينفعه إلا مبنياً على سعى نفسه، وهو أن يكون مؤمناً صالحاً، وكذلك الإضعاف كان سعى غيره كأنه سعى نفسه لكونه تابعاً له وقائماً بقيامه. والثانى: أن سعى غيره لا ينفعه إذا عمله لنفسه، ولكن إذا نواه به فهو بحكم الشرع كالنائب عنه، والوكيل القائم مقامه اهـ.

وفى فتاوى الحافظ (ابن الصلاح) ما نصه: مسألة فى قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقد ثبت أن أعمال الأبدان لا تنتقل، وقد ورد عن النبى - ﷺ - : ﴿إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ يَنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ<sup>(٢)</sup>﴾ وقد اختلف فى القرآن هل يصل إلى الميت أو لا؟ وكيف يكون الدعاء يصل إليه والقرآن أفضل؟ أجاب - رضى الله عنه - هذا قد اختلف فيه، وأهل الخير وجدوا البركة فى مواصلة الأموات بالقرآن، وليس الاختلاف فى هذه المسألة كالاختلاف فى الأصول، بل هى من مسائل الفروع، وليس نص الآية المذكورة دالاً على بطلان قول من قال: إنه يصل؛ فإن المراد به - أى نص الآية - أنه لا حق له ولا جزاء إلا فيما يسعى، ولا يدخل ما تبرع به الغير من قراءة، ودعاء، وأنه لا حق فى ذلك ولا مجازاة، وإنما أعطاه الغير تبرعاً، وكذلك الحديث لا يدل على بطلان قوله؛ فإنه فى عمله، وهذا من عمل

(١) توضيح البيان لوصول ثواب القرآن ص ٧٠.

(٢) صحيح مسلم ج ٣ ح ١٦٣١، صحيح ابن خزيمة ج ٤ ح ٢٤٩٤، صحيح ابن حبان ج ٧ ح ٣٠١٦، سنن الترمذى ج ٣ ح ١٣٧٦.

غيره<sup>(١)</sup>. وقال الشيخ (تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية): من اعتقد أن الإنسان لا ينتفع إلا بعمله فقد خرق الإجماع، وذلك باطل من وجوه:

أحدها: أن الإنسان ينتفع بدعاء غيره، وهو انتفاع بعمل الغير.

ثانيها: أن النبي - ﷺ - يشفع لأهل الموقف في الحساب، ثم لأهل الجنة في دخولها، ثم لأهل الكبائر في الخروج من النار.

ثالثها: أن الملائكة يستغفرون ويدعون لمن في الأرض.

رابعها: أن الله يخرج من النار من لم يعمل خيرا قط بمحض فضله ورحمته، وهذا انتفاع بغير عملهم.

خامسها: أن أولاد المؤمنين يدخلون الجنة بعمل آبائهم.

سادسها: قال - تعالى - في قصة الغلامين اليتيمين ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾<sup>(٢)</sup>.

سابعها: أن الميت ينتفع بالصدقة عنه وبالعق بنص السنة والإجماع.

ثامنها: أن الحج المفروض يسقط عن الميت لحج وليه عنه بنص السنة.

تاسعها: أن الحج المنذور، أو الصوم المنذور يسقط عن الميت بعمله من غيره بنص السنة وهو انتفاع بعمل الغير.

عاشرها: أن المدين قد امتنع النبي - ﷺ - من الصلاة عليه حتى قضى دينه أبو قتادة، وقضى دين الآخر على بن أبي طالب، وانتفع بصلاة النبي - ﷺ - وهو من عمل الغير - اهـ. باختصار. فتبين مما تقدم أن الاستدلال بالآية على منع وصول القراءة للميت غير صحيح؛ لأن الآية لا تفيد ذلك<sup>(٣)</sup>.

استدلوا بأدلة أخرى - أيضا - :

أحدها: قال الطبراني في (معجمه الكبير) حدثنا الحسين بن إسحق التستري، حدثنا

(١) توضيح البيان ص ٧١.

(٢) سورة الكهف آية ٨٢.

(٣) توضيح البيان لوصول ثواب القرآن. الغماري ص ٧٢.

على بن حجر حدثنا مبشر بن إسماعيل حدثني عبد الرحمن بن العلاء بن اللجج عن أبيه قال: «قال أبي اللجج أبو خالد: يا بني إذا أنا مت فألحدني، فإذا وضعتني في لحدي، فقل: بسم الله وعلى ملة رسول الله - ﷺ - ثم شن على التراب شناً، ثم اقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها؛ فإنني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول ذلك»، قال الحافظ الهيثمي رجاله موثقون، قلت<sup>(١)</sup> فإسناده حسن.

ثانيها: ثبت في الأحاديث الصحيحة وصول الصدقة والصوم والحج والعمرة إلى الميت، وهذه عبادات، وقراءة القرآن عبادة أيضاً، فتصل إلى الميت، لأنه لا فارق بينها وبين تلك العبادات المذكورة، وهذا من القياس الجلي الذي لا خلاف في حجيته، والعمل به. قال القرطبي في (التذكرة): أصل هذا الباب الصدقة التي لا اختلاف فيها، فكما يصل للميت ثوابها، فكذلك تصل قراءة القرآن والدعاء والاستغفار إذ كل ذلك صدقة، فإن الصدقة لا تختص بالمال، قال - ﷺ - وقد سئل عن قصر الصلاة في حالة الأمن - : «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»<sup>(٢)</sup> وقال - عليه الصلاة والسلام - : «يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تهليل صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، ويجزئ عن ذلك ركعتان يركعهما من الضحى»<sup>(٣)</sup> ولهذا استحباب العلماء زيارة القبور؛ لأن القراءة تحفة الميت من زائريه.

فأفاد أن القراءة يشملها لفظ الصدقة في عرف الشرع.

وقال ابن القيم<sup>(٤)</sup> - بعد أن طال في بيان وصول الأعمال المهداة إلى الميت، وأفاض في الاستدلال لذلك ما نصه: وأما قراءة القرآن وإهداؤها له تطوعاً بغير أجره فهذا يصل

(١) الكلام للمحدث الغماري. توضيح البيان لوصول ثواب القرآن. ص ٨.

(٢) صحيح مسلم ج ١ ح ٦٨٦.

(٣) فتح الباري ج ٣ ح ١٣٧٦ وعزاه لمسلم، الترغيب والترهيب. المنذرى ج ١ ح ٩٩٤. وعزاه أيضاً لمسلم، السنن الكبرى

للبيهقي ج ٥ ح ٩٠٢٨.

(٤) الروح ص ١٥٠. ط. مكتبة الإيمان.



إليه، كما يصل ثواب الصوم والحج، فإن قيل: فهذا لم يكن معروفاً في السلف، ولا يمكن نقله عن واحد منهم مع شدة حرصهم على الخير، ولا أرشدهم النبي - ﷺ - إليه، وقد أرشدهم إلى الدعاء والاستغفار والصدقة والحج والصيام، فلو كان ثواب القراءة يصل لأرشدهم إليه، ولكانوا يفعلونه، فالجواب: أن مورد هذا السؤال إن كان معترفاً بوصول ثواب الصوم والحج والدعاء والاستغفار قيل له: ما هذه الخاصية التي منعت وصول ثواب القرآن واقتضت وصول ثواب هذه الأعمال؟ وهل هذا إلا تفريق بين التماثلات، وإن لم يعترف بوصول تلك الأشياء إلى الميت فهو محجوج بالكتاب والسنة والإجماع وقواعد الشرع، وأما الذى لأجله لم يظهر ذلك فى السلف فهو أنه لم يكن لهم أوقاف على من يقرأ، ويهدى إلى الموتى، ولا كانوا يعرفون ذلك البتة، ولا كانوا يقصدون القبر للقراءة عنده كما يفعله الناس اليوم، ولا كان أحدهم يشهد من حضره من الناس أن ثواب هذه القراءة لفلان الميت، بل ولا ثواب هذه الصدقة والصوم، ثم يقال لهذا القائل: ولو كلفت أن تنقل عن واحد من السلف أنه قال: اللهم ثواب هذا الصوم لفلان لعجزت؛ فإن القوم كانوا أحرص شئ على كتمان أعمال البر، فلم يكونوا ليشهدوا على الله بإيصال ثوابها إلى أمواتهم، فإن قيل: فرسول الله - ﷺ - أرشدهم إلى الصوم والصدقة والحج دون القراءة، قيل: هو - ﷺ - لم يبتدئهم بذلك بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم، فهذا سأله عن الحج عن ميتته، فأذن له، وهذا سأله عن الصيام عنه، فأذن له، وهذا سأله عن الصدقة، فأذن له، ولم يمنعه مما سوى ذلك. وأى فرق بين وصول ثواب الصوم الذى هو مجرد نية وإمساك، وبين وصول ثواب القراءة والذكر؟ والقائل إن أحداً من السلف لم يفعل ذلك قائل ما لا علم له به، فإن هذه شهادة على نفي ما لم يعلمه، فما يدريه أن السلف كانوا يفعلون ذلك، ولا يشهدون من حضرهم عليه بل يكفى اطلاع علام الغيوب على نياتهم ومقاصدهم، لا سيما والتلفظ بنية الإهداء لا يشترط كما تقدم. وسر المسألة: أن الثواب ملك للعامل، فإذا تبرع به وأهداه إلى أخيه المسلم أو صله الله إليه، فما الذى خص من هذا الثواب قراءة القرآن؟ وحجر على أن يوصله إلى أخيه؟ وهذا عمل الناس

حتى المنكرين فى سائر الأعصار والأمصار من غير نكير من العلماء<sup>(١)</sup>. اهـ كلامه . وهو جيد مفيد . وإليك بعض الآثار عن السلف فى قراءة القرآن على الميت :

قال البيهقى فى السنن : حدثنا أبو عبد الله الحافظ حدثنا أبو العباس بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد قال : سألت يحيى بن معين عن القراءة عند القبر ، فقال : حدثنى مبشر ابن إسماعيل الحلبي عن عبد الرحمن بن العلاء بن الجلاج عن أبيه قال لبيه : «إذ أنا مت فضعونى فى قبرى ، وقولوا : بسم الله وعلى سنة رسول الله - ﷺ - وشنوا على التراب شنا ، ثم اقرءوا عند رأسى أول سورة البقرة وخاتمتها ؛ فإنى رأيت ابن عمر يستحب ذلك» . قال الحافظ ابن حجر فى (أمالى الأذكار) : هذا موقف حسن . وقال الحافظ عبد الحق فى كتاب (العاقبة) : يروى أن عبد الله بن عمر : «أمر أن يقرأ عند قبره سورة البقرة ، ومن رأى ذلك عبد الرحمن بن العلاء» . وقال الخلال فى (الجامع) : كتاب القراءة عند القبور : أخبرنا العباس بن محمد الدورى حدثنا يحيى بن معين ، وذكر الأثر الذى نقلناه عن البيهقى آنفا ، ثم نقل عن عباس الدورى قال : سألت أحمد بن حنبل قلت : تحفظ فى القراءة على القبر شيئا قال : لا . وسألت يحيى بن معين فحدثنى بهذا الحديث . قال الخلال وأخبرنى الحسن بن أحمد الوراق حدثنى على بن موسى الحداد - وكان صدوقا - قال : كنت مع أحمد بن حنبل ومحمد بن قدامة الجوهري فى جنازة فلما دفن الميت جلس رجل ضرير يقرأ عند القبر ، فقال له أحمد : يا هذا إن القراءة عند القبر بدعة ، فلما خرجنا من المقابر ، قال محمد بن قدامة لأحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله ما تقول فى مبشر الحلبي ؟ قال : ثقة ، قال : كتبت عنه شيئا ؟ قال : نعم ، قال : فأخبرنى مبشر عن عبد الرحمن بن العلاء بن الجلاج عن أبيه : أنه وصى إذا دفن أن يقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وخاتمتها ، وقال : سمعت ابن عمر يوصى بذلك ، فقال له أحمد : فارجع وقل للرجل : يقرأ . وقال الحسن بن الصباح الزعفرانى : سألت الشافعى عن القراءة عند القبر ؟ فقال : لا بأس بها . ومروى الخلال عن الشعبي قال : كانت الأنصار إذا مات لهم الميت اختلفوا إلى قبره

(١) السابق ص ١٥٠ وما بعدها .

يقرءون عنده القرآن<sup>(١)</sup>.

وقال النووي في الكلام على زيارة القبور من (شرح المذهب): ويستحب أن يقرأ من القرآن ما تيسر ويدعو لهم عقبها. نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب اهـ. وقال في (الأذكار) في باب ما يقوله بعد الدفن: قال الشافعي والأصحاب: يستحب أن يقرءوا عنده شيئاً من القرآن، قالوا: فإن ختموا القرآن كله كان حسناً. وروينا<sup>(٢)</sup> في سنن البيهقي بإسناد حسن «أن ابن عمر استحب أن يقرأ على القبر يعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها» اهـ.

وذكر الذهبي في (تذكرة الحفاظ) في ترجمة الخطيب البغدادي أنه لما توفي قرئ على قبره عدة ختمات. فتبين مما أورده أمران:

أ - أن النبي - ﷺ - أرشد إلى قراءة القرآن على الميت.

ب - أن القراءة عند القبر كانت معروفة عند السلف.

قال القرطبي في (التذكرة): وقد قيل: إن ثواب القراءة للقارئ، وللميت ثواب الاستماع؛ ولذلك تلحقه الرحمة، قال - تعالى - ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ولا يبعد في كرم الله - تعالى - أن يلحقه ثواب القراءة والاستماع جميعاً، ويلحقه ثواب ما يهدي إليه من قراءة القرآن، وإن لم يسمعه كالصدقة والدعاء والاستغفار؛ لما ذكرنا. قلت<sup>(٤)</sup>: لا يلحق الميت ثواب الاستماع لانقطاع تكليفه لكن يلحقه ثواب ما يهدي إليه.

ثالث الأدلة: ما ذكره القرطبي حيث قال: وقد استدل بعض علمائنا على قراءة القرآن بحديث العسيب الرطب الذي شقه النبي - ﷺ - اثنين ثم غرس على هذا واحداً وعلى هذا واحداً، ثم قال: «لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا» أخرجه البخاري ومسلم. وفي

(١) توضيح البيان لوصول ثواب القرآن. الغماري ص ٩، ١٠.

(٢) الكلام للمحدث الغماري. السابق ص ١٩.

(٣) سورة الأعراف آية ٢٠٤.

(٤) الكلام للمحدث الغماري.

مسند الطيالسي: فوضع على أحدهما نصفاً، وعلى الآخر نصفاً وقال: «إنه يهون عليهما ما دام فيهما من بلولتهما شيء». قالوا: ويستفاد من هذا غرس الأشجار وقراءة القرآن على القبور. وإذا خفف عنهم بالأشجار فكيف بقراءة الرجل المؤمن القرآن؟! اهـ. وهذا قياس أولوى<sup>(١)</sup>.

رابعها: صلاة الجنائز، فإنها ما شرعت إلا لانتفاع الميت والاستشفاع له بما فيها من قراءة ودعاء واستغفار فإذا كان يصل إلى الميت ما تشتمل عليه الصلاة من دعاء، واستغفار، فكذلك يصل إليه ما تشتمل عليه من القرآن سواء بسواء، والتفريق في العبادة الواحدة بين مشمولاتها تحكم غير مقبول. ولم أر من سبقني<sup>(٢)</sup> إلى هذا الدليل وهو نص في الموضوع<sup>(٣)</sup>. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

٤ - رفع اليدين في الدعاء بعد الصلاة: روى الطبراني عن محمد بن أبي يحيى قال: رأيت عبد الله بن الزبير - ورأى رجلاً رافعا يديه قبل أن يفرغ من صلاته، فلما فرغ منها - قال له: إن رسول الله - ﷺ - «لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته» قال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد): رجاله ثقات<sup>(٤)</sup>.

٥ - السبحة: صحت أحاديث في الذكر بأعداد معينة كمائة ومائتين وأكثر، منها حديث ابن عمر عن النبي - ﷺ - قال: «قولوا خيراً قولوا سبحان الله وبحمده، فبالواحدة عشرة، وبالعشرة مائة، وبالمائة ألف، ومن زاد زاده الله - عز وجل -»<sup>(٥)</sup>.

والسبحة تضبط الأعداد الماثورة، وللوسائل حكم المقاصد؛ فالسبحة مشروعة. وصح عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع النبي - ﷺ - على امرأة - وبين يديها نوى أو حصي تسبح به - فقال: «أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا؟ - أو أفضل؟ - سبحان الله عدد ما خلق في السماء، وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما بين ذلك،

(١) توضيح البيان لوصول ثواب القرآن - الغماري ص ٩٩، ١٢.

(٢) الكلام للمحدث الغماري.

(٣) السابق ص ١٢.

(٤) سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلاة. احدث محمد الأهل تقديم المحدث الغماري ص ٤.

(٥) تاريخ بغداد. الحافظ البغدادى ح ٨ ص ٤٣١٤ وانظر إتقان الصنعة ص ٢٧.

وسبحان الله عدد ما هو خالق، والله أكبر مثل ذلك، والحمد لله مثل ذلك، ولا إله إلا الله مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك» حسنه الترمذى وصححه ابن حبان والحاكم<sup>(١)</sup>. وعن صفية أم المؤمنين قالت: دخل على رسول الله - ﷺ - وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبح بها، فقال: «لقد سبحت بهذا؟ ألا أعلمك بأكثر مما سبحت به؟ فقالت: علمنى، فقال: قولى سبحان الله عدد خلقه» حسنة الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup>.

قال الشوكانى فى (نيل الأوطار): والحديثان يدلان على جواز عد التسبيح بالنوى والحصى، وكذا بالسبحة لعدم الفارق، لتقريره - ﷺ - للمرأتين على ذلك، وعدم إنكاره، والإرشاد إلى ما هو أفضل لا ينافى الجواز<sup>(٣)</sup> اهـ.

---

(١) حديث سعد وصفية زعم الألبانى أنهما حديثان ضعيفان، وقد رد عليه العلامة الشيخ عبد الله الحبشى الهررى فى كتابه (التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث) وهو - كما يقول المحدث الغمارى - رد جيد متقن أبطل مزاعمه. انظر: إتقان الصنعة - الغمارى ص ٢٨.

(٢) السابق ص ٢٨.

(٣) السابق ص ٢٧.

وكذلك حديث بُسيرة - بالتصغير - وكانت من المهاجرات قالت : قال رسول الله - ﷺ - : «عليكن بالتسبيح والتهليل والتقديس ، ولا تغفلن فتنسين التوحيد ، واعقدن بالأنامل فإنهن مسئولات ومستنطقات<sup>(١)</sup>» لا ينافى جواز العد بالنوى والحصى والسبحة ، بل هي داخلة في معنى الحديث ؛ لأن الأنامل التي تعد الذكر على هذه الأشياء ، يثاب صاحبها كما يثاب على العد عليها نفسها . ووردت آثار عن الصحابة أنهم كانوا يعدون على الحصى أو النوى أو خيط فيه عقد على هيئة السبحة ، استوفاهما الحافظ السيوطي في جزء (المنحة في السبحة) من (الخواص للفتاوى) ، وسأذكر بعضاً مما ذكره الحافظ السيوطي - رحمه الله - :

أخرج ابن أبي شيبة وأبو داود والترمذي والنسائي والحاكم وصححه عن ابن عمر قال : «رأيت النبي - ﷺ - يعقد التسبيح بيده»<sup>(٢)</sup> .

وأخرج الترمذي والحاكم والطبراني عن صفية قالت : «دخل على رسول الله - ﷺ - وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبح بهن ، فقال : «ما هذا يا بنت حبي ؟ قلت : أسبح بهن ، قال : «قد سبحت منذ قمت على رأسك أكثر من هذا» ، قلت : علمني يا رسول الله . قال : «قولي : سبحان الله عدد ما خلق من شيء»<sup>(٣)</sup> .

وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه عن سعد بن أبي وقاص : أنه دخل مع النبي - ﷺ - على امرأة - وبين يدها نوى أو حصى تسبح به - ..... الحديث ، وقد تقدم . وأخرج عبد الله بن الإمام أحمد في (زوائد الزهد) من طريق نعيم بن محرز بن أبي هريرة عن جده أبي هريرة : أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة ، فلا ينام حتى يسبح<sup>(٤)</sup> به . وأخرج ابن سعد عن أبي هريرة : أنه كان يسبح بالنوى المجزع<sup>(٥)</sup> .

(١) عزاه السيوطي إلى ابن أبي شيبة وأبو داود والترمذي والحاكم . انظر الخواص للفتاوى . الحافظ السيوطي ج ٢ ص ٢ . دار الفكر .

(٢) السابق ص ٢ . وقال السيوطي : صحيح .

(٣) السابق ص ٢ .

(٤) السابق ص ٣ .

(٥) المجزع : الذي حلك بعضه حتى ابيض شيء منه وترك الباقي على لونه ، وكل ما فيه سواد وبياض فهو مجزع .

وفى سنن أبى داود من حديث أبى نضرة الغفارى قال : حدثنى شيخ من (طفاوة)<sup>(١)</sup> قال : تثويت<sup>(٢)</sup> أبا هريرة بالمدينة ، فلم أر رجلا أشد تشميرا ، ولا أقوم على ضيف منه ، قال : فبينما أنا عنده يوما وهو على سرير له ومعه كيس فيه حصى أو نوى ، وأسفل منه جارية سوداء ، وهو يسبح بها<sup>(٣)</sup> حتى إذا أنفد ما فى الكيس ألقاه إليها ، فأعادته فى الكيس ، فدفعته إليه ليسبح<sup>(٤)</sup> .

قال السيوطى : ثم رأيت فى كتاب (تحفة العباد) فصلا حسنا فى السبحة ، قال فيه ما نصه : قال بعض العلماء : عقد التسبيح بالأنامل أفضل من السبحة لخديث ابن عمر<sup>(٥)</sup> ، ولكن يقال : إن أمن من الغلط كان عقده بالأنامل أفضل ، وإلا فالسبحة أولى<sup>(٦)</sup> . اهـ .

سئل الحسن البصرى - رحمه الله - : يا أستاذ مع عظم شأنك وحسن عبادتك وأنت إلى الآن مع السبحة<sup>(٧)</sup> ؟ فقال : شئ كنا استعملناه فى البدايات ، ما كنا نتركه فى النهايات ، أحب أن أذكر الله بقلبي ، وببيدي ، ولساني .

قال الحافظ السيوطى : فلو لم يكن فى اتخاذ السبحة غير موافقة هؤلاء السادة ، والدخول فى سلكهم ، والتماس بركتهم لصارت بهذا الاعتبار من أهم الأمور وأكدها ، فكيف بها وهى مذكرة بالله - تعالى - لأن الإنسان قل أن يراها إلا ويذكر الله ، وهذا من أعظم فوائدها ، وبذلك كان يسميها<sup>(٨)</sup> بعض السلف - رحمهم الله - تعالى .

قال الحافظ السيوطى - رحمه الله - : ومن فوائدها - أيضا - : الاستعانة على دوام الذكر ، كلما رآها ذكر أنها آلة للذكر ، فقاده ذلك إلى الذكر . فيا حبذا سبب موصل إلى

(١) طفاوة : موضع بالبصرة .

(٢) تثويت : أى : تضيفته ونزلت فى منزله .

(٣) أى : بالحصى والنوى .

(٤) الحاوى للفتاوى . السيوطى ص ٣ .

(٥) تقدم .

(٦) الحاوى للفتاوى ص ٣ .

(٧) قلت : ليس هذا استخفافا بالسبحة ، كلا ، وإنما يريد السائل أن يقول : إن السبحة إنما تكون للمبتدئين والعامة من الناس لتذكرهم بالله بين الحين والآخر حتى لا يغفلون ، أما مثلك فحاشاه أن يكون كذلك ؛ إذ أنت أكبر قدرا من أن تذكرك بالله - تعالى - سبحة ، فأنت ذاكر عن دوغا سبحة اهـ .

(٨) أى : كان بعض السلف يسميها (المذكرة) .

دوام ذكر الله - عز وجل - ، وكان بعضهم يسميها ( حبل الوصل ) وبعضهم ( رابطة القلوب )<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني في ( نيل الأوطار ) - عن حديث سعد بن أبي وقاص ، وحديث صفية أم المؤمنين - ما نصه : وفي الحديثين فائدة جلية ، وهي أن الذكر يتضاعف ويتعدد بعدد ما أحال الذاكر على عده ، وإن لم يتكرر الذكر في نفسه ، فيحصل - مثلاً - على مقتضى هذين الحديثين - لمن قال مرة واحدة : سبحان الله عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصل لمن كرر التسبيح ليالي وأياما بدون الإحالة على عدد<sup>(٢)</sup> . وهذا مما يشكل على القائلين : إن الثواب على قدر المشقة ، المنكرين للتفضيل الثابت بصرائح الأدلة .

وقد أجابوا عن هذين الحديثين ، وما شابههما من نحو قوله - ﷺ - « من فطر صائماً كان له مثل أجره »<sup>(٣)</sup> « ومن عزى مصاباً كان له مثل أجره »<sup>(٤)</sup> بأجوبة متعسفة متكلفة .

قال المحدث الغماري : وفي هذين الحديثين<sup>(٥)</sup> ، ونحوهما دليل لقول صاحب ( دلائل الخيرات ) : ( اللهم صل على سيدنا محمد عدد الأشجار ، وعدد الثمار . إلخ )<sup>(٦)</sup> .

٦ - الذكر بعد الأذان : ليس ببدعة ، وليس زيادة في الأذان ، لأن نهاية الأذان يعرفها الأطفال ، فضلاً عن الرجال . والذكر مأمور به في عموم الأحوال ، قال الله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾<sup>(٧)</sup> ، فهذا الأمر يعم جميع الأوقات ، وكونه بعد الأذان له حكمة ، بينها مولانا<sup>(٨)</sup> الشيخ الإمام الوالد - رضى الله عنه - حيث قال :

(١) الحارثي للفتاوى . السيوطي ص ٥ . قلت وتسمى ( حبل الوصل ) ؛ لأنها تصل العبد بربه عن طريق الذكر ، وتسمى ( رابطة القلب ) ؛ لأنها تربط القلب بالله - تعالى - أيضاً عن طريق الذكر . اهـ .

(٢) ما ذهب إليه الشوكاني هو الحق الذي نرتضيه ونسلم به ، وهو الذي تعضده الأدلة .

(٣) صحيح ابن حبان ج ١ ص ٤٦٣٣ ، سنن الترمذي ح ٣ ص ٨٠٧ ، سنن الدارمي ج ٢ ص ١٧٠٢ .

(٤) سنن الترمذي ح ٣ ص ١٠٧٣ ، سنن ابن ماجه ح ١ ص ١٦٠٢ ، سنن البيهقي الكبرى ح ٤ ص ٦٨٨٠ .

(٥) يقصد حديث سعد بن أبي وقاص ، وحديث صفية أم المؤمنين .

(٦) وغيره من أدعية العارفين مثل : « اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه في كل لغة ونفس عدد ما وسعه علمك » .

(٧) سورة الأحزاب آية ٤١ .

(٨) الكلام للشيخ الغماري .



روى أبو داود والترمذى وحسنه عن أنس - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ :  
«الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة»<sup>(١)</sup> مع ما رواه الدارمى والترمذى وحسنه عن أبى سعيد  
الخدري - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ : «يقول الرب - تبارك وتعالى - :  
﴿من شغله قراءة القرآن وذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين﴾»<sup>(٢)</sup>.

٧ - الصلاة على النبي - ﷺ - بعد الصلاة المكتوبة : ادعى البعض أنها بدعة ، وبئس  
ما ادعوا ، فإن قول الله - تعالى - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>  
مطلق ، يصدق بأى وقت تقع فيه الصلاة ، إلا أن ورد النهى عنها فى وقت معين ، وهو غير  
موجود .

وفى صحيح مسلم : «من صلى على واحدة صلى الله عليه عشرا»<sup>(٤)</sup> فهذا عام ، يشمل  
جميع الأوقات ، ومثله أحاديث كثيرة تفيد العموم ، والمقرر فى الأصول : (أن العام يعمل  
به فى جميع جزئياته) فالصلاة على النبي - ﷺ - بعد الصلاة مشروعة بهذا الحديث  
وأمثاله ، ودعوى بدعيتها جهل بعلم الأصول<sup>(٥)</sup> .

نعم ورد الحض عليها فى أوقات معينة ، منها : عقب الأذان ، وعند الدعاء ، وعند دخول  
المسجد ، وعند الخروج منه ، وهذا لا يجعلها بدعة فى غير هذه الأوقات ؛ لأن (تخصيص  
بعض أفراد العام بالذكر لا يخصص العام)<sup>(٦)</sup> .

٨ - الاحتفال بالمولد النبوى ، قال بعض مدعى العلم : إنه بدعة .

وهذه - كما يقول شيخنا الغمارى - جراءة على القول فى الدين بغير حجة .

(١) ، (٢) إتقان الصنعة ص ٣٠ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٥٦ .

(٤) رواه مسلم من حديث أبى هريرة ، ورواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن حبان فى صحيحه ، وقال الترمذى : حديث  
حسن صحيح . وفى بعض ألفاظه : «من صلى على مرة واحدة كتب له بها عشر حسنات» ذكرها ابن حبان . انظر : جلاء  
الأفهام فى الصلاة والسلام على خير الأنام . ابن القيم ص ٢٠ ط . مكتبة ابن تيمية .

(٥) إتقان الصنعة ص ٣٠ ، ٣١ وانظر : فيض الوهاب فى بيان أهل الحق ومن ضل عن الصواب ، الشيخ عبد ربه سليمان  
ص ٨٣ وما بعدها جزء ط . دار القومية العربية .

(٦) إتقان الصنعة ص ٣١ .

وللحافظ السيوطى رسالة نفيسة اسمها (حسن المقصد فى عمل المولد) وهى إحدى الرسائل فى مؤلفه الجيد (الخواوى للفتاوى) قال - رحمه الله - مجيباً عن سؤال رفع إليه، يتعلق بالمولد النبوى ما حكمه من حيث الشرع؟ وهل هو محمود أو مذموم؟ وهل يثاب فاعله أولاً؟ - : والجواب عندى أن أصل عمل المولد الذى هو اجتماع الناس، وقراءة ما تيسر من القرآن، ورواية الأخبار الواردة فى مبدأ أمر النبى - ﷺ - وما وقع فى مولده من الآيات، ثم يمد لهم سماً يأكلونه، وينصرفون من غير زيادة على ذلك هو من البدع الحسنة<sup>(١)</sup> التى يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبى - ﷺ - وإظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف<sup>(٢)</sup>.

ونقل عن الحافظ ابن حجر - وقد سئل عن عمل المولد - قوله: أصل عمل المولد بدعة لم تنقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة، ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها، فمن تحرى فى عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة<sup>(٣)</sup> وإلا فلا، قال: وقد ظهر لى تخريجها على أصل ثابت، وهو ما ثبت فى الصحيحين من أن النبى ﷺ - قدم المدينة، فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء، فسألهم؛ فقالوا: هو يوم أغرق الله فيه فرعون، ونجى موسى؛ فنحن نصومه شكراً لله - تعالى - فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به فى يوم معين من إسداء نعمة أو دفع نقمة، ويعاد ذلك فى نظير ذلك اليوم من كل سنة.

والشكر لله يحصل بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة، وأى نعمة أعظم من النعمة ببروز هذا النبى نبي الرحمة فى ذلك اليوم، وعلى هذا فينبغى أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى فى يوم عاشوراء، ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولد فى أى يوم من الشهر، بل توسع قوم فنقلوه إلى أى يوم من السنة، وفيه ما فيه. فهذا ما يتعلق بأصل عمله، وأما ما يعمل فيه، فينبغى أن يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله -

(١) فالإمام السيوطى يؤيد تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة.

(٢) الخاوى للفتاوى. جلال الدين السيوطى ج١ ص ١٨٩. ط. دار الفكر.

(٣) والحافظ ابن حجر العسقلانى - أيضاً - يؤيد تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة - كما مر سابقاً - وهو الصواب، خلافاً للشاطبى.

تعالى - من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والإطعام والصدقة وإنشاء شئ من المدائح النبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للآخرة، وأما ما يتبع ذلك من السماع واللهو وغير ذلك فينبغي أن يقال: ما كان من ذلك مباحا بحيث يقتضى السرور بذلك اليوم، لا بأس بإحاقه به، وما كان حراما أو مكروها فيمنع، وكذا ما كان خلاف الأولى<sup>(١)</sup>.

---

(١) الحاوى للفتاوى. الإمام السيوطى ج١ ص ١٩٦. ط. دار الفكر.

## الفصل الثانى المبحث الأول

الأدلة لما اتفق عليه العلماء من تخصيص حديث: «كل بدعة ضلالة»

عن جرير بن عبد الله\* - رضى الله عنه - قال : «كنا عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى صدر النهار، فجاءه أقوام حفاة عراة مجتابى النمار أو العباء، متقلدى السيوف، وليس عليهم أزر ولا شئٌ غيرها»<sup>(١)</sup> عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر، فتمعر (وفى رواية: فتغير<sup>(١)</sup> - ومعناها واحد -) وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما رأى من الفاقة، فدخل، ثم خرج، فأمر بلالا فأذن وصلى [الظهر، ثم صعد منبرا صغيرا]<sup>(٢)</sup>، ثم خطب [فحمد الله وأثنى عليه]<sup>(٣)</sup> فقال : [أما بعد فإن الله أنزل فى كتابه]<sup>(٤)</sup> : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(٥)</sup>، والآية التى فى الحشر: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup> [وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ١٩] لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ<sup>(٧)</sup> . [تصدقوا قبل أن يحال بينكم وبين الصدقة]<sup>(٨)</sup>، تصدق رجل من ديناره، من درهمه ، من ثوبه، من صاع بره ، [من شعيره]<sup>(٩)</sup>، من صاع تمره، حتى قال : [ولا يحقرن أحدكم شيئا من الصدقة]<sup>(١٠)</sup>، ولو بشق تمره ، [فأبطأوا حتى بان فى وجهه الغضب]<sup>(١١)</sup>، قال : فجاء رجل من الأنصار بصبرة [من ورق (وفى رواية: من ذهب)<sup>(١٢)</sup>]<sup>(١٣)</sup>

\* قال الألبانى - فى (أحكام الجناز) ص ٢٢٥، ٢٢٦ ط مكتبة المعارف - : أخرجه مسلم (٨٨/٣ و ٨٩ و ٦١/٨ و ٦٢) والنسائى (٣٥٥/١ و ٣٥٦) والدارمى (١٢٦/١ و ١٢٧) والطحاوى فى (الشكل) (٩٣/١ و ٩٧) والبيهقى (١٧٥/٤ و ١٧٦) والطيالسى (٦٧٠) وأحمد (٣٥٧/٤ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١) وابن أبى حاتم أيضا فى (تفسيره)، كما فى ابن كثير (٥٦٥/٣) والزيادة التى قبل الأخيرة له، واستادها صحيح، وللترمذى (٣٧٧/٣) وصححه، وابن ماجه (٩٠/١) الجملةتان اللتان قبل الزيادة المشار إليها مع الزياتين فيهما. وأما الزيادة الأولى فهى للبيهقى، وما بعدها إلى الرابعة له ومسلم، والخامسة حتى الثامنة للبيهقى، وعند الطيالسى الخامسة، والتاسعة للدارمى وأحمد، ومسلم نحوها، وكذا الطيالسى وأحمد أيضا، والعاشر، والثانية عشرة، والخامسة عشرة، والتاسعة عشرة للبيهقى، والحادية -

كادت كفة تعجز عنها، بل قد عجزت [فناولها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو على منبره] <sup>(١٠)</sup>، [فقال: يا رسول الله هذه في سبيل الله] <sup>(١١)</sup>، [فقبضها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -] <sup>(١٢)</sup> [ثم قام أبو بكر فأعطى، ثم قام عمر فأعطى، ثم قام المهاجرون والأنصار فأعطوا] <sup>(١٣)</sup>، ثم تتابع الناس [في الصدقات] <sup>(١٤)</sup>، [فمن ذى دينار، ومن ذى درهم، ومن ذى، ومن ذى] <sup>(١٥)</sup> حتى رأيت كومين من طعام وثياب، حتى رأيت وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتهلل كأنه مذهبه، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها، و[مثل] <sup>(١٦)</sup> أجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شئ، ومن سن سنة في الإسلام سيئة كان عليه وزرها، و[مثل] <sup>(١٧)</sup> وزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شئ، [ثم تلى هذه الآية: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾] <sup>(١٨)</sup>، [قال: فقسمه بينهم] <sup>(١٩)</sup>.

---

= عشرة، والثانية عشرة للطحاوي وأحمد، والرابعة عشرة للطيالسي، والسادسة عشرة، والسابعة عشرة لمسلم والترمذي وأحمد وغيرهم. والرواية الثانية للنسائي والبيهقي، والثالثة للطحاوي وأحمد. اهـ. وهذه العلامة [ تعنى الزيادة، وهذه العلامة ( ) تعنى الرواية، وهذه العلامة » تعنى الآية القرآنية.

(١) سورة النساء آية ١.

(٢)، (٣) سورة الحشر آية ١٨ - ٢٠.

(٤) سورة يس آية ١٢.

روى مسلم والنسائي وابن ماجه عن جرير بن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ - : « من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء »<sup>(١)</sup>.

قال النووي : فيه الحث على الابتداء بالخيرات ، وسن السنن الحسانات ، والتحذير من الأباطيل والمستقبحات . وفي هذا الحديث تخصيص قوله - ﷺ - : « وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » ، وأن المراد به المحدثات الباطلة والبدع المذمومة<sup>(٢)</sup>.

وقال السندی - في ( حاشية ابن ماجه ) - قوله : « سنة حسنة » : أى طريقة مرضية يقتدى بها ، والتمييز بين الحسنه والسيئة ، بموافقة أصول الشرع وعدمها<sup>(٣)</sup>.

روى ابن ماجه بإسناد صحيح عن أبى هريرة قال : قال رسول الله - ﷺ - : « من استن خيرا فاستن به كان له أجره كاملا ، ومن أجور من استن به ، لا ينقص من أجورهم شيئا ، ومن استن سنة سيئة فاستن به فعليه وزره كاملا ومن أوزاره الذى استن به لا ينقص من أوزارهم شيئا »<sup>(٤)</sup>.

روى ابن ماجه عن أبى جحيفة قال : قال رسول الله - ﷺ - : « من سن سنة حسنة فعمل بها بعده كان له أجره ومثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شيئا ، ومن سن سنة سيئة فعمل بها بعده كان عليه وزره ومثل أوزارهم من غير أن ينقص من أوزارهم شيئا » . قال الغمارى : إسناده جيد<sup>(٥)</sup>.

وروى أحمد والبراز والطبرانى فى ( الأوسط ) بإسناد حسن عن حذيفة قال : قال رسول الله - ﷺ - : « من سن خيرا فاستن به كان له أجره ومن أجور من تبعه غير منتقص من أجورهم شيئا ، ومن سن شرا فاستن به كان عليه وزره ومن أوزار من تبعه غير منتقص من أوزارهم شيئا »<sup>(٦)</sup>.

(١) تقدم تخريجه .

(٢) ، (٣) إتقان الصنعة . الغمارى ص ١٠ .

(٤) تقدم تخريجه . وانظر ( إتقان الصنعة ) . الغمارى ص ١٠ .

(٥) إتقان الصنعة . الغمارى ص ١٠ .

(٦) إتقان الصنعة . الغمارى ص ١٠ .

وروى الطبراني بإسناد حسن - أيضا - عن واثلة<sup>(١)</sup> بن الأسقع عن النبي - ﷺ - قال : « من سن سنة حسنة فله أجرها ما عمل بها في حياته وبعد مماته حتى تترك ، ومن سن سنة سيئة فعليه إثمها حتى تترك . ومن مات مرابطا في سبيل الله جرى عليه عمل الرابط حتى يبعث يوم القيامة »<sup>(٢)</sup> .

فهذه الأحاديث تصرح بتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة . فالحسنة هي التي توافق أصول الشرع ، وهي وإن كانت محدثة باعتبار شخصها ، فهي مشروعة باعتبار نوعها لدخولها في قاعدة شرعية ، أو عموم آية أو حديث ، ولهذا سميت حسنة ، وكان أجرها يجرى على من سنها بعد وفاته .

والسيئة هي التي تخالف قواعد الشرع ، وهي المذمومة ، والبدعة الضلالة . وقال الآبي في (شرح مسلم) : ويدخل في السنة الحسنة البدع المستحسنة كقيام رمضان ، والتحضير في المنار إثر فراغ الأذان وعند أبواب الجامع وعند دخول الإمام ، والتصبيح عند طلوع الفجر ، كل ذلك من الإعانة على العبادة التي يشهد الشرع باعتبارها .

وقد كان على وعمر يوقظان الناس لصلاة الصبح بعد طلوع الفجر ، واتفق أن الإمام الأعظم يتونس ، وأظنه البرجيني ، حين أتى ليدخل الجامع ، سألته امرأة أن يدعو لابنها الأسير ، وكان المؤذنون حينئذ يحضرون في المنار ، فقال لها : ما أصاب الناس في هذا - يعنى التحضير - أشد من أسر ابنك ، فكان الشيخ - يعنى ابن عرفة - ينكر ذلك ويقول : ليس إنكاره بصحيح ، بل التحضير من البدع المستحسنة التي تشهد الشرع باعتبارها ، ومصلحتها ظاهرة ، قال : وهو إجماع من الشيوخ إذ لم ينكروه ، كقيام رمضان ، والاجتماع على التلاوة ، ولا شك أنه لا وجه لإنكاره إلا كونه بدعة ، ولكنها مستحسنة ، ويشهد لاعتبارها الأذان والإقامة ، فإن الأذان للإعلام بدخول الوقت ، والإقامة بحضور الصلاة ، وكذلك التحضير ، هو إعلام بقرب حضور الصلاة<sup>(٣)</sup> . ويجب أن ننبه<sup>(٤)</sup> على مسألة هامة ، لا يعرفها أهل العلم ، فضلا عن دونهم ، وهي تعين على فهم هذه الأحاديث ، ويدرك بها الفرق بين ثلاث حقائق شرعية :

(١) ويقال له : واثلة .

(٢) إتقان الصنعة . الغماري ص ١١ .

(٣) إتقان الصنعة . الغماري ص ١١ .

(٤) الكلام للشيخ الغماري .

(١) سن سنة أو استنانها أى إنشاؤها باجتهاد واستنباط من قواعد الشرع أو عموماً نصوصه. وهذا معنى ما أفادته الأحاديث المذكورة: «من سن سنة حسنة» أى: من أنشأ سنة حسنة مستنداً فى ابتداع ذاتها إلى دلائل الشرع كان له أجرها. «ومن سن سنة سيئة» أى: ابتدع سنة مخالفة للشرع، واستند فى ابتداعها إلى ما لا تقره الشريعة كان عليه إثمها.

(٢) التمسك بالسنة أى: اتباعها والعمل بها. وهذا ثابت فى أحاديث كثيرة، تحض على اتباع السنة والعمل بها والاقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم -.

(٣) إحياء سنة نبوية ترك العمل بها. روى الترمذى وابن ماجه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن أبيه عن جده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لبلال بن الحارث: «اعلم يا بلال» قال: ما أعلم يا رسول الله؟ قال: «إنه من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدى كان له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً»<sup>(١)</sup>.

وروى الترمذى - أيضاً - من طريق على بن زيد عن سعيد بن المسيب قال: قال أنس بن مالك: قال لى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «يا بنى إن قدرت أن تصبح وتسمى ليس فى قلبك غش لأحد فافعل، ثم قال لى: «يا بنى وذلك من سنتي، ومن أحيا سنتي فقد أحياي، ومن أحياني كان معي فى الجنة»<sup>(٢)</sup>.

ورواه أبو النصر السجزي فى (الإبانة): «من أحيا سنتي فقد أحبني، ومن أحبني كان معي فى الجنة»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) حسنه الترمذى، لكن تعقبه الغمارى فقال: هو حديث ضعيف لكن له شواهد. انظر: إتقان الصنعة ص ١٢، الترغيب والترهيب ج ١ ح ٩٢ وعزاه إلى الترمذى وابن ماجه.

(٢) حسنه الترمذى، لكن تعقبه الغمارى فقال: بل ضعيف. إتقان الصنعة ص ١٢.

(٣) إتقان الصنعة. الغمارى ص ١٢ ولم يذكر درجته.



روى الشيخان عن عائشة قالت : قال رسول الله - ﷺ - : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »<sup>(١)</sup>، وفي رواية لمسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »<sup>(٢)</sup>، وفي بعض ألفاظه : « من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد »<sup>(٣)</sup>.

قال ابن رجب : هذا الحديث يدل بمنطوقه على أن كل عمل ليس عليه أمر الشارع، فهو مردود، ويدل بمفهومه على أن كل عمل عليه أمره، فهو غير مردود<sup>(٤)</sup>.

وقال الحافظ في الفتح : هذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده، فإن معناه : من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه.

ونقل عن الطوفي أنه قال : هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع، لأن الدليل يتركب من مقدمتين، والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه، وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعى ونفيه، لأن منطوقه كلية في كل دليل ناف لحكم، مثل أن يقال في الوضوء بماء نجس : هذا ليس من أمر الشرع، وكل ما كان كذلك فهو مردود؛ فهذا العمل مردود.

فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث، وإنما يقع النزاع في الأولى. ومفهومه أن من عمل عملاً عليه أمر الشرع فهو صحيح مثل أن يقال في الوضوء بالنية : هذا عليه أمر الشرع، وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح<sup>(٥)</sup>.

فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث، والأولى فيها النزاع.

قلت<sup>(٦)</sup> : هذا الحديث مخصص لحديث « وكل بدعة ضلالة »، ومبين للمراد منها<sup>(٧)</sup> كما هو واضح؛ إذ لو كانت البدعة ضلالة بدون استثناء، لقال الحديث : من أحدث في أمرنا هذا شيئاً فهو رد، لكن لما قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » أفاد أن

(١) ، (٢) ، (٣) تقدم تخريجه.

(٤) جامع العلوم والحكم. ابن رجب الحنبلى ص ٥٢.

(٥) إتقان الصنعة. الغمارى ص ١٢، ١٣.

(٦) أى أحدث الغمارى.

(٧) أى من البدعة.

الحدث نوعان : ما ليس من الدين بأن كان مخالفا لقواعده ودلائله ، فهو مردود ، وهو البدعة الضلالة ، وما هو من الدين بأن شهد له أصل ، أو أيده دليل ، فهو صحيح مقبول ، وهو السنة الحسنة<sup>(١)</sup> .

روى أحمد وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال : أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال ، فذكر الحديث وفيه : وكانوا يأتون الصلاة ، وقد سبقهم ببعضها النبي - ﷺ - فكان الرجل يشير إلى الرجل إن جاء : كم صلى ؟

فيقول : واحدة أو اثنتين فيصليها ، ثم يدخل مع القوم في صلاتهم ، فجاء معاذ ، فقال : لا أجده على حال أبدا إلا كنت عليها ثم قضيت ما سبق ، فجاء وقد سبقه النبي - ﷺ - ببعضها ، فثبت معه ، فلما قضى رسول الله - ﷺ - صلاته ؛ قام فقضى ، فقال رسول الله ﷺ : « إنه قد سن لكم معاذ فهكذا فاصنعوا »<sup>(٢)</sup> ، ورواه أحمد - أيضا - من طريق آخر عن ابن أبي ليلى عن معاذ<sup>(٣)</sup> .

ورواه ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد - ﷺ - فذكر الحديث . صححه ابن حزم وابن دقيق العيد<sup>(٤)</sup> .

وابن أبي ليلى أدرك عشرين ومائة من الصحابة ، فالحديث متصل صحيح<sup>(٥)</sup> . وقال الطبراني : حدثنا أبو زرعة الدمشقي حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي حدثنا فليح بن سليمان عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة الجملي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال : كنا نأتي الصلاة ، إذا جاء رجل وقد سبق بشئ من الصلاة أشار إليه الذي يليه : قد سبقت بكذا وكذا فيقضى قال : فكنا بين راعع وساجد وقائم وقاعد ،

---

(١) إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة . الغماري ص ١٣ . قلت : وهو الصواب ، وهو الذي عليه جماهير العلماء ، وقد خالف في ذلك جماعة قديما على رأسهم الشاطبي وابن تيمية وتابعهم حديثا الألباني ومن على شاكلته . وخلافهم لا يبعد خلاف شكلي راجع إلى اللفظ لا يتعداه ، وستأتي مناقشتهم فيما ذهبوا إليه .

(٢) إتقان الصنعة . الغماري ص ١٣ .

(٣) السابق ص ١٣ .

(٤) ، (٥) السابق ص ١٣ .

فجئت وقد سبقت ببعض الصلاة، وأشير إليّ بالذى سبقت به، فقلت: لا أجده على حال إلا كنت عليها فكنت بحالهم التى وجدتهم عليها، فلما فرغ رسول الله - ﷺ - قمت فصليت، واستقبل رسول الله - ﷺ - الناس، وقال: «من القائل كذا وكذا؟» قالوا: معاذ ابن جبل، فقال: «قد سن لكم معاذ فاقصدوا به إذا جاء أحدكم وقد سبق بشئ من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته، فإذا فرغ الإمام فليقض ما سبقه به» إسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

وهو يدل على جواز إحداث أمر فى العبادة صلاة أو غيرها إذا كان موافقا لأدلة الشرع، وأن النبى - ﷺ - لم يعنف معاذًا، ولا قال له: لم أقدمت على أمر فى الصلاة، قبل أن تسألنى عنه. بل أقره، وقال: «سن لكم معاذ فاصنعوا كما صنع»؛ لأن ما صنعه يوافق قاعدة الائتنام، واتباع المأموم لإمامه بحيث لا يقضى ما فاتته حتى يتم الإمام صلاته<sup>(٢)</sup>.

يؤيد هذا، ويؤكد أنه أن أبا بكر لما ركع قبل الصف، ومشى راکعًا حتى دخل فى الصف، قال له النبى - ﷺ - : «زادك الله حرصًا ولا تعد»<sup>(٣)</sup>، فنهاه عن العودة إلى ذلك، ولم يقره عليه؛ لأنه يخالف هيئة الصلاة، وينافى السكون المطلوب فيها<sup>(٤)</sup>.

روى ابن ماجه فى سننه بإسناد رجاله ثقات عن سعيد بن المسيب: أن بلالا أتى النبى - ﷺ - يؤذنه بصلاة الفجر، فقليل: هو نائم، فقال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم. فأقرت فى تأذين الفجر، فثبت الأمر على ذلك<sup>(٥)</sup>.

ورواه الطبرانى فى (الأوسط) عن عائشة، والبيهقى عن حفص بن عمر بن سعد المؤذن مرسلًا بإسناد حسن<sup>(٦)</sup>.

(١) السابق ص ١٣، ١٤.

(٢) السابق ص ١٤.

(٣) صحيح البخارى ج ١ ح ٧٥٠، صحيح ابن حبان ج ٥ ح ٢١٩٤ وغيرهما.

(٤) ويؤخذ من حديث معاذ: أن مخالفة المأموم لإمامه فى أفعال الصلاة كانت جائزة؛ إذ كان الرجل يصلى ما فاتته، فيختلف معه فى الركوع أو السجود أو القيام، ثم يتم معه، فلما فعل معاذ ما فعل، وأمر النبى - ﷺ - باتباعه نسخ جواز المخالفة، وتعينت متابعة الإمام فى أفعال الصلاة. والحكم المنسوخ لا يجوز العمل به بإجماع العلماء. انظر (إتقان الصنعة).

الغمارى ص ١٤.

(٥) السابق ص ١٥.

(٦) السابق ص ١٥.

وروى الطبراني في (الكبير) عن حفص بن عمر عن بلال : أنه أتى النبي - ﷺ - يؤذنه بالصبح ، فوجده راقدا ، فقال : الصلاة خير من النوم ، مرتين .

فقال النبي - ﷺ - : « ما أحسن هذا اجعله في أذانك »<sup>(١)</sup> . ورواه أبو الشيخ في كتاب (الأذان) عن ابن عمر نحوه<sup>(٢)</sup> .

فبلال - رضى الله عنه - زاد في الأذان جملة أقره عليها الشارع ؛ لأنها توافق ما شرع له الأذان من الدعوة إلى الصلاة ، والإعلام بحضور وقتها .

وعلى هذا فزيادة السيادة في الأذان والإقامة لا بأس بها ، لأن فيها سلوك الأدب مع موافقتها للواقع ؛ فإن النبي - ﷺ - سيد ولد آدم<sup>(٣)</sup> .

في صحيح البخارى عن رفاعه بن رافع الزرقى قال : كنا نصلى يوما وراء النبي - ﷺ - ، فلما رفع رأسه من الركعة قال : « سمع الله لمن حمده » ، فقال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، فلما انصرف قال : « من المتكلم ؟ » قال : أنا . قال : « رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أول »<sup>(٤)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر في (فتح البارى) : واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان لا يخالف المأثور<sup>(٥)</sup> .

روى الطبراني في (الأوسط) بإسناد جيد عن أنس : أن رسول الله - ﷺ - مر بأعرابي وهو يدعو في صلاته ويقول : يا من لا تراه العيون ، ولا تخالطه الظنون ، ولا يصفه الواصفون ، ولا تغيره الحوادث ، ولا يخشى الدوائر ، يعلم مثاقيل الجبال ، ومكاييل البحار ، وعدد قطر الأمطار ، وعدد ورق الأشجار ، وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار ، لا توارى منه سماء سماء ، ولا أرض أرضا ، ولا بحر ما فى قعره ، ولا جبل ما فى وعره : اجعل خير عمري آخره ، وخير عملى خواتيمه ، وخير أيامي يوم ألقاك فيه .

(١) ، (٢) السابق ص ١٥ .

(٣) السابق ص ١٥ .

(٤) ج ١ ح ٧٦٦ ، صحيح ابن خزيمة ج ١ ح ٦١٤ ، سنن أبى داود ج ١ ح ٧٧٠ .

(٥) إتقان الصنعة ص ١٥ .

فلما انصرف دعاه النبي - ﷺ - ووهب له ذهباً أهدي إليه من بعض المعادن ، وقال له :  
« وهبت لك الذهب بحسن ثنائك على الله - عز وجل - »<sup>(١)</sup> . فالنبي - ﷺ - لم يكتف  
بإقرار هذا الأعرابي على الدعاء الذي أنشأه ، بل أعطاه عليه جائزة ؛ لأنه أحسن فيه الشاء  
على الله - تعالى -<sup>(٢)</sup> .

وفى صحيح البخارى قصة قتل خبيب بن عدى وهو أول من استن ركعتين قبل قتله .

---

(١) إتقان الصنعة ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) مع أن هذا الدعاء غير مأثور بل أنشأه الرجل إنشاء .

## المبحث الثانى

كلام بعض المعارضين لما ذهب إليه الجمهور من تقسيم البدعة وتخصيصها

الإمام الشاطبى : قال فى (الاعتصام)<sup>(١)</sup> ما ملخصه : أصل مادة (بدع) للاختراع على غير مثال سابق، ومنه قوله - تعالى - ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> أى : مخترعها من غير مثال سابق، وقوله - تعالى - ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾<sup>(٣)</sup> أى : ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله إلى العباد، بل تقدمنى كثير من الرسل؛ لأنهم كانوا يعجبون من إرساله إليهم، وهو بشر مثلهم.

ويقال : ابتدع فلان بدعة إذا ابتدأ طريقه لم يسبق إليها.

وهذا أمر بديع يقال فى الشئ المستحسن الذى لا مثال له فى الحسن، ومن هذا المعنى سميت البدعة بدعة.

فاستخراجها للسلوك عليها هو الابتداع، وهيئتها هى البدعة، وقد يسمى العمل المعمول على ذلك الوجه بدعة، فمن هذا المعنى سمي العمل الذى لا دليل عليه من الشرع بدعة، وهو إطلاق أخص منه فى اللغة.

والفاعل للبدعة هو المبتدع.

فالبدعة إذا هى عبارة عن : (طريقة فى الدين مخترعة تضاهى الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة فى التعبد لله - سبحانه -).

وهذا على رأى من لا يدخل العادات فى معنى البدعة، وإنما يخصها بالعبادات. وأما على رأى من أدخل الأعمال العادية فى معنى البدعة فيقول : (البدعة طريقة فى الدين مخترعة، تضاهى الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية)<sup>(٤)</sup>.

(١) كما نقل عنه الشيخ على محفوظ فى (الإبداع فى مضار الابتداع).

(٢) سورة البقرة آية ١١٧.

(٣) سورة الأحقاف آية ٩.

(٤) هنا لم يخصها بالعبادة فقط كالتعريف الأول فشملت العبادة والعادة.

وعرفها العلامة الشمني : ( بأنها ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من علم أو عمل أو حال بنوع شبهة أو استحسان ، وجعله ديناً قوياً وصراطاً مستقيماً ) وهو قريب من تعريف الشاطبي .

والمراد بالعلم الاعتقاد ، وبالحال هيئة العمل .

## بيان ألفاظ التعريف :

( الطريقة ، والطريق ، والسبيل ، والسُنن ) بمعنى واحد ، وهو : ( ما رسم للسلوك عليه ) ، و ( الدين ) هو ما شرعه الله - تعالى - على لسان الرسول من العقائد والعبادات والمعاملات ، وإنما قيدت بالدين ؛ لأنها فيه تخرع ، وإليه يضيفها صاحبها ، واحترازاً عما يخرع في الدنيا فقط ، فإنه لا يسمى بدعة ، كإحداث الصنائع والقصور التي لا عهد بها فيما تقدم (١) .

ولما كانت الطرائق في الدين تنقسم ، فمنها ما له أصل في الشريعة ، ومنها ما ليس له أصل فيها خص منها ما هو المقصود بالحد ، وهو القسم المخترع ، أى : طريقة ابتدعت على غير مثال سبقها من الشارع ؛ إذ البدعة إنما خاصتها أنها خارجة عما رسمه الشرع ، فمعنى مخترعة : أنها لم يكن لها أصل في الشريعة .

وبهذا القيد انفصلت عن كل ما ظهر لبائى الرأى أنه مخترع مما هو متعلق بالدين كالنحو والتصريف والمفردات اللغوية وأصول الفقه وسائر العلوم الخادمة للشريعة ، فإنها وإن لم توجد في الزمان الأول فلها أصل في الدين ؛ فلا تسمى بدعة ، ومن سماها بدعة فيما على المجاز ، كما سمي عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قيام رمضان بدعة (٢) ، وإما جهلاً بمواقع السنة والبدعة ؛ فلا يعتمد عليه .

(١) الإبداع في مضار الابتداع . الشيخ على محفوظ ص ٢٥ ، ط ٥ . دار الكتاب العربي .

(٢) تعقبه الشيخ على محفوظ في تعليق له على الهامش فقال : فيه نظر ، إذ إن لفظ البدعة على رأيه لا يتناول إلا الحوادث المذموم ، فكيف يستعمل في مقام المدح في ذلك الشئ الممدوح « صلاة التراويح » ، وقد قالوا : إن المجاز مطلقاً وإن لم يكن مبناه التشبيه ، وإلحاق النظر بالنظير ، وجعله في عداه ، يخيل المعنى المراد بالمعنى الأصلي ، ويعطيه صورته ، فهل يريد عمر - رضى الله عنه - وهو يمدح صلاة التراويح أن يصورها بصورة الشئ المذموم شرعاً فيكون مادحاً ذاماً ؟! فلو قال : إنه سماها بدعة بالمعنى اللغوي - وهو ( ما أحدث على غير مثال سابق ) - لكان صواباً ؛ لأن صلاة التراويح على الهيئة المعروفة لم تكن في زمن النبوة . انظر الإبداع ص ٢٧ .

(تضاهى الشرعية) يعنى : أنها تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون فى الحقيقة كذلك ، كتخصيص يوم النصف من شعبان بصيام أو ليلته بقيام ، فإنه طريقة فى الدين مخترة تضاهى تخصيص الشارع أياما وليالى بأعيانها دون غيرها ، كيوم عاشوراء و ليلة القدر وسائر ليالى رمضان ، خصوصا ليالى العشر الأواخر منه ، فلو كانت لا تضاهى الأمور المشروعة لم تكن بدعة ؛ لأنها تصير من باب الأفعال العادية ، كالذى يقوم إلى الصلاة فيتحنح - مثلا - أو يتمخط ، أو يمشى خطوات ، يفعل ذلك بحكم العادة ، فمثل هذا لا حرج فيه ، وهو من العادات الجائزة التى لا تشابه المشروع ولا تلتبس به ، وأيضا فإن صاحب البدعة إنما يخترعها ليضاهى بها السنة حتى يكون ملبسا بها على الغير ، أو تكون هى مما تلتبس عليه بالسنة ؛ إذ الإنسان لا يقصد الاستتباع بأمر لا يشابه المشروع ؛ لأنه إذا كان كذلك لا يستجلب بابتداعه نفعا ولا خيرا ، ولا يدفع ضررا ، ولا يجيبه غيره إليه ، ولذا ترى المبتدع ينتصر لبدعته بأمر توهم التشريع ولو يدعى الاقتداء بفلان المعروف مقامه فى أهل الكمال ، فأنت ترى العرب فى تغيير ملة إبراهيم - عليه السلام - وكيف تأولوا فيما أحدثوه احتجاجا منهم ، كقولهم فى أصل الإشراك ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾<sup>(١)</sup> ، وطواف البعض بالبيت عريانا قائلين : لا نطوف بثياب عصينا الله فيها ، وما إلى ذلك مما وجهوه ليصيروه بالتوجيه كالمشروع ، فما ظنك بمن عد من خواص أهل الملة ، فلا بد فى حد البدعة من اعتبار مضاهاة الأمور المشروعة ، وأن يكون إحداثها على أنها دين وشرع بحيث يكون المحدث لها مضاهيا ونظيرا للشارع فى وضع القوانين .

(يقصد بالسلوك عليها المبالغة فى التعبد لله - سبحانه وتعالى - ) هو تمام معنى البدعة ؛ إذ هو المقصود بتشريعها وذلك أن أصل الدخول فيها يحث على الانقطاع للعبادة والترغيب فى ذلك ؛ لأن الله - تعالى - يقول : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فكأن المبتدع رأى أن المقصود هذا المعنى ، ولم يتبين له أن ما وضعه الشارع فيه من القوانين

(١) سورة الزمر آية ٣ .

(٢) الذاريات آية ٥٦ .



والحدود كاف في التعبد ، فاخترع ما اخترع . وقد تبين بهذا القيد أن العادات لا تدخل في معنى البدعة ، فكل ما اخترع من الطرق ، في الدين مما يضاهي المشروع ، ولم يقصد به التعبد ، فقد خرج عن هذه التسمية ، كالمغارم الملزمة على الأموال وغيرها على نسبة مخصوصة ، وقدر مخصوص مما يشبه فرض الزكاة ، ولم يكن إليها ضرورة ، وكذا اتخاذ المناخل ، وغسل اليد بالأشنان ، وما أشبه ذلك من الأمور التي لم تكن من قبل ، فإنها لا تسمى بدعا على أحد الرأيين . وإلى هنا قد تبين الحد على الرأي الآخر .

قوله ( يقصد بها ما يقصد بالطريقة الشرعية ) ومعناه أن الشريعة إنما جاءت بمصالح العباد في العاجل والآجل لتأتيهم في الدارين على أكمل وجوها ، فهو الذي يقصده المبتدع ببدعته . لأن البدعة إما أن تتعلق بالعبادات أو العادات ، فإن تعلقت بالعبادات فإنما أراد بها أن يأتي تعبد على أبلغ ما يكون في زعمه ؛ ليفوز بأتم المراتب في الآخرة في ظنه ، وإن تعلقت بالعادات فكذلك فإنه إنما وضعها لتأتي أمور دنياه على تمام المصلحة فيها ، فمن يجعل المناخل في قسم البدع فظاهر أن التمتع عنده بلذة الدقيق المنخول أتم منه بغير المنخول ، وكذلك المصادرات في الأموال بالنسبة إلى أولى الأمر ، وقد أباحت الشريعة التوسع في التصرفات فيعد المبتدع هذا من ذلك . وإلى هنا ظهر معنى البدعة وما هي في الشرع ، ونسب الرأي الأول في معنى البدعة إلى الإمام مالك وأصحابه ، وجرى عليه الشاطبي ، ومحصله أن البدعة شرعا ليس لها إلا معنى واحد وهو : « ما أحدث بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - على أنه دين وشرع بأن يجعل من الدين ما ليس منه بناء على تأويل وشبهة غير معتد بها » فالمبتدع مشرع ومتبع هواه وهو الذي ابتدع في دين الله ، قد جعل نفسه نظيرا ومضاهيا للشارع حيث شرع مع الشارع ، ورد قصد الشارع في الانفراد بالتشريع ، وكفى بذلك . فلا تكون البدعة بهذه الطريقة إلا مذمومة ، وليس كل مذموم محدث يقال له بدعة ، فمثل القتل والزنا وشرب الخمر حال ابتداعها مع اعتقاد حرمتها لا يقال لها بدعة<sup>(١)</sup> .

(١) الإبداع في مضار الابتداع . على محفوظ ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .

## طريقة ثانية فى معنى البدعة:

وهى أنها تطلق فى عرف الفقهاء على معنيين :

أحدهما : الحادث المذموم ، بأن أحدث وخالف كتابا أو سنة أو إجماعا ، فهى ما لم يأذن به الشارع لا قولاً ولا فعلاً ولا صريحاً ولا إشارة ، ولا تتناول الأمور العادية .

وهى بهذا المعنى تشمل كما ما تناوله ذم الشارع ونهيه تحريماً سواء أكان على أنه دين الله وشرعه - ولم يكن كذلك - أم لا . فالقتل أول إحداثه يقال له بدعة ، وكذا الزنا وشرب الخمر .

وثانيهما - وهو أعم مما قبله<sup>(١)</sup> : ما أحدث بعد النبى - صلوات الله وسلامه عليه - خيراً كان أو شراً ، عبادة أو عادة ، وهى ما يراد منها غرض دنيوى كالملابس والمساكن ، والمآكل والمشارب التى لم تكن فى الزمن الفاضل والسلف الصالح ، وظاهر أن هذا المعنى يتناول البدعة الواجبة والمندوبة والمكروهة والمباحة ، وكذا البدعة العادية<sup>(٢)</sup> .

وصفوة القول : إن أرباب الطريقة الأولى - فى تعريف البدعة - لا يطلقون لفظ البدعة إلا على الحادث المذموم بأن كان مخالفاً للكتاب والسنة والإجماع والقياس ، فهى ما نهى عنه تحريماً فى مثل حديث العرياض بن سارية بقوله - ﷺ - : « وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » بقيد أن يكون إحداث هذا الحادث على أن يكون طريقة مسلوكة ، أو صار ذلك الحادث طريقة وسنة ؛ وعلى هذا لا يدخل فى تعريفها البدعة الواجبة والمندوبة والمباحة ، فكان أخص مطلقاً من المعنى الأول<sup>(٣)</sup> على الطريقة الثانية .

هذا بناء على أن البدعة لا تتناول العباديات ، كما هو الرأى الأول فى الطريقة الأولى<sup>(٤)</sup> ، وإلا فأخص من وجه<sup>(٥)</sup> .

(١) لأنه يدخل فيها الأمور العادية .

(٢) السابق ص ٢٩ .

(٣) الذى يفسر البدعة بأنها تشمل كل ما تناوله ذم الشارع ونهيه تحريماً ، سواء أكان على أنه دين الله وشرعه - ولم يكن كذلك - أم لا . من هنا اتصفت الطريقة الأولى بالخصوصية المطلقة حيث قصرت اعتبار الحدث كونه بدعة على قيد وشرط جعله ديناً وشرعاً ، وليس كذلك الأمر بالنسبة للمعنى الأول على الطريقة الثانية - السابق ذكره - الذى يعتبر كل محدث مذموم مخالف للكتاب والسنة والإجماع بدعة سواء أكان على أنه دين الله وشرعه - ولم يكن كذلك - أم لا . اهـ .

(٤) الذى يعرف البدعة بأنها : « طريقة فى الدين مختصرة تضاهى الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها المبالغة فى التعمد لله - سبحانه وتعالى - » .

(٥) لأنه لو تناول العباديات فى تعريفه لما كانت الخصوصية مطلقة بل كانت من وجه واحد فقط وهو اختصاصها بالعبادة . ولزيد من التوضيح لما ذكر أقول : من اعتبر إحداث العبادات والعادات بدعة فهذا قد عجم ، ومن قصر البدعة على الإحداث المخالف للكتاب والسنة والإجماع ، سواء اعتبره شرعاً وديناً - ولم يكن كذلك - أم لا ، ولم يدخل فيه العادات ، فهذا أخص منه ، ومن اشترط اعتبار الحدث ديناً وشرعاً فهو أخص منهما ، أو أخص مطلقاً . اهـ .

وأما أرباب الطريقة الثانية فيطلقون لفظ البدعة على معنيين أحدهما أخص من الآخر، كما هو ظاهر.

وهذا خلاف لفظي يرجع إلى تحقيق ما يطلق عليه لفظ البدعة شرعا، فما جعل ديننا، وليس منه مذموم اتفاقا، كما أنه يسمى بدعة اتفاقا، كنذر الصيام قائما لا يقعد، ساكتا لا يتكلم، ضاحيا لا يستظل، والتقرب<sup>(١)</sup> إلى الله - تعالى - بالرهبانية.

والمحدثات التي يتناولها الشارع مذمومة اتفاقا، كالقتل و«المكوس»<sup>(٢)</sup> والمظالم المحدثه، إنما الخلاف في أنها تسمى بدعة، كما تسمى محدثة<sup>(٣)</sup>، لا. على الطريقة الأولى، ونعم. على الثانية.

وكذا القول في المحدثات الحسنة التي تتناولها قواعد الوجوب أو الندب وأدلتها العامة اتفاقا، كجمع المصحف، وصلاة التراويح على الهيئة المعروفة، إنما الخلاف في أنها تسمى بدعة كما تسمى محدثة.

لا. على الطريقة الأولى، ونعم. على الثانية.

وقد نسب الإمام الزركشي في (قواعده) إلى الإمام الشافعي - رضى الله عنه - المعنى الأول في معنى البدعة على الطريقة الثانية، ونسب إلى ابن حجر في (شرح الأربعين) المعنى الثاني الأعم، وروى عنه أبو نعيم أنه قال: «البدعة بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالفها فهو مذموم»، وروى عنه البيهقي في (مناقبه)<sup>(٤)</sup> أنه قال - أيضا - «المحدثات ضربان: ما أحدث يخالف كتابا، أو سنة، أو

(١) معطوف على نذر.

(٢) المكوس: الضرائب التي يأخذها الماكس، وأصل المكس: الحياية. لسان العرب ج٦ ص ٢٢٠.

(٣) قلت: قوله - ﷺ - : «وكل محدثة بدعة، يرفع هذا الخلاف - وقد مر بنا قوله - صلى الله عليه وسلم - : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وذكرنا قول ابن رجب: أن هذا الحديث يدل بمفهومه على أن كل عمل عليه أمر الشارع فهو غير مردود، وبناء على ما ذكرنا من فهمنا لحديث رسول الله - ﷺ - أن المحدثه هي البدعة فإن قوله - ﷺ - : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» كما لو قال: «من ابتدع في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وبالتالي يمكننا أن نقول - أيضا - : إن مفهومه: من ابتدع في الدين ما هو منه فليس برد. إذ فليس الإحداث والابتداع محمودان أو مذمومان لذاتهما، بل محمودان لموافقتهم للشرع، ومذمومان لخالفتهما له. اهـ.

(٤) أى: مناقب الإمام الشافعي.

أثراً، أو إجماعاً، فهذه بدعة الضلالة، وما أحدث من الخير، لا يخالف شيئاً من ذلك فهذه بدعة غير مذمومة»، وهكذا نقله الحافظ ابن حجر في (شرح البخارى) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، وعلى هذا الاصطلاح بنى شيخ الإسلام (عز الدين بن عبد السلام) المتوفى سنة ستين وستمائة هلالية وتلميذه الإمام شهاب الدين القرافي المالكي - المتوفى سنة أربع وثمانين وستمائة - مذهبهما في تقسيم البدعة إلى الأقسام الخمسة الآتية، وهما مسبقان في هذا التقسيم بالإمام الشافعى، وإذا فلا وجه لتشنيع الإمام الشاطبى - المتوفى سنة تسعين وسبع مائة - على القرافي في تقسيم البدعة؛ لأن المسألة - كما علمت - مسألة اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح ما دام الحكم متفقاً عليه بين العلماء، والذي ينظر في عبارة كثير من الأئمة يرى بعضها مصرحاً بأن البدعة تقال شرعاً بالمعنيين المذكورين في الطريقة الثانية<sup>(١)</sup>، كما في عبارة العلامة الخادمى في (شرح الطريقة الحمديدية)، وبعضها مقتصر على المعنى الشرعى العام، والبعض على الخاص، فمن الأول (الشرعى العام) قول العلامة العينى في (عمدة القارى): والبدعة لغة: كل شئ على غير مثال سابق، وشرعاً: إحداث ما لم يكن له أصل في عهد رسول الله - ﷺ - وهى على قسمين: بدعة ضلالة، وبدعة حسنة، وهى ما رآه المسلمون حسناً، ولا يكون مخالفاً للكتاب، أو السنة، أو الإجماع، وقريب منه قول الحديدى<sup>(٢)</sup> في (شرح نهج البلاغة): لفظ البدعة يطلق على مفهومين، أحدهما: ما خولف به الكتاب والسنة، مثل صوم يوم النحر، وأيام التشريق، فإنه وإن كان صوماً إلا أنه منهى عنه، والثانى: ما لم يرد فيه نص، بل سكوت عنه، ففعله المسلمون بعد وفاة الرسول - ﷺ - وما روى من قوله - ﷺ - «وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار» محمول على تفسير البدعة بالمفهوم الأول، وقول عمر - رضى الله عنه - فى صلاة التراويح: «إنها بدعة، ونعمت البدعة هى» محمول على التفسير الثانى.

ومن التفسير الثانى (الخاص) قول الإمام الزركشى فى (قواعده): البدعة فى

(١) تقدم ذكرها.

(٢) هو ابن أبى الحديد.

الشرع موضوعة للحادث المذموم، وقول السيد السندى فى «تعريفاته»: البدعة هى الأمر المحدث الذى لم يكن عليه الصحابة والتابعون، ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعى .  
 وظاهر أن كلا من المعنيين لا يصلح أن يكون للمعنى اللغوى لأعميته منهما، فوجب أن يكون بياننا للمعنى الشرعى . ثم إن العمومات الواردة فى لسان الشرع، مثل قوله - ﷺ - : «وكل بدعة ضلالة» لابد من اعتبار التخصيص فيها<sup>(١)</sup>، إن أريد معنى البدعة على المعنى الثانى فى الطريقة الثانية<sup>(٢)</sup>، وإن أريد المعنى على الطريقة الأولى<sup>(٣)</sup> فهى على ظاهرها، لا تخصيص فيها<sup>(٤)</sup>، وأود أن أسجل هنا كلمة طيبة للشيخ محمد بن علوى المالكى<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) وقد تقدم قول الأئمة الكبار فى هذا، كالنوى وابن رجب والغمارى وغيرهم .  
 (٢) وهو الذى يعرف البدعة بأنها: (ما أحدث بعد النبى - ﷺ - خيرا كان، أو شرا، عبادة، أو عادة وهى ما يراد منه غرض دنوى كالملايس والمساكن والمآكل والمشرب التى لم تكن فى الزمن الفاضل والسلف الصالح) .  
 (٣) وهى طريقة الشاطبى، ومن نحا نحوه، ومحصلتها: (أن البدعة شرعا ليس لها إلا معنى واحد، وهو: ما أحدث بعد النبى - ﷺ - على أنه دين وشرع، بأن يجعل من الدين ما ليس منه بناء على تأويل وشبهة غير معتد بها) .  
 (٤) الإبداع فى مضار الابتداع. الشيخ على محفوظ ص ٣٠، ٣١ .  
 (٥) يقول - أكرمه الله - فى مؤلفه الجيد (مفاهيم يجب أن تصحح): ينتقد بعضهم تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة، وينكر على من يقول ذلك أشد الإنكار، بل ومنهم من يرميه بالفسق والضلال، وذلك ظالفة صريح قول الرسول - ﷺ - : «وكل بدعة ضلالة». وهذا لفظ صريح فى العموم، وصريح فى وصف البدعة بالضلالة، ومن هنا تراه يقول: فهل يصح بعد قول المشرع صاحب الرسالة: «وكل بدعة ضلالة» أن يأتى مجتهد أو فقيه - مهما كانت رتبته - فيقول: لا - لا - ليست كل بدعة ضلالة، بل بعضها ضلالة، وبعضها حسنة، وبعضها سيئة. وبهذا المدخل يفتتر كثير من الناس فيصبح مع الصائحين، وينكر مع المنكرين، ويكثر سواد هؤلاء الذين لم يفهموا مقاصد الشريعة، ولم يذوقوا روح الدين الإسلامى. ثم لا يلبث إلا يسيرا حتى يظطر إلى إيجاد مخرج يحل له المشاكل التى تصادفه، ويفسر له الواقع الذى يعيشه، إنه يظطر إلى اللجوء إلى اختراع وسيلة أخرى، لولاها لما استطاع أن يأكل أو يشرب أو يسكن، بل ولا يلبس ولا يتنفس ولا يتزوج ولا يتعامل مع نفسه ولا أهله ولا إخوانه ولا مجتمعه، هذه الوسيلة هى أن يقول باللفظ الصريح: إن البدعة تنقسم إلى بدعة دينية ودينية - يا سبحان الله - لقد أجاز هذا المتلاعب لنفسه أن يفتتر هذا التقسيم، أو - على الأقل - أن يفتتر هذه التسمية، ولو سلمنا أن هذا المعنى كان موجودا منذ عهد النبوة، لكن هذه التسمية: دينية ودينية، لم تكن موجودة قطعا فى عهد التشريع النبوى، لمن أين جاء هذا التقسيم؟ ومن أين جاءت هذه التسمية المبتدعة؟. لمن قال: إن تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة لم يأت من الشارع، نقول له: وكذا تقسيم المبتدعة إلى دينية غير مقبولة، ودينية مقبولة هو عين الابتداع والاختراع، فالشارع يقول: «وكل بدعة ضلالة» هكذا بالإطلاق، وهذا يقول: لا - لا - ليست كل بدعة ضلالة بالإطلاق، بل إن البدعة تنقسم إلى قسمين: دينية وهى الضلالة، ودينية وهى التى لا شئ فيها. ولذا لابد أن نوضح هنا مسألة مهمة، وبها يتجلى كثير من الإشكالات، ويؤول اللبس - إن شاء الله - وهى: أن المتكلم هنا هو الشارع الحكيم، فلسانه هو لسان الشرع، فلا بد من فهم كلامه على الوزن الشرعى الذى جاء به، وإذا علمت أن البدعة فى الأصل هى: كل ما أحدث واخترع على غير مثال، فلا يغيب عن ذهنك أن الزيادة أو الاختراع المذموم هنا هو الزيادة فى أمر الدين ليصير من أمر الدين، والزيادة فى الشريعة ليأخذ صبغة الشريعة؛ فيصير

**ابن تيمية** - غفر الله له - سئل عن يزور القبور، ويستنجد بالمقبور في مرض به أو بفرسه أو بغيره، ويطلب إزالة الذى بهم أو نحو ذلك؟  
وأجاب بجواب مطول، وكان مما جاء فيه قوله:

ولم يفعل هذا أحد من الصحابة والتابعين، ولا أمر به أحد من الأئمة، يعنى أنهم لم يسألوا الدعاء من النبي - ﷺ - بعد وفاته كما كانوا يسألونه منه في حال حياته.

وقلت في الرد عليه: وأنت خبير بأن هذا لا يصح دليلا لما يدعيه، وذلك لوجوه<sup>(١)</sup>:  
أحدها: أن عدم فعل الصحابة لذلك يحتمل أن يكون أمرا اتفاقيا أى: اتفق أنهم لم يطلبوا منه الدعاء بعد وفاته، ويحتمل أن يكون ذلك عندهم غير جائز، أو يكون جائزا وغيره أفضل منه فتركوه إلى الأفضل، ويحتمل أن يكون تركوه لئلا يتخذ عادة متبعة، ويترك

---

= شريعة متبعة منسوبة لصاحب الشريعة، وهذا هو الذى حذر منه سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقوله: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». فالحد الفاصل فى الموضوع هو قوله: «فى أمرنا هذا»، ولذلك فإن تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة فى مفهومنا ليس إلا للبدعة اللغوية التى هى مجرد الاختراع والإحداث، ولا نشك جميعا فى أن البدعة بالمعنى الشرعى ليست إلا ضلالة وفتنة مذمومة مردودة مبغوضة، ولو فهم أولئك المنكرون هذا المعنى لظهر لهم أن محل الاجتماع قريب، وموطن النزاع بعيد. وزيادة فى التقريب بين الأفهام أرى أن منكرى التقسيم إنما ينكرون تقسيم البدعة الشرعية بدليل تقسيمهم البدعة إلى دينية ودنيوية واعتبار ذلك ضرورة، وأن القائلين بالتقسيم إلى حسنة وسيئة يرون أن هذا إنما هو بالنسبة للبدعة اللغوية، لأنهم يقولون: إن الزيادة فى الدين والشرعية ضلالة وسيئة كبيرة، ولا شك فى ذلك عندهم، فالخلاف شكلى، غير أنى أرى أن إخواننا المنكرين لتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة، والقائلين بتقسيمها إلى دينية ودنيوية لم يحالفهم التوفيق فى دقة التعبير، وذلك لأنهم لما حكموا بأن البدعة الدينية ضلالة - وهذا حق - وحكموا بأن البدعة الدنيوية لا شئ فيها قد أساءوا الحكم؛ لأنهم بهذا قد حكموا على كل بدعة دنيوية بالإباحة، وفى هذا خطر عظيم، وتقع به فتنة ومصيبة، ولابد حينئذ من تفصيل واجب وضرورى للقضية، وهو أن يقولوا: إن هذه البدعة الدنيوية منها ما هو خير، ومنها ما هو شر كما هو الواقع المشاهد الذى لا ينكره إلا أعمى جاهل، وهذه الزيادة لابد منها، ويكفى فى تحقيق هذا المعنى بدقة قول من قال: إن البدعة تنقسم إلى حسنة وسيئة، ومعلوم أن المراد بها اللغوية كما تقدم، وهى التى عبر عنها المنكرون بالدنيوية، وهذا القول فى غاية الدقة والاحتياط، وهو ينادى على كل جديد بالانضباط والانصياع لحكم الشرع وقواعد الدين، ويلزم المسلمين أن يعرضوا كل ما جد لهم وأحدث من أمورهم الدنيوية العامة والخاصة على الشريعة الإسلامية ليرى حكم الإسلام فيها مهما كانت تلك البدعة، وهذا لا يتحقق إلا بالتقسيم الراجع المعترف عن أئمة الأصول. اهـ. مفاهيم يجب أن تصحح. محمد بن علوى المالكي ص٤٧ وما بعدها. دار جوامع الكلم. القاهرة.

(١) حسن التفهم والدرك لمسألة الترك. الغمارى ص٧.

ما سواه من أنواع الأدعية والعبادات، ويحتمل غير ذلك من الاحتمالات، والقاعدة: (أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال<sup>(١)</sup>).

ويؤيد أنهم لم يتركوه لعدم جوازه أن بلال بن الحارث المزني الصحابي ذهب عام الرمادة إلى القبر النبوي، وقال: يا رسول الله استسق لأمتك، فأتاه في المنام، وقال له: «اذهب إلى عمر وأخبره أنكم مسقون، وقل له: عليك الكيس الكيس»، فأخبر عمر فبكى، وقال: اللهم ما آلو إلا ما عجزت عنه<sup>(٢)</sup>، ولم يعنفه على ما فعل، ولو كان غير جائز عندهم لعنفه عمر.

ثانيها: أن هذا ترك فعل أى: إن الصحابة والتابعين تركوا طلب الدعاء من النبي ﷺ - والترك وحده إن لم يصحبه نص على أن المتروك محظورا لا يكون حجة في ذلك، بل غايته أن يفيد أن ترك ذلك الفعل مشروع، وأما أن ذلك الفعل المتروك يكون محظورا أو غير محظور، فهذا لا يستفاد من الترك وحده، وإنما يستفاد من دليل يدل عليه، ولهذا كان من منع تعدد الجمعة في البلد الواحد، واستدل لذلك بأنها لم تتعدد في عهد النبي - ﷺ - ولا في عهد الخلفاء الراشدين ولا في عهد الصحابة وإنما حدث تعددها بعد ذلك بكثير عد هذا الاستدلال منه ضعيفا لما ذكرنا من أن ترك الشيء لا يدل على حكم المتروك، وقد ذهب جماعة من العلماء منهم (عطاء بن أبي رباح) و(داود الظاهري) و(ابن حزم) و(ابن العربي المعافري) إلى جواز تعدد الجمعة في البلد الواحد لحاجة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> قالوا: فقد أوجب الله السعي على من سمع نداء الجمعة، ولم يخص مسجدا دون مسجد، فكان ذلك دليلا شاملا لحالتي التعدد وغيره، ولم يلتفتوا إلى أنها لم تتعد في عهد الصحابة والتابعين.

(١) الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين. الغماري، وهو كتاب بديع، رد به الشيخ الغماري على ما ادعاه على مخيمر في كتابه (القول المبين في حكم دعاء ونداء الموتى من الأنبياء والأولياء والصالحين).

(٢) أخرجه البيهقي في (دلائل النبوة) بإسناد صحيح، وعزاه الحافظ في الفتح إلى ابن أبي شيبة من طريق أبي صالح عن مالك الدار، وقال: سنده صحيح. انظر: (الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين). الغماري ص ٥٢، ٥٣ ط ٣ مكتبة القاهرة.

(٣) سورة الجمعة آية ٩.

فإن قيل إن (ابن تيمية) لم يعول على مجرد ترك الصحابة لذلك، بل على تفريقهم بين الحالين، فإنهم في حياته - ﷺ - كانوا يطلبون منه الدعاء، ويستشفعون به إلى الله، فلما انتقل تركوا ذلك، فكان التعويل على هذا التفريق، لا على مجرد الترك، فلا يرد شئ مما تقدم، قلنا هذا مع مخالفته لكلام (ابن تيمية) لا يفيد أيضا؛ لأن الحال في الجمعة كذلك، فقد كان الصحابة من أهل العوالي وغيرهم يصلون الجماعات في مساجدهم، فإذا كانت الجمعة تركوا مساجدهم، وصلوا الجمعة مع - النبي صلى الله عليه وسلم - وكذلك كانوا يفعلون في عهد الخلفاء الراشدين، وهذه كانت شبهة من منع تعدد الجمعة لكنها لم تفدهم؛ إذ قد بين المجوزون أن نهاية ذلك أنهم تركوا التعدد، وأقرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدون، وهذا لا يدل على منع التعدد. وكذلك نقول هنا: غاية ذكره أن الصحابة تركوا طلب الدعاء من النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد وفاته والترك لا يفيد، فلم يصنع شيئا<sup>(١)</sup>.

ثالثها: ولو سلمنا أن ترك الصحابة طلب الدعاء من النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد وفاته حجة في منعه، فمحل ذلك ما لم يعارضه ما هو أقوى منه، وقد عارضه عموم قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

فلا يحل ترك هذا العموم الذي هو دليل شرعى باتفاق الأئمة إلى عمل الصحابة أو بعضهم الذي ليس بدليل على الراجح عند العلماء<sup>(٣)</sup>. . . فهذه الآية عامة تشمل حالة الحياة وحالة الوفاة، وتخصيصها بأحدهما يحتاج إلى دليل، وهو مفقود هنا، فإن قيل من أين أتى العموم للآية حتى يكون تخصيصها بحالة الحياة دعوى تحتاج إلى دليل؟ قلنا من وقوع الفعل في سياق الشرط، والقاعدة المقررة في الأصول: (أن الفعل إذا وقع في سياق الشرط كان عاما)؛ لأن الفعل في معنى النكرة؛ لتضمنه مصدرا منكرا، والنكرة الواقعة في سياق النفي أو الشرط تكون للعموم وضعا<sup>(٤)</sup>.

(١) الرد المحكم المتين ص ٤٩، ٥٠.

(٢) سورة النساء آية ٦٤.

(٣) الرد المحكم المتين ص ٥٠، ٥١.

(٤) السابق ص ٤٥، ٤٦.



مما سبق يتضح لنا أن الترك ليس بحكم، ولا يقال لمن فعل نقيضه إنه مخالف أو مبتدع. ولشيخنا الغماري - رحمه الله - رسالة عظيمة اسمها (حسن التفهم والدرك لمسألة الترك) بين فيها هذا الموضوع بيانا شافيا أثلج الصدور.

ونظرا لقيمة هذه الرسالة ومدى الحاجة الماسة إليها رأيت أن أذكر منها هنا ما يجلي حقيقة موضوع (الترك) جلاء تاما. قال الغماري - رحمه الله - :

### ما الترك؟

نقصد بالترك الذي ألفنا هذه الرسالة لبيانهِ : أن يترك النبي - صلى الله عليه وسلم - شيئا لم يفعله ، أو يتركه السلف الصالح من غير أن يأتي حديث أو أثر بالنهاي عن ذلك الشيء المتروك يقتضي تحريمه أو كراهته . وقد أكثر الاستدلال به كثير من المتأخرين على تحريم أشياء أو ذمها ، وأفرط في استعماله بعض المتنطعين المتزمتين . ورأيت ابن تيمية استدلل به واعتمده في مواضع سيأتي الكلام عنها - بحول الله - .

### أنواع الترك:

إذا ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - شيئا فيحتمل وجوها غير التحريم :

١ - أن يكون ترك عادة : قدم إليه - صلى الله عليه وسلم - صب مشوى ، فمد يده الشريفة ليأكل منه فقيل : إنه صب فأمسك عنه ، فسئل : أحرام هو ؟ فقال : « لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه »<sup>(١)</sup> والحديث يدل على أمرين : أحدهما : أن تركه للشيء - ولو بعد الإقبال عليه - لا يدل على تحريمه . والآخر : أن استقذار الشيء لا يدل على تحريمه أيضا .

٢ - أن يكون تركه نسيانا : سها - صلى الله عليه وسلم - في الصلاة فترك منها شيئا ، فسئل هل حدث في الصلاة شيء ؟ فقال : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني »<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه الشيخان . البخاري ج ٥ ح ٥٠٧٦ ، مسلم ج ٣ ح ١٩٤٥ .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ح ٣٩٢ ، صحيح مسلم ج ١ ح ٥٧٢ .

٣ - أن يكون تركه مخافة أن يفرض على أمته : كتركه صلاة التراويح حين اجتماع الصحابة ليصلوها معه .

٤ - أن يكون تركه لعدم تفكيره فيه ، ولم يخطر على باله : كان - صلى الله عليه وسلم - يخطب الجمعة إلى جذع نخلة ، ولم يفكر في عمل كرسي يقوم عليه ساعة الخطبة ، فلما اقترح عليه عمل منبر يخطب عليه وافق وأقره ، لأنه أبلغ في الإسماع . واقتراح الصحابة أن يبنوا دكة من طين يجلس عليها ليعرفه الرافد الغريب ؛ فوافقهم ، ولم يفكر فيها من قبل نفسه .

٥ - أن يكون تركه لدخوله في عموم آيات أو أحاديث ، كتركه صلاة الضحى ، وكثيرا من المندوبات ؛ لأنها مشمولة لقول الله - تعالى - : ﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وأمثال ذلك كثيرة .

٦ - أن يكون تركه خشية تغير قلوب الصحابة أو بعضهم : قال - صلى الله عليه وسلم - لعائشة : «لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ، ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه السلام - فإن قريشا استقصرت ببناءه» . وهو في الصحيحين <sup>(٢)</sup> . فترك - صلى الله عليه وسلم - نقض البيت ، وإعادة بنائه حفظا لقلوب أصحابه القريبى بالإسلام من أهل مكة . ويحتمل تركه - صلى الله عليه وسلم - وجوها أخرى تعلم من تتبع كتب السنة ، ولم يأت في حديث ولا أثر تصريح بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ترك شيئا لأنه حرام .

وتحت عنوان : الترك لا يدل على التحريم . قال الشيخ - أسكنه الله الفردوس الأعلى - : والترك وحده إن لم يصحبه نص على أن المتروك محظور لا يكون حجة في ذلك ، بل غايته أن يفيد أن ترك ذلك الفعل مشروع ، وأما أن ذلك الفعل المتروك يكون محظورا فهذا لا يستفاد من الترك وحده وإنما يستفاد من دليل يدل عليه .

(١) سورة الحج آية ٧٧ .

(٢) صحيح البخارى ج٢ ح ١٥٠٨ ، صحيح مسلم ج٢ ح ١٣٣٣ .

ثم وجدت الإمام أبا سعيد بن لب ذكر هذه القاعدة - أيضا - ، فإنه قال في الرد على من كره الدعاء عقب الصلاة : غاية ما يستند إليه منكر الدعاء إِدبار الصلوات أن التزامه على ذلك الوجه لم يكن من عمل السلف ، وعلى تقدير صحة هذا النقل ، فالترك ليس بموجب لحكم في ذلك المتروك إلا جواز الترك ، وانتفاء الحرج فيه ، وأما تحريم ، أو لصوق كراهية بالمتروك فلا ، ولا سيما فيما له أصل جملى متقرر من الشرع كالدعاء<sup>(١)</sup> .

وفى (المحلى)<sup>(٢)</sup> ذكر ابن حزم احتجاج المالكية والحنفية على كراهية صلاة ركعتين قبل المغرب بقول إبراهيم النخعي : إن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا لا يصلونها . ورد عليهم بقوله : لو صح لما كانت فيه حجة ؛ لأنه ليس فيه : أنهم - رضى الله عنهم - نهوا عنهما .

قال - أيضا - وذكروا عن ابن عمر أنه قال : ما رأيت أحدا يصليهما . ورد عليهم بقوله : وأيضا فليس في هذا - لو صح - نهى عنهما ، ونحن لا ننكر ترك التطوع ما لم ينه عنه . وقال - أيضا - فى (المحلى)<sup>(٣)</sup> فى الكلام على ركعتين بعد العصر : وأما حديث على ، فلا حجة فيه أصلا ، لأنه ليس فيه إلا إخباره بما علم من أنه لم ير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلاحهما ، وليس فى هذا نهى عنهما ، ولا كراهة لهما . فهذه نصوص صريحة فى أن الترك لا يفيد كراهة فضلا عن الحرمة<sup>(٤)</sup> .

والتبديل على ذلك من عدة أوجه : أحدها : أن الذى يدل على التحريم ثلاثة أشياء :  
١ - النهى ، نحو : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ ﴾<sup>(٥)</sup> . ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
٢ - لفظ التحريم : نحو : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) حسن التفهم والدرك لمسألة الترك . الغمارى ص ٤ .

(٢) ج ٢ ص ٢٥٤ .

(٣) ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٤) حسن التفهم والدرك لمسألة الترك . الغمارى ص ٥ .

(٥) سورة الإسراء آية ٣٢ .

(٦) سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٧) سورة المائدة آية ٣ .

٣ - ذم الفعل أو التوعد عليه بالعقاب ، نحو : « من غشنا فليس منا »<sup>(١)</sup> والترك ليس واحدا من هذه الثلاثة ؛ فلا يقتضى التحريم .

ثانيها : أن الله - تعالى - قال : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولم يقل : وما تركه فانتهوا عنه ، فالترك لا يفيد التحريم .

ثالثها : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « ما أمرتكم به فائتوا منه ما استطعتم ، وما نهيتكم عنه فاجتنبوه » ، ولم يقل : وما تركته فاجتنبوه . فكيف دل الترك على التحريم ؟

رابعها : أن الأصوليين عرفوا السنة بأنها : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وفعله وتقريره ، ولم يقولوا : وتركه ؛ لأنه ليس بدليل .

خامسها : تقدم أن الحكم خطاب الله ، وذكر الأصوليون : أن الذى يدل عليه قرآن أو سنة أو إجماع أو قياس ، والترك ليس واحدا منها فلا يكون دليلا .

سادسها : تقدم أن الترك يحتمل أنواعا غير التحريم ، والقاعدة الأصولية : ( أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ) ، بل سبق - أيضا - أنه لم يرد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ترك شيئا لأنه حرام ، وهذا وحده كاف فى بطلان الاستدلال به .

سابعها : أن الترك أصل لأنه عدم فعل ، والعدم هو الأصل والفعل طارئ ، والأصل لا يدل على شئ لغة ، ولا شرعا ؛ فلا يقتضى الترك تحريما<sup>(٣)</sup> .

وهناك أقوال غير محررة ، يوهم ظاهرها أن الترك يقتضى التحريم ، ولكن عند تحرير هذه الأقوال يظهر بطلان هذه الأقوال .

---

(١) قال الغمارى فى (الأربعين حديثا الصديقية) : رواه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - جماعة من الصحابة يزيدون على عشرة ، وهو مخرج فى صحيح مسلم ، وشيخه ، ورواه الطبرانى ، وصححه ابن حبان ، وهو حديث متواتر ، انظر : (الأربعين حديثا الصديقية) . عبد الله بن الصديق الغمارى ص ١٧ . ط مكتبة القاهرة .

(٢) سورة الحشر آية ٧ .

(٣) حسن التفهم والدرك لمسألة الترك ص ٥ ، ٦ .

قال ابن السمعاني: إذا ترك الرسول - صلى الله عليه وسلم - شيئاً وجب علينا متابعتة فيه، واستدل بأن الصحابة حين رأوا النبي - صلى الله عليه وسلم - أمسك يده عن الضب توقفوا وسألوه عنه.

قلت<sup>(١)</sup>: لكن جوابه - عليه الصلاة والسلام - بأنه ليس بحرام - كما سبق - يدل على أن تركه لا يقتضى التحريم، فلا حجة له في الحديث، بل الحجة فيه عليه. وسبق أن الترك يحتمل أنواعاً من الوجوه، فكيف تجب متابعتة في أمر محتمل لأن يكون عادة، أو سهواً، أو غير ذلك مما تقدم<sup>(٢)</sup>؟!

---

(١) الكلام للشيخ الغماري.

(٢) السابق ص ٦.

قال البخارى فى صحيحه :

(باب الاقتداء بأفعال النبى - ﷺ - ، وروى فيه عن ابن عمر قال : « اتخذ النبى - ﷺ - خاتما من ذهب ؛ فاتخذ الناس خواتيم من ذهب ، فقال : « إني اتخذت خاتما من ذهب » ، فنبذه ، وقال : « إني لن ألبسه أبدا » ؛ فنبذ الناس خواتيمهم » . قال الحافظ : اقتصر<sup>(١)</sup> على هذا المثال ؛ لاشتماله على تأسيسهم فى الفعل ، والترك . قلت<sup>(٢)</sup> : فى تعبيره بـ (الترك) تجوز ؛ لأن النبذ فعل ، فهو تأسوا به فى الفعل ، والترك ناشئ عنه ، وكذلك لما خلع نعله فى الصلاة ، وخلع الناس نعالهم ، تأسوا به فى خلع النعل ، وهو فعل نتيجته الترك<sup>(٣)</sup> .

### إذا فماذا يقتضى الترك؟

الترك لا يقتضى تحريما ، وإنما يقتضى حواز المتروك ؛ ولهذا المعنى أورده العلماء فى كتب الحديث ، فروى أبو داود والنسائى عن جابر - رضى الله عنه - قال : « كان آخر الأمرين من رسول الله - ﷺ - ترك الوضوء مما غيرت النار » .

أوردوه تحت ترجمة : ( ترك الوضوء مما مست النار ) . والاستدلال به فى هذا المعنى واضح ؛ لأنه لو كان الوضوء مما طبخ بالنار واجبا ما تركه النبى - ﷺ -<sup>(٤)</sup> - وحيث تركه دل على أنه غير واجب<sup>(٥)</sup> .

قال الإمام أبو عبد الله التلمسانى فى ( مفتاح الوصول ) : ويلحق بالفعل فى الدلالة الترك . فإنه كما يستدل بفعله - ﷺ - على عدم التحريم ، يستدل بتركه على عدم الوجوب ، وهذا كاحتجاج أصحابنا على عدم وجوب الوضوء مما مست النار به<sup>(٦)</sup> .

(١) أى : البخارى .

(٢) الكلام للمحدث الغمارى .

(٣) حسن التفهم والدرك لمسألة الترك . الغمارى ص ٨ .

(٤) وزيادة فى التوضيح أقول : لو طرحنا سؤالا مضمونه : لو أن رجلا توضأ مما مست النار وهو يعلم أن الوضوء منه ليس واجبا ، ولا يرى الندب ، بل ولم ينو التجديد ، وإنما لراحة نفسية ارتأها ، فهل يكون بذلك الوضوء مخالفا للسنة لأن النبى - ﷺ - ترك الوضوء ، وهو فعله ؟ بالطبع لا ؛ لأن الترك ليس بحكم . اهـ .

(٥) ، (٦) السابق ص ٩ .

روى أنه - صلى الله عليه وسلم - «أكل كتف شاة، ثم صلى، ولم يتوضأ»<sup>(١)</sup>، وكاحتجاجهم على أن الحجامة لا تنقض الوضوء، بما روى أنه - صلى الله عليه وسلم - «احتجم ولم يتوضأ وصلى»<sup>(٢)</sup> ومن هنا نشأت القاعدة الأصولية: (جائز الترك ليس بواجب)<sup>(٣)</sup>.

وكما أن هناك أقوال غير محررة - كما أسلفنا -، تحتاج إلى تحرير، فهناك - أيضا - أمور مشتبهة تحتاج إلى إزالة لهذا الاشتباه، وقبل الكلام عن ذلك عهد تمهيدا يسيرا، ثم ننطلق فنعالج ما نحن بصدده، فنقول: إن العلماء قسموا ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - لشئ ما على نوعين: نوع لم يوجد ما يقتضيه في عهده، ثم حدث له مقتض بعده صلى الله عليه وسلم - فهذا جائز على الأصل.

وقسم تركه النبي - صلى الله عليه وسلم - مع وجود المقتضى لفعله في عهده، وهذا الترك يقتضى منع المتروك؛ لأنه لو كان فيه مصلحة شرعية لفعله النبي - صلى الله عليه وسلم - فحيث لم يفعله دل على أنه لا يجوز.

ومثل ابن تيمية لذلك بالأذان لصلاة العيدين الذي أحدثه بعض الأمراء، وقال في تقريره: فمثل هذا الفعل تركه النبي - صلى الله عليه وسلم - مع وجود ما يعتقد له مما يمكن أن يستدل به من ابتدعه، لكونه ذكر الله، ودعاء للخلق إلى عبادة الله، وبالقياص على أذان الجمعة، فلما أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالأذان للجمعة، وصلى العيدين بلا أذان ولا إقامة، دل تركه على أن ترك الأذان هو السنة، فليس لأحد أن يزيد في ذلك..... إلخ كلامه.

وذهب إلى هذا - أيضا - الشاطبي، وابن حجر الهيتمي، وغيرهما، وقد اشتبهت عليهم هذه المسألة بمسألة (السكوت في مقام البيان). صحيح أن الأذان في العيدين بدعة

(١) صحيح البخارى ج١ ح ٢٠٤، صحيح مسلم ج١ ح ٣٥٥.

(٢) سنن الدارقطنى ج١ ح ٢ باب الوضوء من الخارج من البدن، وقال: رفعه ابن أبى العشرين ووقفه أبو المغيرة عن الأوزاعى وهو الصواب. وأخرجه ابن حجر فى تلخيص الحبير ج١ ح ١٥٢ باب الإحداث. والصنعانى فى سبل السلام ج١ ص ٨٧.

(٣) حسن التفهم والدرك ص ٩.

غير مشروعة، لا لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - تركه، ولكن لأنه - صلى الله عليه وسلم - بين في الحديث ما يعمل في العيدين، ولم يذكر الأذان؛ فدل سكوته على أنه غير مشروع.

والقاعدة: (أن السكوت في مقام البيان يفيد الحصر).

والى هذه القاعدة تشير الأحاديث التي نهت عن السؤال ساعة البيان. روى البزار عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو. فاقبلوا من الله عافيته؛ فإن الله لم يكن لينسى شيئاً»، ثم تلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾<sup>(١)</sup>. قال البزار: إسناده صالح، وصححه الحاكم<sup>(٢)</sup>.

وروى الدارقطني عن أبي ثعلبة الخشني عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان، فلا تبحثوا عنها»<sup>(٣)</sup>. في هذين الحديثين إشارة واضحة إلى القاعدة المذكورة، وهي غير الترك الذي نحن بصدد الحديث عنه، فخلط إحداهما بالآخرى مما لا ينبغي<sup>(٤)</sup>.

**الألباني:** قال في (أحكام الجنائز) - معلقاً - : يستدل بعض أهل البدع بقوله - صلى الله عليه وسلم - في هذا الحديث: «من سن في الإسلام سنة حسنة.....» على تقسيمهم المزعوم للبدع، وأن منها الحسن ومنها السيئ وهو استدلال فاسد على تقسيم باطل، كما يلحظه الناظر في مناسبة ورود الحديث - حيث هم يكتمونها، ولا يذكرونها- إذ الحديث في الحث على إحياء السنن، لا في الحث على إحداث البدع.

(١) سورة مريم آية ٦٤.

(٢) حسن التفهم والدرك ص ٩، ١٠.

(٣) حسن التفهم والدرك لمسألة الترك. الغماري ص ١٠، ١١.

(٤) حسن التفهم والدرك لمسألة الترك. الغماري ص ١٠، ١١.



ووجه آخر فى الرد : وهو أننا لو سلمنا - جدلاً - بأن «السنة» المذكورة فى الحديث قصد بها «البدعة» فقد وصفت الأولى بالحسن ، والأخرى بالقبح .

ومن المعلوم عند أهل السنة أن الحسن والقبح مردهما إلى الكتاب والسنة ، خلافاً للمعتزلة ومن شايعهم ، حيث يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين . فإذا وصف فعل شرعى ما بـ «البدعة الحسنة» ، وجئ بالدليل التفصيلى على ذلك من الكتاب أو السنة ، فلا خلاف حينئذ فى شرعيتها ، ويكون وصفها بـ «البدعة» من باب التسمية اللغوية لا غير ، كقول عمر - رضى الله عنه - : «نعمت البدعة هذه» عند إحياء قيام رمضان جماعة بعد أن كان النبى - صلى الله عليه وسلم - قد سنها بفعله وقوله .

وكذلك يقال فى «السنة السيئة» إذا فسرت بـ «البدعة» ، فإنما تكون سيئة إذا قام الدليل الشرعى على ذلك<sup>(١)</sup> . اهـ .

ثم أضاف فى تعليقه على (تلخيص أحكام الجنائز) : وبذلك يتبين لكل ذى عين أن الحديث لا يعارض قوله - صلى الله عليه وسلم - «كل بدعة ضلالة» وأنه لا يجوز أن تخصص به هذه الكلية التى كان - صلى الله عليه وسلم - يعلمها الناس فى مجتمعاتهم ، وبخاصة فى خطبة الجمعة<sup>(٢)</sup> . اهـ .

---

(١) أحكام الجنائز . محمد ناصر الدين الألبانى ص ٢٢٦ ط . مكتبة المعارف .

(٢) تلخيص أحكام الجنائز . الألبانى ص ٧٨ ط . مكتبة المعارف . قلت : ادعاء الألبانى عدم التخصيص مردود بما ذكرته عن الأئمة الكبار كابن رجب ، والنووى ، والغمارى ، وغيرهم ، فارجع إليه .

## المبحث الثالث

نبذة مما أحدثه الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بعد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

١ - سيدنا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أحدث الاجتماع فى التراويح<sup>(١)</sup> .

٢ - وكان مقام إبراهيم ملتصقا بالبيت من عهده إلى أن أخره عمر . أخرج البيهقي بسند قوى عن عائشة قالت : «إن المقام كان فى زمن النبى - ﷺ - وفى زمن أبى بكر ملتصقا بالبيت ، ثم أخره عمر» . قال الحافظ فى (الفتح) : ولم تنكر الصحابة فعل عمر ، ولا من جاء بعدهم ، فصار إجماعا ، قال : وكان عمر رأى أن إبقاءه يلزم منه التضيق على الطائفين ، أو على المصلين ؛ فوضعه فى مكان يرتفع فيه الحرج ، وتهيا له ذلك ؛ لأنه الذى كان أشار باتخاذ مصلى ، وأول من عمل عليه المقصورة الموجودة الآن<sup>(٢)</sup> .

٣ - عثمان بن عفان - رضى الله عنه - زاد الأذان يوم الجمعة فى السوق لما كثر الناس فى (صحيح البخارى) عن السائب بن يزيد قال : «كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر ، على عهد النبى - ﷺ - وأبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - فلما كان عثمان - رضى الله عنه - وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء<sup>(٣)</sup> ، وهى دار فى سوق المدينة .

وروى ابن أبى شيبه عن ابن عمر قال : «الأذان الأول يوم الجمعة بدعة» قال الحافظ فى (الفتح) : فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار ، ويحتمل أنه يريد : أنه لم يكن فى زمن النبى - ﷺ - وكل ما لم يكن فى زمنه يسمى بدعة ، لكن منها ما يكون حسنا ومنها ما يكون بخلاف ذلك<sup>(٤)</sup> .

(١) القصة فى صحيح البخارى - إتيان الصنعة ص ٣٨ .

(٢) إتيان الصنعة ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) سمي هذا الأذان ثالثا باعتبار إضافته إلى الأذان الأول والإقامة ، ويقال له أول باعتبار سبقه فى الزمان على أذان الجمعة ، ويقال له ثان بإسقاط اعتبار الإقامة . اهـ . أفاده المحدث الغمارى إتيان الصنعة ص ٤٠ .

(٤) السابق ص ٤٠ .

٤ - وروى الطبراني بإسناد صحيح عن الشعبي قال : « كان ابن مسعود يقول بعد « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » : « السلام علينا من ربنا » . فهذه الجملة زادها ابن مسعود في التشهد باجتهاده<sup>(١)</sup> .

٥ - روى الستة<sup>(٢)</sup> عن نافع عن ابن عمر : « أن تلبية رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » . وكان عبد الله بن عمر يزيد في تليته : « لبيك لبيك وسعديك ، والخير بيدك ، لبيك والرغبة إليك والعمل »<sup>(٣)</sup> .

وفى صحيح مسلم عن ابن عمر : « أن عمر كان يقول هذه الزيادة في تليته »<sup>(٤)</sup> . قال الحافظ في (فتح الباري) - بعد أن ذكر زيادة عمر وابنه في التلبية كما هنا وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال : « كانت تلبية عمر ، فذكر مثل المرفوع ، وزاد : « لبيك مرغوباً ومرهوباً إليك ، ذا النعماء والفضل الحسن » ، واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك<sup>(٥)</sup> .

وأما ما رواه (الشيخان) عن البراء بن عازب - رضى الله عنهما - قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ، ثم قل : « اللهم إني أسلمت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك ، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنيبيك الذي أرسلت ، فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة ، واجعلهن آخر ما تتكلم به » ، قال فرددتها على النبي - صلى الله عليه وسلم - فلما بلغت : « اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت » ، قلت : ورسولك ، قال : « لا . وبنيك الذي أرسلت » ، فيجيب عنه الشيخ الغماري ، فيقول : الحديث يتعلق بتغيير لفظ الوارد ، بما ليس بوارد ، كتغيير « رسولك » بـ « نبيك »<sup>(٦)</sup> ، ولا علاقة لهذا بإنشاء لفظ أو ذكر زيادة على الوارد ، وهو الذي

(١) السابق ص ٤٣ .

(٢) قال الغماري : إلا البخاري لم يذكر زيادة ابن عمر .

(٣) ، (٤) السابق ص ٤٤ .

(٥) إتقان الصنعة ص ٤٤ .

(٦) لأن الباء في اللغة العربية إنما تدخل على المتروك .

أجازته الجمهور، بل أقره النبي - صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> - .

٦ - جمع القرآن الكريم : كان واجبا على المسلمين - مع أنه بدعة - ليحفظ من الضياع، فآلهم الله - تعالى - سيدنا عمر التفكير في عمل هذه البدعة الواجبة ؛ لما فيها من خير كبير للإسلام والمسلمين .

وقد اعترف (الشاطبي) بهذا العمل، وأنه واجب، وسماه مصلحة، وأبى أن يسميه بدعة، لأن البدعة عنده : ( ما قصد بها الزيادة على الشارع )، وهذا خطأ كبير ؛ لأن من أجاز الزيادة في الشريعة، فليس بمسلم ؛ ولأن الذين عرفوا البدعة، لم يذكروا قصد الزيادة، وقسموها إلى حسنة وسيئة، وقسموها باعتبار المصلحة والمفسدة إلى الأحكام الخمسة : الوجوب، والنadb، والحرمة، والكراهة، والإباحة .

ثم إن المصلحة هي الباعثة على إحداث أمر، وهي غير الأمر المحدث، فحفظ القرآن من الضياع مصلحة أوجبت جمعه في مصحف، واستيعاب المساجد للمصلين مصلحة دعت إلى تعدد الجمعة . وهكذا الشأن في كل بدعة حسنة .

فالشاطبي شذ عن العلماء بما ذهب إليه، ولم يأت فيما شذ به بشئ معقول، واضطر آخر الأمر أن يعترف بأن الأمر المحدث ينقسم إلى الأحكام الخمسة، كما قال سلطان العلماء<sup>(٢)</sup> وغيره، وسماه مصلحة لا بدعة، فما صنع شيئا<sup>(٣)</sup>، وكان الخلاف في اللفظ .

(١) إتقان الصنعة ص ٤٦، ٤٧ .

(٢) أى : العز بن عبد السلام .

(٣) السابق ص ٣٩ .

## الخاتمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله - تعالى - من شرور أنفسنا  
وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .  
ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله .  
صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وبارك وسلم .

وبعد،،

فها نحن قد وصلنا إلى نهاية المطاف في بحثنا عن البدعة ، وبان لنا أن : البدعة إن  
كانت تندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة ، وإن كانت تندرج تحت مستقبح في  
الشرع فهي قبيحة ، وأن البدعة تنقسم إلى واجبة ، ومحرمة ، ومندوبة ، ومكروهة ،  
ومباحة ، والطريق في ذلك أن تعرض على قواعد الشريعة ، فإن دخلت في قواعد الإيجاب  
فهي واجبة ، أو في قواعد التحريم فهي محرمة ، أو الندب فمندوبة ، أو المكروه فمكروهة ،  
أو المباح فمباحة .

وأن العلماء متفقون على انقسام المحدثات إلى محمودة ومذمومة ، وإن اختلفوا في  
إطلاق كلمة بدعة على المحمودة .

وأن سيدنا عمر - رضى الله عنه - أول من نطق بذلك ، وأنهم متفقون - أيضا - على  
أن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « وكل بدعة ضلالة » عام مخصوص .

فلم يشذ عن هذا الاتفاق إلا « الشاطبي » صاحب ( الاعتصام ) ، فإنه أنكر هذا التقسيم ،  
وزعم أن كل بدعة مذمومة ، لكنه اعترف بأن من البدع ما هو مطلوب وجوبا أو ندبا ،  
وجعله من قبيل المصلحة المرسله ، فخلافه لفظي يرجع إلى التسمية . أى : إن البدعة  
المطلوبة لا تسمى بدعة حسنة ، بل تسمى مصلحة .

وبان لنا أن كل ما له مستند من الشرع ، فليس ببدعة ولو لم يعمل به السلف . وبان  
لنا : أن القرآن الكريم يؤيد البدعة الحسنة ، وأن مفهوم حديث النبي - صلى الله عليه  
وسلم - : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » يدل على أن من أحدث في هذا  
الدين ما هو منه فليس برد .

ونقلنا آراء العلماء المعتد بهم في ذلك ، وناقشنا معارضى التقسيم مناقشة موضوعية  
استندت إلى القواعد الأصولية والأدلة النقلية والعقلية .

ونسأل الله - تعالى - أن ينفع به وأن يحقق الهدف الذى من أجله ألف ، ولا يسعنى إلا  
أن أقول : ﴿ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ  
أُنِيبُ ﴾<sup>(١)</sup> .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

( ١ ) سورة هود آية ٨٨ .

## قائمة المراجع

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف
١	القرآن الكريم	كلام الله - تعالى - القديم
٢	الإيداع فى مضار الابتداع	الشيخ على محفوظ
٣	إتقان الصنعة فى تحقيق معنى البدعة	الإمام المحدث عبد الله بن الصديق الغمارى
٤	أحكام الجنائز	الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى
٥	أحكام القرآن	العلامة الجصاص
٦	أحكام القرآن	القاضى أبو بكر بن العربى
٧	الأربعين حديثا الصديقية	الإمام المحدث عبد الله بن الصديق الغمارى
٨	الاستيعاب فى معرفة الأصحاب	الإمام ابن عبد البر
٩	الاعتصام	الإمام الشاطبى
١٠	تحفة الأخوذى شرح سنن الترمذى	الشيخ محمد عبد الرحمن المباركفورى
١١	الترغيب والترهيب	الحافظ المنذرى
١٢	تفسير القرآن العظيم	الحافظ ابن كثير
١٣	تلخيص أحكام الجنائز	الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى
١٤	تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير	الإمام الحافظ ابن حجر العسقلانى
١٥	توضيح البيان لوصول ثواب القرآن	الإمام المحدث عبد الله بن الصديق الغمارى
١٦	الثقات	الإمام ابن حبان
١٧	جامع العلوم والحكم	العلامة ابن رجب الحنبلى
١٨	الجامع لأحكام القرآن	الإمام القرطبى
١٩	جلاء الأفهام فى الصلاة والسلام على خير الأنام	الإمام ابن القيم
٢٠	الحاوى للفتاوى	الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى
٢١	حسن التفهم والدرك لمسألة الترك	الإمام المحدث عبد الله بن الصديق الغمارى
٢٢	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء	الإمام الحافظ أبو نعيم
٢٣	دلائل النبوة	الإمام البيهقى
٢٤	الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين	الإمام المحدث عبد الله بن الصديق الغمارى
٢٥	الروح	منسوب للإمام ابن القيم

## تابع قائمة المراجع

اسم المؤلف	اسم الكتاب	م
الإمام هناد	الزهد	٢٦
الإمام الصنعاني	سبل السلام	٢٧
الإمام ابن ماجه	سنن ابن ماجه	٢٨
الإمام أبو داود	سنن أبي داود	٢٩
الإمام الترمذى	سنن الترمذى	٣٠
الإمام الدارقطنى	سنن الدارقطنى	٣١
الإمام الدارمى	سنن الدارمى	٣٢
الإمام البيهقى	السنن الكبرى	٣٣
الإمام النسائى	سنن النسائى	٣٤
المحدث محمد الأهدل	سنية رفع اليدين فى الدعاء بعد الصلاة	٣٥
الإمام ابن حبان	صحيح ابن حبان	٣٦
الإمام ابن خزيمة	صحيح ابن خزيمة	٣٧
الإمام البخارى	صحيح البخارى	٣٨
الإمام مسلم	صحيح مسلم	٣٩
العلامة ابن سعد الواقدى	الطبقات الكبرى	٤٠
الإمام القاضى أبو بكر بن العربى	عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى	٤١
الإمام شمس الحق عبد العظيم أبادى	عون المعبود شرح سنن أبو داود	٤٢
العلامة ابن سلام	الغريب	٤٣
الإمام الحافظ ابن حجر العسقلانى	فتح البارى شرح صحيح البخارى	٤٤
الإمام القرافى	الفروق	٤٥
العلامة عبد الرؤوف المناوى	فيض القدير شرح الجامع الصغير	٤٦
الشيخ عبد ربه سليمان - الشهير بالقليوبى	فيض الوهاب فى بيان أهل الحق ومن ضل عن الصواب	٤٧
العلامة الفيروز أبادى	القاموس المحيط	٤٨
الإمام ابن عدى	الكامل فى الضعفاء	٤٩
المحدث العجلونى	كشف الخفا ومزيل الإلباس	٥٠



## تابع قائمة المراجع

اسم المؤلف	اسم الكتاب	م
العلامة ابن منظور	لسان العرب	٥١
الإمام الحافظ الهيثمي	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد	٥٢
الإمام الحاكم	المستدرک على الصحيحين	٥٣
الإمام الحافظ النووي	مسلم بشرح النووي	٥٤
الإمام الشاشي	مسند الشاشي	٥٥
العلامة الفيومي	المصباح المنير	٥٦
الإمام الطبراني	المعجم الأوسط	٥٧
الإمام الطبراني	المعجم الكبير	٥٨
العلامة الشيخ محمد بن علوي المالكي	مفاهيم يجب أن تصحح	٥٩
العلامة الراغب الأصفهاني	مفردات القرآن	٦٠
الإمام ابن الجارود	المنتقى	٦١
الإمام الزيلعي	نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية	٦٢
العلامة ابن الأثير	النهاية في غريب الحديث والأثر	٦٣
الإمام الشوكاني	نيل الأوطار	٦٤

## الفهرس

صفحة	الموضوع
٣	إهداء
٥	مقدمة
	<b>الفصل الأول</b>
٧	المبحث الأول : تعريف البدعة .
١٠	المبحث الثاني : الأحاديث الواردة فى البدعة وأقوال العلماء .
١٩	المبحث الثالث : أقسام البدعة .
٢٤	المبحث الرابع : القرآن الكريم يؤيد البدعة الحسنة .
٢٨	المبحث الخامس : أنواع البدعة . البدع المتعلقة بأصول الدين وهى
	الضلالة مثل بدع : [ القدرية - الجهمية - الحشوية ] .
٢٩	[ الخوارج - القاديانية ] .
	البدع المتعلقة بالفروع وهى ليست بضلالة وإنما يطلب حكمها من
	دلائل الشرع مثل :
٣٠	[ تعدد الجمعة ] .
٣٢	[ قراءة الحزب جماعة بعد الصلوات ] .
٣٣	[ قراءة القرآن على الميت ] .
٣٤	هل يصل ثواب قراءة القرآن للميت أم لا ؟
٣٥	دليل المانعين .

## تابع الفهرس

صفحة	الموضوع
٣٥	الرد عليهم ومناقشتهم .
٤٤	[رفع اليدين فى الدعاء بعد الصلاة] .
٤٤	[السبحة] .
٤٨	[الذكر بعد الأذان] .
٤٩	[الصلاة على النبى - ﷺ - بعد الصلاة المكتوبة] .
٤٩	[الاحتفال بالمولد النبوى] .
<b>الفصل الثانى</b>	
٥٢	المبحث الأول : الأدلة لما اتفق عليه العلماء من تخصيص حديث « وكل بدعة ضلالة » .
٦٢	المبحث الثانى : كلام بعض المعارضين لما ذهب إليه الجمهور من تقسيم البدعة وتخصيصها .
٦٢	كلام الإمام الشاطبى صاحب الاعتصام ومناقشته .
٧٠	كلام الإمام ابن تيمية ومناقشته .
٧٣	ما الترك ؟ - أنواع الترك .
٧٥	ما الذى يدل على التحريم .
٧٦	أقوال غير محررة تحتاج إلى تحرير وتوضيح .
٧٨	ماذا يقتضى الترك ؟

## تابع الفهرس

صفحة	الموضوع
٧٩	أمور مشتبهة تحتاج إلى إزالة هذا الاشتباه .
٧٩	اشتباه يقع فيه الشاطبي والحافظ الهيثمي .
٨٠	كلام الشيخ الألباني .
٨٢	المبحث الثالث : نبذة مما أحدثه الصحابة - رضى الله عنهم - بعد النبي - ﷺ - .
٨٣	حديث رواه الشيخان عن البراء بن عازب ، وفيه أنه ذكر لفظ : «ورسولك» مكان «ونبيك» وجواب الشيخ الغماري .
٨٤	الشاطبي يعترف بأن الأمر المحدث ينقسم إلى الأحكام الخمسة ولكنه يسميه مصلحة لا بدعة .
٨٤	مناقشة الشاطبي في تسمية الأمر المحدث مصلحة وبيان خطأ ما ذهب إليه .
٨٥	الخاتمة .
٨٧	المراجع .
٩٠	الفهرس .